

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تحليل السياسة الخارجية

صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية 1979-1992

إشراف الأستاذ:

الدكتور عبد الحق بن جديد

إعداد الطالبة:

بوعرعر أمينة

لجنة المناقشة

رئيسا	محمد هناد	الأستاذ الدكتور
مناقشا	أحمد عطاق	الأستاذ
مناقشا	مصطفى خواص	الأستاذ

23 جوان 2013

إلى من حانت سعادتني بخيوط منسوجة من قلبها . .

جدي رحمها الله

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي أنار بنور كتابه دياجير الظلم، ونور بأنوار هدايته القلوب

فلم نكن لنصل إلى شيء من علمه إلا بما شاء؛

*** **

وما يقتضي الواجب من شكر . . فخالصُ الشكرِ إلى الأستاذ عبد الحق بن جريد مقابلاً

إشرافه على البحث وإفراجه؛

كما لا يتسنى لي إلا أن أشكر معالي وزير الشؤون الخارجية السابق، السيد أحمد عطف

نظير تعبهِ على هذه الدراسة تخصيصاً للأفكار وتصحيحاً لها، فلولا جهده الدؤوب ما كان

للبحث أن يرمى الوجود على هذه الشاكلة؛

وأشكر كذلك من السيد عبد العزيز رحابي وزير الإعلام السابق والسيد عبد القادر طفار،

المستشار الدبلوماسي لدى رئيس مجلس الأمة، اللذان لم يبخلأ علياً بوقت أو مجهود؛

*** **

خالصُ الشكر والامتنان إلى والديّ فلولا تعبها وحملها لي ما كنت تقدمت خطوة؛

الشكر لكل أعضاء العائلة الذين ساندوني طوال مشواري؛

رفيقة الدرب

وكل زملاء الرفعة الثانية في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

المُلخَص

عرفت السياسة الخارجية الجزائرية العديد من التطورات التي أثرت على نمط صنع القرار تجاه الفضاء الخارجي. في هذا الاطار، انتقلت الجزائر من دولة تغييرية إلى أخرى اندماجية. كما انتقلت من المرحلة النضالية والايديولوجية لصنع القرار السياسي الخارجي إلى المرحلة البراغماتية مع بداية العقد الثامن من القرن المنصرم.

في هذا البحث، حاولنا دراسة صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية في فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد بين 1979 و1992. وقد عرفت هذه الفترة كمرحلة التحولات الكبرى التي مست السياسة الخارجية الجزائرية. فالمقصد هنا ليس تقديم تحليل تاريخي، رغم أن الدراسة تسجل في مرحلة تاريخية منقضية، إنما القيام بتفكيك عملية صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري؛ ووصف المسار القراري بناءً على أسس نظرية، دستورية وممارساتية.

ففي القسم الأول، قدمنا مقارنة بنيوية مكونة من مستويات التحليل ذات الصلة بالقرار السياسي الخارجي الجزائري والعوامل الخارجية، الداخلية والنفسية التي ساهمت في صقله، ثم الوحدات القرارية المتعددة التي قامت بتصميم القرار السياسي الخارجي في الجزائر.

أما في القسم الثاني، حاولنا التعرف على ديناميكية صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري بالاعتماد على المصلحة الوطنية كمحرك لها ودارسة التفاعل بين مختلف الوحدات القرارية بين نمطين مختلفين دستورياً ومتقاربين ممارساتياً.

وفي القسم الثالث، عملنا على فهم أدوات صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري، إذ أن صانع القرار يعتمد على أدوات هيكلية. فهذه الأدوات تؤسس لمراحل صنع القرار التي تدلنا على خصوصية النمط الجزائري.

Résumé

La politique étrangère algérienne a connu plusieurs évolutions qui ont marqué son modèle décisionnel vis-à-vis de l'environnement international et ses caractéristiques. Dans ce sens, l'Algérie est passée d'un Etat révisionniste à un Etat intégrateur, et de la phase idéologique et combattante de la prise de décision à la phase pragmatique aux prémises des années quatre-vingt.

Dans ce mémoire nous tentons d'examiner la prise de décision en politique étrangère algérienne sous le leadership du Président Chadli Bendjedid de 1979 à 1992. Cette période est considérée comme l'ère de tous les changements de la politique étrangère.

Le propos ici n'est pas d'exposer un récit historique, bien que notre recherche s'inscrit dans l'histoire, mais de présenter une lecture deconstructive de la prise de décision en politique étrangère algérienne. Et de décrire le processus décisionnel à partir de perspectives théorique, constitutionnelle et pratique.

Dans la première partie, nous articulons une étude structurelle autour des niveaux d'analyses qui produisent la décision algérienne envers son environnement externe, des différents facteurs lui concourant et des multiples unités décisionnelles qui façonnent le processus de la prise de décision.

Dans la deuxième partie, nous tentons l'investigation de la dynamique de prise de décision en politique étrangère algérienne basée sur l'intérêt national. Ce dernier fut défini contradictoirement dans deux modèles systémiques différents. C'est ensuite l'interaction des unités décisionnelles qui est clarifiée à partir des ordres constitutionnels de 1976 et 1989.

Quant à la troisième partie, nous cherchons à comprendre les instruments de la prise de décision en politique étrangère algérienne. La prise de décision est faite grâce à des instruments structurels, et autres servant les étapes de la prise de décision en politique étrangère algérienne et prouvant sa spécificité.

Abstract

Algerian Foreign Policy knew several changes, which influenced its decisional model vis-à-vis the external milieu and its traits. In this way, Algeria passed from a revisionist state to an integrator one and from the ideological stage to the pragmatic step in the beginning of the 1980's.

In this dissertation we try to highlight the Algerian Foreign Policy Decision Making under the leadership of President Chadli Bendjedid from 1979 to 1992. This period is characterized by the most important transitions in Algerian Foreign Policy.

The purpose here is not to present a historical telling, despite the historical character of the study, But to scrutinize a deconstructive reading of the Algerian Foreign Policy decision making and to describe the decisional process by theoretical, constitutional and practical perspectives.

First of all, we are going to explore the Algerian decisional process from a structural line. The construction of Algerian foreign policy making is analyzed by external, internal and psychological determinants. Then, it is founded on numerous "decisional units" which shape the Algerian's foreign policy decision making process.

Second, we try to investigate the dynamics of Algerian foreign policy decision making process based on the national interest. This point of view clarifies how the decisional process was contrarily motivated by the national interest between two systemic patterns. And how the functioning of this process was differently organized inside the constitutional guideline of 1976 and 1989.

Finally, we attempt to understand the Algerian decisional process from an instrumental view. The Algerian foreign policy decision making process was founded on structural instruments, and others serving stages in which the particularity of Algerian decision making appear clearly.

قائمة المختصرات

ANC : Africain National Congress (Congrès National Africain)

BM : Banque Mondiale

CDSN : Conseil de Défense et de Sécurité Nationale

DRS : Direction des Renseignement et de la Sécurité

DDSE : Direction de la Documentation et de la Sécurité Extérieure

ETA : Euskadi ta Askatasuna (Pays Basque et Liberté)

FLN : Front de Libération Nationale

FMI: Fond Monétaire International

FPA : Foreign Policy Analysis (Ecole de l'Analyse de la politique étrangère)

FPDM : Foreign Policy Decision Making (prise de décision de politique étrangère)

GATT : General Agreement on Tariffs and Trade (Accord Général sur les Tarifs
Douaniers et le Commerce)

GPRA : Gouvernement Provisoire de la République Algérienne

IR : International Relations (relations internationales)

MPLA : Mouvement Populaire de Libération de l'Angola

NSC : National Security Council (Conseil de Sécurité Nationale)

OUA: Organisation de l'Union Africaine

ONU: Organisation des Nations Unis

SWAPO : South West African People's Organisation (Organisation du Peuple du
Sud-Ouest africain)

TNP : Traité de Non-Prolifération des armes.

UIPA : Union Inter Parlementaire Arabe

UMA : Union du Maghreb Arabe

QI : Quotient Intellectuel

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: بنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: مستويات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثاني: عوامل صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثالث: وحدات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

الفصل الثاني: حركية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: محرك صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية: المصلحة الوطنية

المبحث الثاني: ديناميكية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية بين 1979 و1989

المبحث الثالث: ديناميكية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية بين 1989 و1992

الفصل الثالث: أدوات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: أدوات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية: بين التنظير والدسترة

المبحث الثاني: الأدوات الهيكلية لصنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية بين 1979 و1992

المبحث الثالث: الأدوات المرحلية لصنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

الخاتمة

مقدمة

كل قرار سياسي محاولة تأثير على واقع اجتماعي ما، وما القرار السياسي الخارجي الا محاولة للتأثير على الواقع الدولي بغرض حمله على التجاوب مع المصلحة الوطنية وأهداف الدولة المعنية.

فن حيث المضمون، وحسب كريستوفر هيل (Christopher Hill) السياسة الخارجية هي "العلاقات الرسمية الموجهة نحو الخارج التي يقودها فاعل مستقل"، إذ أن الدولة هي الفاعل الوحيد المصمم للسياسة الخارجية والضامن لتحقيقها؛
ومن حيث الوظيفة، السياسة الخارجية وظيفة تنفرد بها الدولة القومية من أجل تحقيق مصلحتها الوطنية المصممة داخليا، والتي تعتبر محرك ومرجعية كل القرارات الموجهة نحو المستوى الخارجي؛

أما من حيث الأدوات، فقد عرف الأستاذ داريو باتيستيللا (Dario Batistella) السياسة الخارجية على أنها "الأداة التي تحاول الدولة من خلالها تشكيل فضاءها السياسي الدولي، بهدف الحفاظ على الظروف الدولية الملائمة لها وتغيير تلك غير الملائمة"؛ فهي مجموعة المواقف والنشاطات والسلوكيات التي تتخذها الدول رامية إلى الدفاع عن مصالحها الوطنية في المحيط الخارجي؛

وفقاً لهذا المنطلق، تعتبر السياسة الخارجية أداة لتجسيد جملة العلاقات القائمة بين منظومة العلاقات الدولية والوحدات السيدة المكونة لها، وقراراتها هي أداة الربط بين المجتمعات الوطنية وفضائها الخارجي، في نفس الوقت، هي أداة لإعادة هيكلة هذا الفضاء المكون من منظومة العلاقات الدولية. ومن تم فعملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدول تتبوأ مكانة بالغة الأهمية في جميع المحاولات التحليلية التي قُدمت لوصف او تفسير السياسة الخارجية. ولعل هذه الأهمية تبرز أكثر عند فهمها كاستراتيجية متبعة من قبل صانع القرار - سواء كان شخصاً واحداً، جماعة أو ائتلافاً- لتحديد البدائل المتاحة لاعتراض مشكلة أو موقف معين من الضروري الحسم فيه.

طرح الموضوع:

اعتبرت السياسة الخارجية الجزائرية، منذ الاستقلال، أحد النماذج العالم ثالثية الرأجة على المستوى الدولي. ذلك أنها تمنحنا نمطاً مميزاً في مجال العلاقات الدولية عامةً سواء تعلق الأمر بدراسة السياسة الخارجية أو صنع القرار فيها. فالسياسة الجزائرية تجاه الخارج عرفت أسسها خلال ثورة التحرير بفضل النشاط الذي قامت به كل من جبهة التحرير الوطني (FLN) والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPR) لاعتبارات سياسية واستراتيجية تمثلت في: فرض الاستقلال كأفق سياسي لا مفر منه؛ واكتساب الشرعية الدولية؛ وفرض قيادة الثورة كفاعل دولي؛ والحصول على الدعم الدولي والتأييد الدبلوماسي. وقد سمح الإرث التحريري ومواقف الحكومة المؤقتة ما بين 1958 و1962 من رسم ملامح السياسة الخارجية الجزائرية لاحقاً؛ ليكون التاريخ الجزائري مصدر استلهام لكل السياسات المتبعة خارجياً إلى اليوم؛ وتكون المواقف الجزائرية الكبرى دولياً من تصميم الحكومة المؤقتة لا من صنع الدولة المستقلة،

وتكون التزامات هذه الدولة وقراراتها في المحافل الدولية، كمنظمة الأمم المتحدة (ONU) ومنظمة الوحدة الإفريقية (OUA)، مأخوذة قبل الاستقلال لا بعده¹.

بالتالي، شهدت الدولة الجزائرية منذ بداية مسيرتها التحريرية سنة 1954، وحتى اليوم، خمس أنماط لتصميم سياستها الخارجية. يمكن تقسيم هذه الأنماط على ضوء التحولات الدستورية التي عرفتها، وتشخيصها طبقاً للتغيرات التي مست توجهاتها الخارجية تاريخياً على النحو الآتي:²

➤ **النمط الثوري:** (1958-1962) هو نمط صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية إبان ثورة التحرير، نقصد به تصميم كل القرارات وتسخير كل الآليات اللازمة لخدمة هدف واحد هو إنجاح الثورة وتحقيق الاستقلال. هذا النمط أحدث طفرة في مجال القانون الدولي والممارسة الدولية بما لديه من مؤسسات (جبهة التحرير الوطني، المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وزارة الشؤون الخارجية، قيادة الأركان العامة) ووسائل (عسكرية ودبلوماسية) اعتمد عليها لبلوغ الأهداف المسطرة. فالثورة الجزائرية أدخلت صنفًا ثالثًا من الاعتراف الدولي بعد الاعتراف بالحكومات القائمة والحكومات في المنفى، إذ فرضت في تلك الحقبة التعامل مع الحكومة المؤقتة (GPRA) لكيان غير سيادي وغير قائم بذاته طبقاً للجماعة الدولية. اعترفت بهذا الكيان بعض الدول الإفريقية والعالم ثلثية في حين أن الدول التي امتنعت (خاصة الغربية) سمحت بتمثيلات جزائرية على إقليمها وقامت بالتعامل معها بشكل غير رسمي، الأمر الذي مثل سابقة في تاريخ تصفية الاستعمار³؛

➤ **النمط الأيديولوجي:** (1962-1965) الذي يعني جعل الطابع الأيديولوجي يغلب على صنع القرار كونه مجرداً من أي سمات أخرى في ظل الامكانيات التي يعتمد عليها صانع القرار لجعل سياسته الخارجية ذات طابع مصلي. ولعل هذه النزعة ناتجة أيضاً عن توجه الرئيس بن بلة نحو الأيديولوجيا الاشتراكية. إذ عرفت السياسة الخارجية الجزائرية، في السنوات الأولى من الاستقلال، بالرغبة في تجاوز مخلفات الاستعمار الفرنسي؛ والوقوف في المعسكر المعادي للغرب؛ وتعريف المصلحة الوطنية الجزائرية في حقبة بدأ فيها مشوار بناء الدولة- الأمة؛ بالإضافة إلى مواصلة الكفاح على جبهات أخرى من خلال معاداة الامبريالية، والاستعمار، والاستعمار الجديد كتعبير عن

¹ للثورة الجزائرية تأثير عميق على هوية السياسة الخارجية الجزائرية ومبادئها، فرغم التغيرات المنظوماتية التي عرفتها الجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا، إلا أن كون ثورة التحرير عامل هوياتي بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية لم يتغير. ومن بين الخيارات التي اتخذتها الحكومة المؤقتة: حق الشعوب في تقرير مصيرها، الانضمام إلى المعسكر التقدمي - معسكر مونروفيا في إطار بناء الوحدة الإفريقية، بناء المغرب العربي، والتأكيد على عدم انحياز الجزائر، وهي خيارات أكدت الدولة المستقلة عملياً.

² Ait Chalal, Amine: « L'Algérie depuis 1962, retour sur une histoire contrastée », *La revue internationale et stratégique*, n° 46, 2002, pp. 65-72.

³ القضية الجزائرية هي أول قضية أثارت نقاشاً وجدالاً مستفيضين حول مبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وقد رفضت فرنسا منذ 1956 المساعي الحميدة لنونس والمغرب. كما فرضت دراستها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ 1957 مبررة ذلك بأن الجزائر إقليم فرنسي، وأن كل تمرد داخله يعالج ضمن القانون الجنائي لأنه ذو شأن وطني. أنظر:

Flory, Maurice : "Algérie et Droit international", *Annuaire Français de Droit International*, Vol 05, N° 05, 1959, p. 819.

Charpentier, Jean : "La reconnaissance du G.P.R.A.", *Annuaire Français de Droit International*, Vol 05, N°05, 1959, pp. 799.801.

استمرارية حركة التحرير الجزائرية، مساندة حركات التحرير الوطنية، وتقوية الاستقلال، وتأكيد السيادة الوطنية، وعدم الانحياز. هذه المرحلة عبرت عن التغيير الجذري والشامل من النمط الثوري بكل ما له من سمات وخصائص مميزة، إلى نمط صنع قرارات الدولة المستقلة طبقاً لما حددته وثيقة طرابلس 1962، دستور 1963، وميثاق الجزائر 1964، حيث لفتت الأدوار والمهام حول تأكيد الاستقلال الوطني ومنح مكانة دولية للجزائر ترفع انطلاقاً منها صوت وآمال الشعوب المضطهدة؛

➤ **النمط النضالي:** (1965-1978) والذي نرmi به تسخير صانع القرار الجزائري للإمكانيات الداخلية اللازمة لخدمة الأيديولوجيا المتبنية ومنح السياسة الخارجية حريةً وتأثيراً دوليين، إذ عبر هذا النمط عن مرحلة إعادة التأكيد على المبادئ الثورية السابقة. وان ظل الطابع الأيديولوجي موجوداً فقد أصبح يحمل سمات داخلية ويعكسها خارجياً فيما يلخص في مقولة الرئيس هواري بومدين: أن "السياسة الخارجية هي انعكاس حتمي للسياسة الداخلية. فقد وضع ما ساء البعض ب/ التصحيح الثوري والبعض الآخر ب/ الانقلاب العسكري الذي قام به هواري بومدين -وزير الدفاع ونائب رئيس الجمهورية- في 19 جوان 1965 حداً للنمط الثاني واستخلفه بنمط آخر لاتخاذ القرار في ظل غياب وثيقة دستورية منظمة ومؤطرة للمهام والأدوار. بالتالي انحصر صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية في مجلس الثورة (الهيئة التشريعية) والحكومة (السلطة التنفيذية). ولأن المجلس الوطني خلّ ولم يعوص كما جُمد نشاط الحزب، مثلت روتينية العمل في أطر مغلقة والخصائص القيادية للرئيس أهم سماته؛ وقد ظلت هذه الممارسة قائمة إلى أن قرر الرئيس هواري بومدين في خطابه إلى "إطارات الأمة" سنة 1975 الاعلان عن بدأ العمل حول ميثاق وطني مثلّ الانطلاقة لتدوين دستور 1976¹؛

➤ **النمط البراغماتي:** (1979-1992) تكرر هذا النمط مع وصول الرئيس الشاذلي بن جديد إلى سدة الحكم، وتأثر بالسياق الدولي الذي جاء فيه والتطورات الداخلية التي عرفتها الجزائر، ناهيك عن البعد الشخصي لمتخذ القرار. ومثل هذا النمط فضاء تعايش إطار مؤسسي أيديولوجي مع ممارسة براغماتية، التي تعني تلاشي السمات الأيديولوجية الآتفة الذكر تدريجياً من خلال التخلي عن المقاربة الثورية للقضايا الدولية والتعامل معها بطريقة واقعية. إذ وجب على صانع قرار السياسة الخارجية الجزائرية آنذاك التوفيق بين دبلوماسية براغماتية وأخرى محافظة على المبادئ التي نشدت الجزائر تحقيقها في الساحة الدولية. فقد قام دستور 1976 بهيكلة الممارسة الجزائرية الخارجية في نمط رابع بقي قائماً طيلة ثلاثة عشرة سنة. إذ أعاد بعث مؤسسات السياسة الجزائرية وتميز بخصوصية العمل في إطار الحزب الواحد بطريقة جماعية، ونظم أولية الحزب في تصميم السياسة الخارجية الجزائرية ما جعل منها "مجالاً حزبياً محفوظاً". كما حافظ على نفس ميكانيزمات عمله (خلافاً للقطاعات الأخرى التي عرفت العديد من الإصلاحات) إلى أن تم تبني دستور 1989. ويقصد بالمجال الحزبي المحفوظ وضع الحزب لتصور السياسة الخارجية من خلال مؤتمرات واجتماعات لجنته المركزية، وينفذ القرارات من خلال أجهزته

¹ - دستور 1976 جاء بنمط مغاير عن ما أقره دستور 1963، ففي الوقت الذي وزع فيه دستور 1963 المهام في مجال صنع القرار السياسي الخارجي بين: الحزب الحاكم، ورئيس الجمهورية، والحكومة، والبرلمان، فإن دستور 1976 جعل الحزب الحاكم في مصف السلطة السياسية الوحيدة التي وُضعت في خدمتها وتحت تصرفها باقي الهياكل التي تحولت لاحقاً إلى وظائف تنفيذية وتشريعية وقضائية. لهذا كان تصميم السياسة الخارجية والقرار السياسي الخارجي حكراً على الحزب الحاكم وما للوظائف الأخرى من مهمة سوى التنفيذ.

الخاصة ألا وهي الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، ومن تم يراقب تنفيذ القرارات من خلال المكتب السياسي؛

➤ **النمط الواقعي:** منذ التسعينات وإلى يومنا هذا، حيث تم الانتقال من منظومة سياسية أحادية إلى منظومة سياسية تعددية، وقد تميزت هذه الفترة بالتأثر بالخصائص الجديدة للنظام السياسي الجزائري ومكوناته المتنوعة بالإضافة إلى الاهتمام بالفضاء الخارجي لما للانفتاح من ضروريات. وقد شهدت السياسة الخارجية الجزائرية في هذه الفترة تحولا جزئيا، حيث انتقلت من أيديولوجيا الصراع مع العالم الغربي إلى الأيديولوجيا الليبرالية الأمر الذي يظهر في الخطاب السياسي الجزائري عند المقارنة بين ما قبل وما بعد 1989¹. فـ دستور 1989 المعرج للتعددية السياسية في الجزائر أنتج نمطاً جديداً لصنع قرار السياسة الخارجية قائماً بذاته، له مؤسساته الدستورية وغير الدستورية وسناته الخاصة، سمحت بظهورها الاصلاحات التي قام بها الرئيس شاذلي بن جديد. وقد جاء دستور 1996 محافظاً على هذا النمط معدلاً فقط لبعض المهام والاجراءات الدستورية فيه. إذ عرفت تلك الفترة بقضية على مستوى النظام السياسي السابق ونشأة نظام سياسي جديد أساسه الليبرالية، كما أسست للانتقال من "المجال الحزبي المحفوظ" إلى "المجال الرئاسي المحفوظ" الذي أصبح فيه رئيس الجمهورية هو مصمم السياسة الخارجية، متخذ القرار فيها والساخر على تنفيذه. كما تم الانتقال من مرحلة الدولة التغييرية (Revisionist State) داخليا ودولياً إلى طور دولة محافظة (Status Quo State) تعمل على الاندماج في المنظومة الدولية².

إن التعاطي الموجز مع التطور التاريخي الذي شهده نمط صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري يمكننا من الاقرار بأن التحولات المنظوماتية المتتالية التي عرفتها الدولة في ظرف خمس عقود أنتجت في كل مرة الانتقال من منظومة قرارية الى أخرى مسؤولة عن تصميم السياسة الخارجية. ولعل المحطات الكبرى التي مرّ بها هذا الانتقال هي ثلاث: الأولى خلال ثورة التحرير كما سبق عرضها، والثانية في ظل نظام الأحادية الحزبية منذ الاستقلال الى 1989 الذي أنتجته الايديولوجية الاشتراكية المتبنية في تلك الفترة، أما الثالثة ظهرت بعد 1989 حيث ألغى دستور تلك السنة الممارسة المؤسساتية المغلقة داخل الحزب الحاكم -جبهة التحرير الوطني- ليعرب عن ممارسة مؤسساتية وغير مؤسساتية مفتوحة من طراز جديد أنتجت اعتبارات داخلية أكثر منها دولية.

على ضوء ما تم طرحه، قمنا بتحديد **الاطار المكاني** للدراسة في الدولة الجزائرية بكل ما تضم من هياكل، مؤسسات دستورية وغير دستورية وفواعل بشرية، كما يمتد التحليل -باعتبار أن قرار السياسة الخارجية الجزائرية موجه نحو الخارج- إلى البيئتين الإقليمية

¹ من خلال المقارنة بين خطابات رئيس الجمهورية ووزراء الخارجية نجد أن الخطاب السياسي الخارجي الجزائري تغير على مستوى الأسلوب، الاتجاه والمضمون.

² الدول التغييرية Revisionist States والدول المحافظة Status quo States هما مصطلحان في قلب نظرية قوة التحول Power Transition Theory التي جاء بها أبراهامو أورغانسكي Abramo Organski سنة 1958. وتقصد بالدول التغييرية تلك التي ترفض الوضع القائم وتحاول تغييره عبر قراراتها السياسية الخارجية بصفة انفرادية أو عبر تجنيد الجماعة الدولية. أما الدول المحافظة فهي التي تسعى إلى الحفاظ على الوضع الدولي القائم عبر قراراتها وسلوكياتها. وقد أثبتت نظرية قوة التحول أن الدول التغييرية لا تحتل مكانة امة في سلم الدول عكس الدول المحافظة التي تكون قابلة لوضعها الدولي أو تسعى لتغييره دون التغيير المنظومة الدولية التي تنشط فيها. في حين أن الممارسة كان لها توجه آخر إذ تعتبر الدول التغييرية راديكالية، متطرفة وثورية، في حين أن الدول المحافظة تعرف على أنها معتدلة. أنظر:

Tammen, Ronald L., & others: Power Transitions: Strategies for the 21st century, Chatham House Publishers, London, 2000.

Zionts, David M.: "Revisionism and Its Variants; Understanding State Reactions to Foreign Policy Failure", Security Studies, Vol. 15, No. 04, 2006.

والدولية لدراسة تأثيرها على ميكانزمات وسيرورة صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية.

نظراً لشمولية الموضوع والرغبة في فهمه في إطاره الواسع ارتأينا حصر الأطار الزمني لمسارنا الدراسي في فترة زمنية ممتدة من 1979 إلى 1992 وقد وقع الاختيار على هذه الفترة للأسباب التالية:

- في فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد تم التحضير والتنظيم للقطيعة مع المنظومة السياسية الأحادية؛
- يظهر فيها السعي إلى تجريد السياسة الخارجية الجزائرية من الأيديولوجية المطلقة التي كانت تطبعها؛
- نظمت لإخراج السياسة الخارجية الجزائرية من "المجال الحزبي المحفوظ" وإدخالها إلى "المجال الرئاسي المحفوظ"؛
- عرفت نمطين من أنماط صنع القرار الأول منبثق عن الأحادية الحزبية والثاني أفرزه الانتقال إلى التعددية السياسية؛

هذه الدوافع تسمح لنا من جهة بالمقارنة ومن جهة أخرى قياس مدى تأثير نمط صنع القرار الجزائري الخارجي بالتحويلات الداخلية المؤسساتية والدستورية التي مرت بها الجزائر في نفس الفترة، ومدى تأثيره كذلك بالتحويلات التي ادخلت على مضمون السياسة الخارجية الجزائرية وتوجهاتها.

أهمية الموضوع:

من خلال طرح الموضوع، يتجلى من جهة أن مسار صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري يكتسب أهمية بالغة كونه يسلط الضوء قبل كل شيء على أحد أهم المواضيع بالنسبة لدارسي العلاقات الدولية. ذلك أن السياسة الخارجية أداة لهيكلية منظومة العلاقات الدولية، والقرارات، والسلوكات، والنشاطات -التي تصنعها كل دولة- هي آليات للتأثير على الواقع الدولي. ومنذ أن جاءت مدرسة تحليل السياسة الخارجية وهي تحاول اثبات صحة هذا الموقف اعتماداً على الفرد والدولة -مؤسسات ومقومات- كمستويات تحليل يمكن بتفكيكها والتعمق في جزئياتها فهم مستوى العلاقات الدولية كإطار كلي. ولعل الفضل في هذا يرجع إلى غراهم أليسون (Graham Allison) الذي أثبت وجود ثلاث مستويات (لا مستوياً واحداً) في دراسته لأزمة الصواريخ الكوبية¹.

ومن جهة أخرى، تكمن أهمية هذا الموضوع في محاولته تكريس البعد الأكاديمي فيما يخص الجزائر. ذلك أن سياستها الخارجية

¹ قام أليسون بتحليل الأزمة الكوبية لأول مرة في مقال له سنة 1969، ونظراً لما لقي هذا المقال من قبول قام بتطويره في كتاب أخذ فيه كذلك بعين الاعتبار الانتقادات المقدمة لنموذجه التحليلي الأول -نموذج الفاعل العقلاني- فطور كذلك نموذجي المسار البيروقراطي، والمسومات الحكومية في:

Allison, Graham: *The essence of decision-Explaining the Cuban Missile Crises*, Little Brown, Boston, 1971.

تضمنت العديد من الخصوصيات التي فقدتها مثيلاتها من الدول، كالعامل على تقوية الاستقلال وتأكيد السيادة الوطنية، معادة الامبريالية، الاستعمار والصهيونية، مساندة حركات التحرير الوطنية، عدم الانحياز، دبلوماسية نشطة، وسياسة خارجية راجحة. فبالرغم من عدم انتماء الجزائر إلى صف الدول القوية لا يمكن إنكار اسهاماتها على الصعيد الاقليمي والدولي. بالتالي يصبح تشخيص مسار صنع القرار الجزائري استناداً على الأطر النظرية والنصوص الدستورية التي تؤسس للممارسة بالغ الأهمية، خاصة في ظل غياب الدراسات العلمية التي تتناول السياسة الخارجية في الجزائر ضمن هذا الإطار التحليلي.

أسباب اختيار الموضوع:

بعد رصد لمختلف الدراسات الأكاديمية والمقالات العلمية المقدمة حول الجزائر، يمكن الجزم أن هذا الفضاء الجيوسياسي قد أُغفل تماماً في الدراسات المتعلقة بصنع القرار. وأن هذا الموضوع إذا ما تم تناوله يكون في ظل ظروف إعلامية تصل إلى حد التكهن، لغياب قاعدة علمية تنطلق منها. فالدراسات التي قُدمت حول صنع القرار في الجزائر تخص القرارات الداخلية لا الخارجية من جهة. ومن جهة أخرى لم تسع إلى فهم تلك القرارات كسار وإنما كأمثلة عن التجاذبات الداخلية التي عرفت في أعلى مراتب السلطة. إن هذا الفقر الأكاديمي هو أحد أولى الأسباب التي دفعت بنا إلى البحث في الموضوع، إذ بقيت الجزائر من بين الدول القليلة التي لم يهتم باحثوها بمجال صنع القرار على العكس من دول مثل رومانيا، ألبانيا، الأردن، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحتى كوسوفو حديثة الاستقلال¹.

على غرار غياب الشفافية الذي يحيط بصنع القرار في السياسة الخارجية للدول عامةً، نظراً لأنها تنشط في فضاء تنافسي لا يجذب فيه البوح بالنوايا والطموحات، فإن قلة -وان لم يكن غياب- الدراسات والبحوث حول "عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية" بطريقة وإن كانت جزئية يجعل الغموض شبه مطلق حول الموضوع، ولعل هذا الوضع هو أحد المحفزات التي ساهمت في اختيارنا للموضوع رغم الصعوبات التي نكتنفه. تضاف إليه الرغبة في تطوير الرصيد الأكاديمي والمعرفي في مجال تحليل السياسة الخارجية عامة التي دفعتنا للدراسة خاصة وأن الموضوع يرتبط بدولة مثل "الجزائر" لها من النشاط الدبلوماسي والسياسي اقليمياً ودولياً. وعسى أن يكون هذا البحث قاعدة انطلاق يستند الباحثون إليها للنقد، التعمق في البحث أو الإتيان بآراء مغايرة.

الإشكالية:

يمكن الاخذ فيما يخص "صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية بين 1979 و1992" بجدل قائم على ثلاث أصعدة، وهي:

¹ ان دراسة السياسة الخارجية من قبل النظريات الكبرى في العلاقات الدولية، وعلى رأسها الواقعية، كان خاضعا إلى نظرة انتقائية تسمح بتطبيق أدوات الدراسة والأطر النظرية فقط على الدول الكبرى التي لها من القوى ما يسمح بالتأثير ولو بمستويات متفاوتة على منظومة العلاقات الدولية. بالتالي سمحت مدرسة تحليل السياسة الخارجية (FPA) بتجاوز هذه النظرة الجزئية، حيث منحت للباحثين من خلال نظرياتها ونماذجها أدوات لفهم السياسة الخارجية للدول الضعيفة ومتوسطة القوة في إطار ما يسمى "دمقرطة الدراسات الدولية".

- **نظرياً:** تظهر لنا إشكالية أثناء البحث عن اطار لتحليل السياسة الخارجية الجزائرية، ومدى تطابق نظريات العلاقات الدولية، ومقاربات مدرسة تحليل السياسة الخارجية مع النموذج الجزائري.
 - **دستورياً:** الموضوع له علاقة بالأطر الدستورية المتبناة على التوالي في الجزائر والتي أحدثت تغيرات جذرية في نمط صنع قرار السياسة الخارجية وهو ما يحدث لنا إشكالية أخرى.
 - **ممارساتياً:** وهي إشكالية خاصة بمسار صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية وردود الأفعال التي يطورها القائمون على السياسة الخارجية الجزائرية، والتي كثيراً ما تختلف عن ما هو نظري ودستوري.
- بالتالي تظهر صعوبة تحليل وفهم عملية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية بسبب الفضاء الذي تنتمي اليه أي منظومة العلاقات الدولية التي تعتبر فضاءً بالغ التعقيد والديناميكية، وبسبب مجال السياسة الخارجية الذي يعرف بالغموض والضبابية. بالإضافة الى التحولات المنظوماتية الداخلية والخارجية التي أثرت على توجه السياسة الخارجية الجزائرية ونمط صنع القرار فيها.

ومن هنا جاء مسارنا البحثي يحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تحدد مسار صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية بين 1979 و1992؟

وبما أن دراستنا تنشُد تسليط الضوء على قرار السياسة الخارجية الجزائرية من خلال دراسة العلبة السوداء¹ سنقوم بالتحقق من صحة الفرضيات الاستنباطية التالية:

أولاً: إن تعدد مستويات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية، مرده تأثر الجزائر بالعديد من العوامل واتتمائها إلى العديد من الفضاءات الدولية والإقليمية التي وجب على الوحدات القرارية أخذها بعين الاعتبار والتفاعل معها.

ثانياً: كلما كانت الوحدات القرارية في السياسة الخارجية الجزائرية تحت وطأة ضغوطات داخلية وخارجية، كلما زاد اعتمادها على المحطات الضرورية لصنع قرار سياستها الخارجية في إطار تفاعلي مغلق، قاد إلى ديناميكية دستورية وأخرى ممارساتية.

ثالثاً: بما أن الدولة الجزائرية لا تملك إمكانات كبرى تسخرها لتصميم وتوجيه سياستها الخارجية، فإن الأدوات المكرسة لهذا الغرض بقيت، بالرغم من التحولات المنظوماتية الجزائرية، أدوات بسيطة وكلاسيكية ولم تتغير الا هيكلها.

¹ في حقيقة الأمر، لا نحاول من خلال البحث دراسة القرار وفق مقاربة نسقية، كدخلات -حالة تستلزم تفاعل النظام معها أو أكثر- ومخرجات - خيارات تتخذ في شكل قرارات يتم تنفيذها - طبقاً لما قدمه دافيد استون من تحليل، انما الاقتصار على دراسة العلبة السوداء التي يصنع فيها القرار، لذلك لا يخصص في الامر تنفيذ القرار بل فقط تصميمه.

- ما هي منطلقات تصميم وصنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية عبر نمطين دستوريين مختلفين؟
- من هي الوحدات القرارية المسؤولة عن صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية؟ ومن هي تلك التي لا يمكن تجاوزها؟
- ما هي طبيعة العوامل التي أثرت على صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية منذ 1979؟
- ما هي العلاقة التي ربطت الوحدات القرارية الجزائرية في مختلف مراحل إعدادها للسياسة الخارجية الجزائرية؟
- في ماذا تتمثل الديناميكية التي عرفها نمط صنع قرار السياسة الجزائرية تجاه الخارج؟
- فيما تتمثل الأدوات التي تعتمد عليها الوحدات القرارية لصنع السياسة الخارجية الجزائرية؟

أدبيات الدراسة:

لاحظنا أن الأبحاث التي تناولت دراسة موضوع الجزائر في العلاقات الدولية ركزت على مكانة الدولة وأهميتها، كحيز جيوسياسي هام، في استراتيجيات القوى الكبرى المتعلقة بالمنطقة المغاربية أو منطقة البحر الأبيض المتوسط سواء كان من الجانب الجيوستراتيجي، الجيواقتصادي أو الجيوسياسي¹، أما تلك التي عُنيت بالسياسة الخارجية الجزائرية تم فيها دراسة الموضوع تجاه قضايا بعينها أو حيز جيوبوليتيكي أو تنظيمي معين. ومن بين هذه الدراسات يمكن ذكر:

أطروحة الدكتوراه المقدمة من قبل الأستاذ محمد رضا بوغريرة في جامعة سالفورد في جوان 1999 المعنونة ب: "السياسة الخارجية الجزائرية 1979-1992: الاستمرارية و/أو التحول" (Algerian's Foreign Policy 1979-1992 : Continuity and/or Change) والتي قام فيها الباحث بتحليل السياسة الخارجية الجزائرية أثناء قيادة الرئيس الشاذلي بن جديد، وقياس الاستمرارية والتغير في تلك السياسية عبر دراسة الأطر الجيوسياسية التي تهتم بها الجزائر ودور المؤسسات القائمة على صنع القرار الخارجي.

¹ - يمكن تعريف هذه المصطلحات في الشكل الآتي:

- جيواستراتيجي: قرار سياسي خارجي مؤسس على معطيات عسكرية وأمنية، يهدف إلى ضمان أمن واستقرار الدولة وحماية المخاطر المعترضة.
 - جيواقتصادي: قرار سياسي خارجي مبني على معطيات اقتصادية، يهدف إلى التحصل أو الحفاظ على مكانة هامة في الاقتصاد العالمي.
 - جيوسياسي: قرار سياسي خارجي مبني على معطيات جغرافية، بشرية ومادية، يهدف إلى تعظيم أو الحفاظ على قوة الدولة.
 أنظر:

Paris, Henry: "Géostratégie et autres concepts stratégiques une opposition?", Académie de Géostratégie, Vol. 7, N° 5, 2010.

Lorot, Pascale : "La Géoeconomie, nouvelle grammaire des rivalités internationales", Politique Etrangère, Vol. 01, 2000.

Lacoste, Yves: La Géopolitique et le Géographe, Entretiens avec Pascal Lorot, éditions Choiseul, Paris, 2010.

علاوة على الأبحاث الأكاديمية، نجد المذكرات الخاصة بالشخصيات السياسية والدبلوماسية. نذكر من بين تلك التي استعنا بها مذكرة وزير الشؤون الخارجية السابق أحمد طالب ابراهيمي بعنوان: "مذكرات جزائري، الجزء الثاني رغبة البناء 1965-1978" (Mémoires d'un Algérien; Tome 02: La passion de bâtir 1965-1978) الصادرة سنة 2008. ومذكرات رئيس الجمهورية الأسبق الشاذلي بن جديد في جزئها الأول لسنة 2012.

مع العلم أنه حتى تلك الدراسات التي اهتمت بصنع القرار الجزائري كانت تنصب أساسا على الجانب القانوني، الداخلي منه وليس صنع القرار الخارجي، بحيث تحاول دراستنا تغطية مجال لم يعره الباحثون من قبل كثيراً من الاهتمام.

منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية بحثنا على نظريات، ومقاربات، ومفاهيم، ادت طبيعة الدراسة إلى تبنيها، مقدّمة في الشكل الآتي:

-أولا: النظريات والنماذج:

تنتمي جل النظريات المستعملة إلى مدرسة تحليل السياسة الخارجية (FPA)، والتي تعني الدراسة المتعمقة لكافة عناصر عملية صنع القرار والسياسة الخارجية الجزائرية، بما يسمح لنا بوضع اطار نظري للدراسة ذو علاقة بالموضوع مثل: الدور العقلاني لصانع القرار، تأثير بيئات القرار، الدور الذي تؤديه البيروقراطيات في تأدية السياسة الخارجية الجزائرية، والمساومات بين الهيئات السياسية الجزائرية.

إن تبني هذا الموقف يتطلب منا شرح وتبرير اختيارنا له في ظل استقرار مقارنة نظريات العلاقات الدولية منذ عقود وتقديمها لأدلة وبراهين، بالنسبة لأنصارها، علمية تحسم أمر السياسة الخارجية تحليليا ومفاهيميا ك"علبة سوداء" صنع القرار فيها يتم من خلال تأثير "حركة البلياردو". إلا أن مدرسة تحليل السياسة الخارجية (FPA) ترفض الأخذ بحركة البلياردو وتؤكد أنها بما تقدمه من نماذج تحليلية تقوم بفك لغز العلبة السوداء المسؤولة عن صنع القرار ونزع الابهام عن القرار ذاته.

ومن بين أبحاث هذه المدرسة نهم خاصة بحمس نظريات نسعى إلى تطبيقها على صنع القرار الجزائري، وسنقوم بالتدقيق فيها كلما تمت الاستعانة بها. وهي:

- نظرية مستوحي التحليل: جاء ظهور وتوسع مدرسة تحليل السياسة الخارجية ليلقي الضوء على اشكالية العلاقة بين المستوى الداخلي للتحليل والمستوى الدولي له. إذ أكد روبرت بوتنام (Robert Putnam) أن أثناء صنع قرار السياسة الخارجية يتكامل الفضاءان الداخلي والخارجي بشكل لا يمكن الفصل فيه بينهما. وقد أبرز عدم تساوي الدول أمام تأثير الفضائين على حسب اختلاف

قدراتها وثقلها دوليا. نحاول من خلال تطبيق هذه النظرية معرفة: إلى أي مدى يؤثر كل فضاء على صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري؟ ومتى يؤثر كل فضاء على حدا على هذا المسار في الجزائر؟.

● نظرية الدور: تمر دراسة قرار السياسة الخارجية طبقا لهذه النظرية من خلال فهم الدور الوطني الذي تحدده الدولة لنفسها في الفضاء الدولي. وهو الأمر الذي يعطي للسياسة الخارجية تناسقا ووضوحا طبقا لما بينه أولاي هولستي (Olé K. Holsti). إذ أكد أن جميع الدول بغض النظر عن قوتها وامكاناتها تلعب أدوارا، في الفضاء الدولي، محددة إراديا و/أو حتميا. تساعدنا هذه النظرية من الاجابة على السؤالين التاليين: هل تحدد الجزائر دورها الدولي بشكل ارادي أو بشكل حتمي؟ وكيف يؤثر الدور المتبنى على صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية؟.

● نظرية التغيير في السياسة الخارجية: (Foreign Policy Change) تقوم بدراسة اتجاهات التغيير في السياسة الخارجية على العديد من المستويات الداخلية والخارجية. وقد منح شارل هيرمان (Charles Hermann) مخططا يسمح بفهم القرارات التي تتخذها الحكومات وتؤدي إلى تغيير اتجاه السياسة الخارجية أو إعادة هيكلة أطر العمل الخارجي. بالتالي هذه النظرية أقل تجريدا من مثيلاتها، حيث تمكننا انطلاقا من تطبيق معطيات الفضاء الداخلي وتنوع وقائع الفضاء الدولي من معرفة: كيف يمكن رصد مجرى التغيير في صنع القرار والسياسة الخارجية الجزائرية؟.

● المدخل السيكولوجي لصنع القرار: جاء في مجال السياسة الخارجية لنقد الأفكار التي قدمها غراهم أليسون (Graham Allison) في نموذج الفاعل العقلاني. أكد أتباع هذا المدخل أن العقلانية لا تسمح لنا بفهم قرارات السياسة الخارجية دون تحليل العوامل السيكولوجية للوحدة القرارية سواء كانت فرد جماعة أو ائتلاف. وقد قدموا النماذج التحليلية التي تمكن من ذلك، إذ نستند إلى هذا النظرية للإجابة على سؤال: كيف تؤثر العوامل السيكولوجية لصانع القرار على طبيعة قرار السياسة الخارجية الجزائرية؟

● نموذج الدوائر القرارية لهيلسمان: في سياق تحليل السياسة الخارجية يقترح روجيه هيلسمان (Roger Hilsman) نموذجا مفاده أن القرار ناتج عن دوائر مركزة حول "الرئيس" / متخذ القرار. ويتكون النموذج من دائرة قرارية مركزية، دائرية قرارية وسطية، ودائرة قرارية هامشية، ترجع نسبة تدخل كل منها إلى أهمية الموقف ونوع الحالة التي يجب الحسم فيها. بالتالي يمكننا هذا النموذج من تشخيص: الدوائر القرارية التي تساهم في صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري من جهة، وطبيعة العلاقة التي تربط هذه الدوائر القرارية فيما بينها من جهة أخرى.

● مقارنة السياسة الخارجية المقارنة: يتطلب بحثنا طرح العديد من التساؤلات، مثل: ما الفرق بين نمط صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية المطروح دستوريا والنظريات التي اهتمت بفك شفرة صنع القرار؟ ما الذي تغير في صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية في ثلاثة عشرة سنة نحاول التركيز عليها؟ ما هو الفرق بين الرئيس الشاذلي بن جديد ومن سبقوه إلى الحكم ومن لحقوه اليه من زاوية صنع القرار السياسي الخارجي؟ كل الأسئلة المطروحة تتطلب منا الرد عليها من خلال المقارنة. هذا، وقد مثلت مقارنة السياسة الخارجية المقارنة، منذ سبعينات القرن الماضي، منعطفاً في تاريخ الدراسات الدولية عامة. فقد سمحت بتوسيع دائرة الاستيعاب والفهم للسياسة الخارجية من خلال اعطاء وصف واضح حول الظاهرة محظ الانشغال. ولعلها تسمح لنا بالوقوف عند أكثر المتغيرات تأثيراً على نمط صنع واتخاذ قرار السياسة الخارجية الجزائرية، وديناميكيته الداخلية والخارجية.

● مقارنة القانون الدستوري: التي نحاول من خلالها دراسة مجموعة القوانين والقواعد التي تحدد شكل الهيكل السياسي الجزائري المتعلق باتخاذ القرار في السياسة الخارجية، المؤسسات التي يخول لها القانون صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية والمبادئ والامس القانونية التي على صانع القرار الجزائري احترامها في عملية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية.

ثالثاً: المفاهيم:

في إطار المنهاج المركب من النظريات والمقاربات السابقة ارتأينا توضيح بعض المصطلحات كالآتي:

○ السياسة الخارجية: (FP) في تعريف هيكلية هي الاطار الذي تعبر فيه الدول عن مصالحها الوطنية وتحاول من خلاله حمايتها في محيطها الخارجي، حيث تضم مجموعة التحالفات والقرارات التي تتخذها الدول في شكل مواقف و/أو نشاطات تجاه غيرها من الدول. كما تنظم السياسة الخارجية تفاعل الدول مع بعضها البعض، وعلاقتها بمنظومة العلاقات الدولية التي تنتمي اليها¹.

○ صنع قرار السياسة الخارجية: (FPDM) هي عملية هدفها التوصل إلى صيغة نهائية في اطار الموازنة بين عدة بدائل متاحة. والهدف من القرار ذاته هو تحقيق مصلحة من خلال استحداث موقف ما و/أو منع حدوث موقف آخر.² تتجمع في هذه العملية فواعل، عوامل، محطات ووسائل في تفاعلها تمكن من اتخاذ القرار الأكثر تناسب والمصلحة الوطنية.³ ما يجعل هذه العملية لعبة شطرنج

¹ تعريف الاستاذ أحمد عطف في محاضرة حول "الجزائر والعلاقات الدولية" في *L'Algérie et les Relations Internationales* في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بتاريخ: 09 فيفري 2011.

² Kelman, Herbert: *International Behavior*, Rinehart and Wintson, New York, 1966, p. 437.

³ Kerckhove (de), Ferry: "La nature de l'analyse décisionnelle et sa place dans la théorie des relations internationales", *Etudes Internationales*, vol.

- اتخاذ القرار السياسي الخارجي: هي عملية الموازنة بين الخيارات المطروحة، وانتقاء صيغة للرد على الموقف الذي يتطلب التعامل معه، دستورياً تعبر هذه المرحلة الفضاء الخاص برئيس الجمهورية، والذي لا يقبل التنازل حوله لأي وحدة قرارية أخرى، وإن كان رئيس الجمهورية يستند في اختياره الى العديد من الآراء ويستشير رجال ثقته.
- بنية صنع القرار السياسي الخارجي: ويقصد بها الفواعل المسؤولة عن صنع القرار والعوامل المؤثرة فيه، والمستويات التي تنتجها، والتي في مجملها تعكس نمط صنع القرار السياسي الخارجي ومميزاته.
- حركة صنع القرار السياسي الخارجي: هي التفاعل الحادث بين الوحدات المكونة لمسار صنع القرار السياسي الخارجي، والمسؤولة عن تصميم واتخاذ القرار باسم الدولة-الأمة بغرض حماية أمنها وبقائها وتحقيق مصلحتها الوطنية.
- أدوات صنع القرار السياسي الخارجي: تتكون من الهياكل والمؤسسات الرسمية والمؤسساتية المسؤولة عن صنع القرار السياسي الخارجي، والأجهزة غير المؤسساتية المسؤولة عن تبليغه وتعبئة الرأي العام المحلي والدولي حوله.

أدوات ووسائل جمع المعلومات:

- المقابلة: نظراً لغياب معلومات تطبيقية حول موضوع الدراسة، قمنا بالتوجه نحو المقابلة كقاعدة للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات، وذلك من خلال الانتكال على عينة مكونة من الدبلوماسيون، وبعض المقربين من الرئيس الشاذلي بن جديد.
- تحليل المحتوى: هو أحد أطوار تجهيز المعلومات حيث يتحول فيه المحتوى الإتصالي إلى بيانات يمكن تلخيصها ومقارنتها، بالتالي تستعمل عليه لتحليل بعض خطابات الرئيس الشاذلي بن جديد ووزراء الشؤون الخارجية المرتبطة بموضوع بحثنا، وكذلك تحليل مضمون الدساتير التي تعيننا من الدراسة ألا وهي دستوري 1976 و1989، وميثاق 1976 و1986.
- الوثائق: عولنا على وثائق رسمية وأخرى أكاديمية وإعلامية متى تمكننا من ذلك، تمثلت في: دساتير الجمهورية الجزائرية المختلفة وبعض خطابات القائمين على السياسة الخارجية الجزائرية. يضاف إليها مذكرات وأطروحات تخرج، ومقالات من مجلات وجرائد ومواقع الانترنت بالإضافة إلى موسوعات متخصصة، أغلبها باللغات الأجنبية والتي تنوعت بين الجدة والقدم.

03, n°4, 1972, p. 498.

¹ Mintz, Alex, DeRouen, Karl: Understanding Foreign Policy Decision Making, Cambridge University Press, United Kingdom, 2010, p. 3-5.

تحرياً منا تبني خطة بحث متوازنة تبتعد كل البعد عن الاعادة وتداخل الأفكار، ولزخم المحاور التي يتضمنها الموضوع قمنا بهيكلة دراستنا عن طريق تبني منهج منظوماتي مركب ينقسم إلى - مقارنة بنيوية، وأخرى حركية، وثالثة وسيلية- انتجت لنا خطة مكونة من ثلاث فصول تضمن لنا التوازن المطلوب في أي بحث أكاديمي.

على هذا النحو، اعتمدنا في **الفصل الأول** مقارنة بنيوية لصنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية وضحنا من خلالها مستويات صنع القرار الجزائري الخارجي من خلال محاكاة الدراسات النظرية على النمط الذي يمنحه لنا النموذج الجزائري. للتطرق فيما بعد إلى العوامل التي تؤثر على صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية وتجعل منه قراراً نابغاً من عوامل موضوعية أو غير موضوعية طبقاً للحالة القرارية. وعلماً أن بنية صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري تتكون من وحدات عملنا على الإجابة على سؤال: من هم صناع القرار الخارجي الجزائري من وحدات دستورية، مؤسساتية، غير مؤسساتية وخاصة.

أما في **الفصل الثاني**، ووفقاً لمقاربة حركية قمنا بعرض تطور المصلحة الوطنية كمحرك لصنع القرار ومحدد لأهداف وخيارات السياسة الخارجية الجزائرية. كما حاولنا تحديد العلاقة بين مختلف الوحدات القرارية على اختلاف أهميتها في مسار تصميم واتخاذ القرار الخارجي الجزائري، بالرجوع إلى ما حددته الدراسات الجزائرية محض الدراسة والأساليب الممارساتية نظرياً وعملياً وأهم التحولات التي مست نمط صنع القرار الجزائري من خلال تقسيمها إلى مرحلتين الأولى من 1979 إلى 1989 ما قبل والثانية من 1989 حتى 1992.

في نفس الاتجاه، خصصنا **الفصل الثالث** لدراسة الأدوات التي اعتمد عليها صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية لتصميم قراراته، رسم توجهاته، تبني مواقفه، وانتهاج سلوك معين في الفضاء الخارجي. فما هذه الأدوات إلا انعكاس للمنظومة الداخلية إذ أن جزء منها هيكلية الأمر الذي جعلها تختلف بين مرحلتها الأحادية الحزبية والتعددية السياسية، أما الجزء الآخر فهو مرحلي. كما عمدنا إلى التمهيد لأدوات صنع القرار من خلال ما هو نظري وما هو دستوري إثبات إذا ما كان هناك العديد من الفروقات بين التنظير، الممارسة ونص الدستور.

الفصل الأول:

بنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

- المبحث الأول: مستويات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية
- المبحث الثاني: عوامل صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية
- المبحث الثالث: وحدات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

تشير البنية عموماً إلى الطريقة التي تنظم فيها أجزاء الكل الواحد، أو هيكله أجزاء النظام بشكل متناسق ومميز. وفي معناها الإداري تدل على هيكل نظام معقد، تحليله يمر بالنظر إلى مكوناته¹. أما بالنسبة لبنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية فنقصد الأجزاء المشكّلة لها، والتي في تناسقها وتكاملها تنتج سلوكيات، نشاطات ومواقف السياسة الخارجية الجزائرية. هذه البنية تتألف من:

▪ مستويات تنتج لنا السياسة الخارجية للدولة الجزائرية بالشكل الذي تظهر به في الفضاء الدولي،

▪ وعوامل تتأثر بها الوحدات القرارية وتحاول التأثير فيها متى أمكن لها ذلك.

▪ وكذلك وحدات قرارية مسؤولة عن تصميم وإنتاج القرار الجزائري لإقراره قبل التوجيه،

وعليه، نحاول من خلال هذا الفصل عرض عملية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية كهيكل مكون من وحدات قرارية متعددة، تتجاوز أحياناً الواقع الدستوري و مؤسساتي إلى ما هو خارج نص الدستور وواقع مؤسسات الدولة القائمة، وما يأخذه صانع القرار الجزائري لا محالة في عين الاعتبار من عوامل داخلية وخارجية، موضوعية وذاتية. ولما كان موضوعنا مرتبطاً بمجال تحليل السياسة الخارجية ارتأينا تخصيص المبحث الأول في هذا الفصل لشرح القرار السياسي الخارجي الجزائري كمحصلة لمجموعة مستويات يُصنع فيها (مستوى الدول) ويتأثر من جراء خصوصياتها (مستوى الفرد)، ويحاول التأثير فيها مثلما يؤثر فيه (مستوى الدولي)².

المبحث الأول: مستويات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

إن التمحيص في تاريخ، تطور وتحولات المقاربات النظرية لصنع قرار السياسة الخارجية يميلنا إلى محطتين كبيرتين:

الأولى متعلقة ب/ مقارنة نظريات العلاقات الدولية، ويقصد بها جميع النظريات التي جاءت لتحليل وفهم الظاهرة الدولية، إذ تراهن على كون الدولة هي الفاعل الأساسي والوحيد الذي ينتج سياسة خارجية طبقاً لما يملكه "الفضاء الدولي". سواء كانت العناصر المشكلة للمنظومة تلزم الدول على اتباع سياسة خارجية تهدف إلى اكتساب القوة (نظريات كلاسيكية)، أو كانت علاقات التبعية هي التي تفرض ذلك (نظريات نقدية). وهي على هذا الأساس تعتبر أن القرار السياسي الخارجي يحدد على مستوى منظومة العلاقات الدولية أي منتج حتمي.

أما الثانية فهي في صميم البحوث الحديثة في مجال السياسة الخارجية، تحاول فك لغزها مدرسة تحليل السياسة الخارجية (FPA)، وتؤكد على أن السياسة الخارجية للدول لا يمكن أن تتشابه سواء من جانب الأهداف أو المحددات³، فهي مسلك النشاط

¹ Définition : "Structure", Larousse français, <http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/structure/74918>. Consulté le: 03/11/2012.

² حتى لا يقع لبس بين القرار كمنتج متعدد المستويات، وعوامل صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري الداخلية والخارجية، يجب التوضيح أننا سنقوم بتطبيق رؤى مدارس العلاقات الدولية: الكلاسيكية والنقدية وموقف مدرسة تحليل السياسة الخارجية على الجزائر في هذا المبحث. في حين أننا سنبين محددات صنع القرار في المبحث الثاني.

³ Hudson, Valerie M.: "Foreign Policy Analysis: Actor Specific Theory and the ground of international Relations", *Foreign Policy Analysis*, Vol. 30, N. 01, January 2005, p.p. 1-2.

الفصل الأول: بنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

السياسي في العلاقات الدولية طبقاً للأستاذ كريستوفر هيل (Christopher Hill)¹، والقرار فيها نابع من إدراك الوحدة القرارية (المسؤولون عن صنع القرار) لهويتها ودورها الوطني في إطار الموازنة بين أهدافها وإمكاناتها، بمعنى أنه منتج ارادي.

بالتركيز على ما قدمته كل من نظريات للعلاقات الدولية ومدرسة تحليل السياسة الخارجية من أبحاث في مجال صنع القرار، نسعى في هذا الجزء إلى التعريف بالقرار السياسي الخارجي الجزائري نظرياً كصيغة منبثقة عن الظروف الدولية المحيطة به، ناتجة عن تفاعلات هيكلية، وسياسية، متأثرة أيضاً بخصوصيات صانع القرار الجزائري وكل ما يحمله من ثقافة، عادات، تقاليد، تنشئة... إلخ.

المطلب الأول: قرار السياسة الخارجية الجزائرية منتج منظوماتي:

إن اعتبار قرارات السياسة الخارجية الجزائرية منتج منظوماتي يقصد به أن تصميمها يتم بصورة حتمية، أي أن طبيعة المنظومة الدولية هي التي تساهم في تحديد قرارات الدول وبالتالي سلوكياتها في الفضاء الدولي. فالنظريات الكبرى للعلاقات الدولية (Grand range theory of IR)، تعتمد في تحليلها على مستوى منظومة العلاقات الدولية لتكوّن مقارباتها، واستنتاجاتها الخاصة. في حين أن النظريات النقدية في العلاقات الدولية تأخذ من نفس المنطلق لتقدم فرضياتها واستنتاجاتها المعاكسة². وعليه، نتناول الأثر الحتمي للقرار السياسي الخارجي الجزائري من خلال مدى تحديد علاقات القوة له، ومدى تأثير علاقات التبعية على تصوره وتصميمه.

الفرع الأول: القرار السياسي الخارجي الجزائري منتج علاقات القوة

ويمكن اختصار القرار كمنتج منظوماتي وفقاً للنظريات الكلاسيكية للعلاقات الدولية في طرح المقاربة الواقعية، ذلك أن في المرحلة التاريخية التي تسجل فيها الدراسة كانت منظومة العلاقات الدولية أقرب إلى الإطار التصادمي منه إلى التعاون، وعليه نجد³:

- إن العوامل المهيكلة لمنظومة العلاقات الدولية، الفوضى، التنافس، الصراع من أجل البقاء، اكتساب القوة، الاتكال على الذات، توازن القوى، المعضلة الأمنية، عدم الثقة... وغيرها، هي التي تُحدد سلوك الدول تجاه بعضها البعض. بالتالي تقوم الدول بصنع وتنفيذ سياسة خارجية تتماشى ومتطلبات المنظومة الدولية.
- تعتبر النظريات الكبرى للعلاقات الدولية أن مستويي الوحدات (الدول) والأفراد غير محميين لفهم وتفسير السياسة الخارجية. أي أنه مهما كانت طبيعة النظام السياسي، وتوزيع السلطات فيه، ومهما كانت قدرات الدول وإمكاناتها، كلها تتبنى سياسة خارجية تفرضها طبيعة البيئة الدولية. وهو الأمر نفسه بالنسبة للأفراد الذين يصممون وينفذون القرارات باسم الدولة ولتحقيق مصلحتها⁴، باعتبار الأخيرة فاعلاً عقلائياً وموحداً.

¹ Hill, Christopher: *The Changing Politics of Foreign Policy*, Palgrave Macmillan, New York, 2003, p.p. 3-4.

² Brown, Chris, Ainley, Kristen : *Understanding International Relations*, Third edition, Palgrave MacMillan, New York, 2005, p.p. 63-64.

³ Hudson, Valerie M., *Art. Cit.*, p 3.

⁴ Fearon, James D.: "Domestic Politics, Foreign Policy, and Theories of International Relations", *Annual Review of Political Science*, Vol. 01,

الفصل الأول: بنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

○ بما أن السياسات الخارجية للدول واحدة تملها طبيعة المنظومة الدولية، فالفرق الوحيد بينها لا يكمن سوى في تباين القدرات التي يمكن لكل دولة أن تعبئها في خدمة سياستها الخارجية، وعليه فإن هدف السياسات الخارجية في كل الدول واحد ولا فرق بينها سوى من زاوية القدرات القابلة للتعبئة.¹

إن القرار الخارجي الجزائري كمنتوج منظوماتي وفقاً لهذا الموقف يتضح في النظرة الوستفالية الأصلية² للدولة القومية، إذ تعتبر الجزائر أنها فاعل مساوٍ، سيادي وحصري³؛ فهي من أكثر الدول رفضاً لأي هرمية في النظام الدولي وتمسكاً بمبدأ السيادة المتساوية للدول. كما أنها متمسكة بالسيادة الوطنية بشكل مطلق كونها سلطة مطلقة في تسيير الشأن الداخلي والخارجي للدولة، وتمسكة كذلك بوحدة التراب الاقليمي وصلابة الحدود⁴. ووفقاً لهذا المنطلق تتعامل مع منظومة العلاقات الدولية.

الفرع الثاني: القرار السياسي الخارجي الجزائري منتوج علاقات التبعية

نظرت مدرسة التبعية، التي ظهرت في ستينيات القرن الماضي، في مجال كاد أن يستثني غالبية دول العالم النامية من دراسة تفاعلات العلاقات الدولية. وحاولت التوصل إلى نظرية تتوافق ووضع الدول العالم ثالثة. وبما أن السياسات الخارجية للدول ناتج لمنظومة العلاقات الدولية الاقصائية وجب إعادة هيكلتها لوضع حد للسياسات الاستغلالية لبعض الدول على حساب دول أخرى. كما رأت ضرورة قطع علاقات السيطرة والخنوع بين المركز (المكون من القوى الكبرى) والمحيط (الذي تنتمي اليه الجزائر).

إذ تشترك الجزائر في نظرتها للعلاقات الدولية مع طروحات مدرسة التبعية في كون منظومة العلاقات الدولية غريبة وإقصائية، لم تشارك في صنعها كل الدول القومية على قدم المساواة إذ شُيدت في غياب ثلثي منظومة العلاقات الدولية؛ بالتالي هي منظومة تسلطية تولد عنها الاستعمار، الاحتلال والامبريالية، ومادامت باقية على الصفات التي تبنتها لا بد أن تولد ظواهرًا مشابهة في صورٍ جديدةٍ (الاستعمار الجديد)؛ ومنه فهي منظومة غير عادلة ولا تأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الدول بنفس القدر من الاهتمام. وقد تأثرت السياسة الخارجية الجزائرية بطروحات مدرسة التبعية في ثلاث مواضع، يمكن تحديدها في الآتي:⁵

1998, p. 298.

¹ Waltz, Kenneth N.: "The Emerging Structure of International Politics", *International Security*, Vol. 18, No. 02, Autumn, 1993, p.p. 47-79

² يؤكد الدبلوماسيون الجزائريون أن هذه النظرة الجزائرية الجامدة للدولة القومية تستمد أصولها من ثورة التحرير، حيث ان التجربة الاستعمارية التي عاشتها الجزائر جعلتها تتمسك أياً تمسك بسيادتها وباستقلالها الوطني، فالاستعمار ضمنياً هو مصادرة سيادة، إرادة، والقرار الحر الداخلي والخارجي لدول مستعمرة من قبل دول أخرى مستعمرة.

³ رفضت الجزائر دائماً إعطاء صفة الفاعل الحصري للمنظمات الدولية مما كان وزنها وتأثيرها في منظومة العلاقات الدولية. وهذا يظهر أساساً في الخطاب السياسي الخارجي الجزائري حتى 1989.

⁴ هذه الفكرة مستمدة من مطالبة الجزائر في منظمة الوحدة الإفريقية باحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، وعدم امكانية تجاوزها أو تغييرها سواء بإرادة عسكرية أو سياسة. أُنظر: Grimaud, Nicole: *La politique extérieure de l'Algérie*, Karthala, Paris, 1984, p. 198-201.

⁵ Mgonja, Boniface E.S., Makombe, Iddi A.M.: Debating international relations and its relevance to the third world, *African Journal of Political Science and International Relations*, Vol 03, n° 01, January 2009, p 29.

Sekhri, Sofiane: "Dependency approach: Chance of survival in the 21st century", *African Journal of Political Science and International Relations*, Vol 03, N° 05, May 2009, p.p. 246-248.

Etienne, Bruno: "La place des matières premières dans la politique extérieure de l'Algérie", *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Vol. 13, 1975, pp. 71-92.

الفصل الأول: بنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

✓ استعادة الموارد الوطنية، وضع حد لعلاقات التبعية، وتكريس تنمية مستقلة ومركزة مثلث الثلاثية المكونة لإجماع وطني داخل السياسة الخارجية الجزائرية. ضمن هذا الحيز الفكري، جاءت مطالبة الجزائر بإعادة هيكلة منظومة العلاقات الدولية¹، محاولة إعداد قانون منظم لنشاط الشركات متعددة الجنسيات، رفض الوضع الدولي القائم مما أدى إلى تصنيفها ضمن الدول التغيرية.

✓ تبني السياسة الخارجية الجزائرية للمقاربة الهيكلية للمنظومة الاقتصادية الدولية (مركز/محيط) بل وتعميمها على كل منظومة العلاقات الدولية بأبعادها، السياسية، التجارية، المالية، التكنولوجية، الثقافية، والإعلامية؛ وهو ما يظهر في الخطابات المختلفة لوزراء الشؤون الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال.²

✓ الاعتماد على الذات الجماعي الذي تطرحه مدرسة التبعية كبديل لفك العلاقات اللامتكافئة للسيطرة/تبعية بين المركز والمحيط حمل الجزائر على القيام بالعديد من النشاطات الدبلوماسية، مثل: دعم التعاون جنوب/جنوب، التسريع بعمليات الاندماج الإقليمي كأداة لقطع علاقات التبعية اللامتكافئة (التعاون الثنائي مع الدول الإفريقية، التسريع في بناء اتحاد المغرب العربي).³

كذلك، لا تؤمن الجزائر بمبدأ الفوضى (*Anarchy*) الذي تأسست عليه المدرسة الواقعية ومبدأ الترابطية (*Interdependency*) الذي أخذت منه المدرسة الليبرالية منطلقاً. وتعوضها على التوالي بمبدئي الهيمنة والتبعية اللذين يقعان في صميم قراءتها وتحليلها لمنظومة العلاقات الدولية.⁴ إذ لا تقبل أي هرمية أو تراتبية للدول في منظومة الدولية. كما تعتبر كل الدول فواعل متساوية من ناحية الحقوق والمسؤوليات التي تؤديها إراديا في الفضاء الدولي. هذا الموقف الصارم ناتج عن منظومة العلاقات الدولية التي أطرت الاستعمار وبررته من خلال التأسيس لهرمية الدول المتحضرة والدول التي يجب إدخال الحضارة عليها، الدول المتقدمة والدول المتخلفة، الدول السيدة

¹ يجدر التنويه إلى أن الجزائر طالبت بإعادة هيكلة منظومة العلاقات الدولية من حيث البنية، ومن حيث الوظائف، ومن حيث الأهداف، أنظر:

Rulleau, Claudine: "Pionnier du Nouvel Ordre International", *Le monde Diplomatique*, Paris, Novembre 1982, p. 10.

² كل خطابات السياسة الخارجية الجزائرية تطالب بإعادة هيكلة منظومة العلاقات منذ الاستقلال وحتى بعد سنة 1989 حتى وإن اختلف أسلوب المطالبة وما تضمنه. وأبرز مثال على هذا هو خطاب وزير الشؤون الخارجية لخضر براهمي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1992، الذي أكد فيه على ضرورة ديمقراطية العلاقات الدولية لاستتباب السلم والأمن الدوليين. أنظر:

Allocution de Lakhdar Brahimi, Ministre des Affaires Etrangères, durant la 47^e session de l'Assemblée Générale, le 28 septembre 1992, *Revue Algérienne des Relations Internationales*, No. 23, Troisième trimestre, 1992, p. 123-124.

³ في تصريح للصحافة الفرنسية أكد الرئيس هواري بومدين على ضرورة توحيد الإفريقيين، الآسيويين، لاتيني أمريكا، محل الأطلاع لأن عمل كل دولة على حدى لن يكف لمقاومة قوى الهيمنة في العالم. أنظر:

Mernache, Amina : "La diplomatie algérienne, la nostalgie d'une gloire perdue", *Dynamiques Internationales*, Revue électronique de relations internationales, N°07, octobre 2012, p.8 in : <https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/dynamiquesinternationales/DI7/Mernache-DI7.pdf>, consulté le : 21 décembre 2012

⁴ أكد الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه أمام المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 30 أكتوبر 1979 أن المشاكل الاقتصادية والمالية التي يعيشها العالم الغربي راجعة إلى إصرار البلدان المتقدمة على رفض الحوار إلا في إطار تعظيم امتيازاتهم على حساب باقي الشعوب، بل وعلى حساب شعوب الدول المتقدمة لصالح احتكارات معينة تستفيد من النظام الاقتصادي القائم آنذاك، هذه الفكرة تنطبق مع نظرية مركز المركز لجوهان غالتونغ التي وضح فيه أن علاقة السيطرة لا تربط فقط دول المركز بدول المحيط بل تتجاوزها إلى سيطر مركز المركز على محيط المركز والمحيط. أنظر:

République Algérienne Démocratique et Populaire: Discours du président Chadli Bendjedid, Président de la République, Secrétaire Général du Parti du Front de Libération Nationales 1979-1980, Direction de l'Information, Alger, 1981, p. 60.

Galtung, Johan: "A Structural Theory for imperialism", *Journal of Peace Research*, Vol. 8, No. 2, 1971, p.p. 81-117.

كما أن فرض منظومة العلاقات الدولية للهيمية وانتاجها للاستعمار والاستعمار الجديد والإمبريالية، بمعنى استحواذ البعض من الدول على سيادة البعض الآخر منها، قاد الجزائر إلى المرافعة من أجل الحفاظ على سيادتها الكاملة والمطلقة التي تؤكد عليها في كل المحافل الدولية والإقليمية.² والمطالبة الدائمة بتصنيفية الاستعمار بكل أشكال؛ مساندة حق الشعوب في تقرير مصيرها؛ والمساعدة المادية والسياسية لحركات التحرير.³

المطلب الثاني: قرار السياسة الخارجية الجزائرية منتج هيكل سياسي:

جاءت مدرسة تحليل السياسة الخارجية (FPA) للاعتماد على تحليل متعدد المستويات في خضم الاعتراف بالتأثير النسبي للمستوى المنظوماتي على صنع قرار السياسة الخارجية؛ وقد كوّنت مقاربتها واستنتاجاتها من خلال الإقرار بضرورة فهم السياسة الخارجية كبنية اجتماعية-إرادية تصنع داخليا وتوجه خارجيا للتنفيذ من أجل الحفاظ على وضع منظومة العلاقات الدولية أو تغييرها.⁴ إذ تؤكد هذه المدرسة، على خلاف النظريات الكبرى في العلاقات الدولية والنظريات النقدية لها (أنظر الملحق رقم 02)، أنه يجب النظر إلى تصميم قرارات السياسة الخارجية كسار (*process*) فضاء صنعه داخلي وكنتيجة (*outcome*) فضاء تنفيذها خارجي.⁵ وتقر هذه المدرسة أن تحليل الفضاء الداخلي يمنحنا فهماً أعمقاً لقرارات السياسة الخارجية.⁶

¹ - يظهر هذا الموقف جلياً في خطاب الرئيس هواري بومدين أمام الدورة غير العادية لجمعية الأمم المتحدة في 9 أبريل 1974، أنظر:

Discours du président Houari Boumediene à l'Assemblée Générale Extraordinaire des Nations Unis le 9 avril 1974, in : "Documents Algérie", *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Vol. 13, 1975, p.p. 681-696.

Grosfoguel, Râmon,: " Vers une décolonisation des « uni-versalismes » occidentaux : le « pluri-versalisme décolonial », d'Aimé Césaire aux Zapatistes", in: Bancel, Nicolas, et autres : *RUPTURES POSTCOLONIALES. Les nouveaux visages de la société française*, Ed La Découverte, Paris, 2010, p. 124.

² يرى الرئيس هواري بومدين أن السيادة دائمة، غير قابلة للتفاوض أو المقايضة وأن الدفاع عن السيادة الوطنية بالنسبة للجزائر؛ لعالم الثالث أمر شرعي لا بد من المطالبة به. أما الرئيس الشاذلي بن جديد فقد أكد أن الجزائر تتطور في المحيط الخارجي كفاعل سيادي يحرص على توفير الضمانات اللازمة للاستراتيجية الاقتصادية في إطار إرادة سياسية مطلقة. وقد أكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في مقابلة له في كرانس مونتانا أن هذا الموقف مازال قائماً، عند قوله: "الجزائر ليست تحت وصاية أي دولة أخرى، ونحن نرفض مصطلح السيادة المحدودة" أنظر:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: خطاب الرئيس هواري بومدين بمناسبة افتتاح مؤتمر القمة الرابع للبلدان غير المنحازة، الجزائر، مديرية الاعلام برئاسة الجمهورية، سبتمبر 1973. ص 14-1.

جهة التحرير الوطني: خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية-الأمين العام للحزب، حول وضع الأمة، اللجنة المركزية، الجزائر، 15 ديسمبر 1987، ص 8. Interview du Président Abdelaziz Bouteflika, Forum de Crans Montana, 27 Juin 1999, *Algérie Watch*, <http://www.algeria-watch.org/farticle/concorde/concorde2.htm>, Consulté le : 06/01/2013.

³ Haddad, Said : "Entre volontarisme et alignement : quelques réflexions autour de la politique africaine de l'Algérie", *Dynamiques Internationales*, Revue électronique de relations internationales, N°07, octobre 2012, p.8 in : <https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/dynamiquesinternationales/DI7/Mernache-DI7.pdf>, consulté le : 21 décembre 2012

⁴ Snyder, Richard C., Bruck, H. W., Sapin, Burton: *Foreign Policy Decision Making, Revisited*: Hudson, Valerie, Chollet, Derek H., Goldgeier, James M., Free Press of Glencoe (1962), Palgrave MacMillan, New York, 2002, p.p. 2-3.

⁵ يمكن الإشارة أن عمل سنيدر، بارك وسابين هو الذي سمح للباحثين بالفوض في مجال السياسة الخارجية انطلاقاً من تحليل مستوى الدولة، المستوى السياسي أو ما يعرف أيضاً بالمستوى الداخلي State Level Analysis. أكد سنيدر في كتابه الصادر سنة 1954 على ما يلي: نحن نتمسك بأن الدولة هي المستوى الأساسي للتحليل، لكن نقوم بتجاهلها انطلاقاً من كونها كائن مجرد وميتافيزيقي، من خلال تقديم صنع القرار كمحور رئيسي [للدراسة] نظماً عملنا حول المسؤولين الذين يعملون للمجتمع السياسي. أنظر :

Hudson, Valerie, M.: *Op. Cit.*, p. 06.

⁶ Rourke, John T. Boyer, Mark A.: *International Politics on the world stage-Brief*, 8/e, McGraw Hill, New York, 2009, p. 74.

الفصل الأول: بنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

وقد عمدنا في هذا المستوى من البحث إلى تقسيم القرار إلى منتج هيكلي وسياسي في المستوى الداخلي لأن النظريات التي ركزت على مستوى الدولة أكدت أن الأنظمة المغلقة/التسلطية تعرف تأثيراً هيكلياً و آخراً أيديولوجياً من جهة¹. ومن جهة أخرى هو أنسب تقسيم يمكننا من قياس التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية استناداً إلى أعمال شارل هاريمان² (Charles Haremann) حول إعادة توجيه السياسة الخارجية أو إحداث تغيرات كبرى فيها، والظروف التي تسمح بإحداث هذا التغيير في السياسة الخارجية سواء تغير نظام الحكم أو لم يتغير، وسواء تغيرت الحكومة أو لا، إذ يتم النظر إلى السياسة الخارجية انطلاقاً من تحليل العناصر الآتية:³

- التغيير من خلال التعديل: تدريجياً في اتجاهات السياسة الخارجية، كيفية تصميمها، مع الحفاظ على الأهداف الأولية؛
- التغيير من خلال البرامج: أي منهجية التعامل مع المشاكل الدولية، وآليات الرد عليها، ويكون التغيير كيفياً لا نوعياً؛
- التغيير في الأهداف: تعوض فيه أهداف السياسة الخارجية المتعارف عليها لدى الدولة/صانع القرار بأهداف أخرى؛
- التغيير في التوجهات الدولية: يعتبر أكبر التغيرات التي قد تمسها، يتم توجيه كامل المواقف الدولية التي تتبناها الدولة إلى أطر أخرى مغايرة تماماً عن سابقتها، وينعكس هذا التغيير على نشاطات الدولة والدور الذي تضطلع به؛

الفرع الأول: القرار السياسي الخارجي الجزائري منتج هيكلي:

كما أدرجناه جاءت مدرسة تحليل السياسة الخارجية لإعادة النظر في الموقف الخمي للنظريات الكبرى للعلاقات الدولية والنظريات النقدية من حيث دراسة السياسة الخارجية للدول. وقد قدمت إطاراً مستجداً للتحديث اعتبرت فيه أنه الى جانب تأثير منظومة العلاقات الدولية، كل سياسة خارجية هي منتج للإطار الهيكلي الذي تتخذ فيه، ولا يمكن استثناء السياسة الخارجية الجزائرية من هذه القاعدة، ذلك أن طبيعة الهيكل السياسي، الاقتصادي والاجتماعي الداخلي تؤثر لا محال على مجرى صنع القرار السياسي الخارجي ومضمونه. وقد ذهبت بعض النظريات والنماذج إلى أبعد من هذا لتؤكد أن طبيعة البيروقراطية والتفاعلات السياسية الداخلية لها أكبر التأثير على مجرى صنع قرار السياسة الخارجية.⁴

ان الانطلاق من الفضاء الداخلي لتحليل السياسة الخارجية، يجعلنا نهتم بالهيكل والقوى السياسية والفاعلين المحليين في

¹ Zions, David M.: *Art. Cit.*, p.p. 632-637.

Fearon, James D.: *Art. Cit.*, p.p. 301-310.

Davidson, Jason W.: "The Roots of Revisionism: Fascist Italy, 1922-1939", *Security Studies*, Vol. 11, No. 04, 2002, p.p. 125-159.

² Haremann, Charles: "Changing Course: When Governments Choose to Redirect Foreign Policy", *International Studies Quarterly*, Vol. 34, 1994, p.p. 3-21.

³ منحتنا هذه النظرية في نفس الوقت أربع متغيرات لقياس نسبة التغيير في السياسة الخارجية وهي: توجهات القائد؛ تأييد البيروقراطية؛ إعادة الهيكلة الداخلية؛ الصدمات الخارجية. في حالة الجزائر، تم التغيير في السياسة الخارجية عن طريق توجهات الرئيس وإعادة الهيكلة الداخلية. فالتغيير الأول الذي مس السياسة الخارجية الجزائرية عُرف مع مجيء الرئيس الشاذلي بن جديد الى السلطة وتطور مسيرته القيادية، لتعرف تغيراً ثانياً أساسه إعادة الهيكلة الداخلية. وهو ما سنقوم بدراسته في البحث الثاني من هذا الفصل. أنظر:

Eidenfalk, Joakim: "Towards a New Model of Foreign Policy Change", *Australasian Political Studies Association Conference*, University of Newcastle, September 2006, p.p. 1-11.

Hubert, Michel: "Chronique Algérie : L'Emergence d'un Zaïm ?", *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Vol. 23, 1986, p.p. 793-796.

⁴ De Mesquita, Bruce, B.: "Domestic Politics and International Relations", *International Studies Quarterly*, No. 46, 2002, p. 01.

الفصل الأول: بنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

الجزائر، وجميع العوامل الداخلية التي تؤثر على صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري، إلا أن من يدرسون كيف تصنع السياسة الخارجية للدولة عبر مراحل تاريخية أو بالمقارنة بين صنع السياسة الخارجية لدول متعددة يؤكدون أنه لا يوجد مسار واحد لصنع السياسة الخارجية، فتصميم السياسة الخارجية وصنع القرار فيها لا يختلف فقط من دولة إلى أخرى إنما داخل الدولة الواحدة من موقف قراري إلى آخر.¹ بالتالي يمكن فهم سلوك السياسة الخارجية الجزائرية من حيث خصائص الدولة، أي دراسة طبيعة النظام السياسي ومدى تأثير تحول المنظومة الداخلية على صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية، دراسة طبيعة البيروقراطيات في الجزائر والعلاقة التي تربطها بالنظام القائم، وأثر التحولات المنظوماتية الداخلية على نمط صنع القرار الخارجي.²

الفرع الثاني: القرار السياسي الخارجي الجزائري منتوج سياسي:

إن اعتبار القرار الجزائري منتوج سياسي يسمح برصد التغيير على مستوى المقاربة الجزائرية للعلاقات الدولية والدور الوطني الذي تتبناه. هذا يمر بدراسة التحولات الجذرية التي شهدتها الجزائر جراء الانتقال من نمط حكم اشتراكي إلى نمط حكم آخر ليبرالي مناقض للنمط السابق له، ولقد تجسد هذا التغيير على ثلاث مستويات هي: تغيير الهرم المؤسساتي لصنع القرار السياسي الخارجي؛ تلاشي الأيديولوجيا الاشتراكي، وتراجع العامل الأيديولوجي كمحدد لصنع القرار؛ إعادة توجيه السياسة الخارجية.³ فالمقاربة التغييرية للقضايا الدولية طبقاً لنموذج إيمانويل أدلير (Emanuel Adler) الموسوم بالتدريب الجماعي 1991، تعرف السياسة الخارجية والعلاقات الدولية على أنها مساران يتحولان مع الأفكار الجديدة بقدر ما هما محددان اراديا من قبل الدولة. ولتقييم هذا المسار، يجب النظر إلى القضايا الدولية انطلاقاً من:⁴

- كيفية فهم وتصور الفضاء الدولي من قبل وسائل الاعلام، النخب، والرأي العام؛
- استيعاب الفواعل الداخلية للتغيير في المحيط الخارجي؛
- أثر التغيير في الفضاء الدولي على المحيط الداخلي للدولة، تصور الدولة لهويتها، ومخرجات سياستها الخارجية؛

يمكن التأكد من النقاط الثلاث التي يقدمها إيمانويل أدلير (Emanuel Adler) فيما يخص الجزائر من خلال دراسة تطور الخطاب السياسي الجزائري خلال فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد، مقارنةً بما كان قائماً قبله وما جاء بعده⁵، الأمر الذي يسمح لنا

¹ Ibid, p 78.

² Putnam, Robert: "Diplomacy and domestic politics: The Logic of Two Level Games", *International Organization*, Vol. 42, No. 03, Summer 1988, p.p. 427-460.

³ سوف نحاول التنصّل في هذه النقاط في المبحث الثاني من هذا الفصل أثناء دراسة أثر المنظومة السياسية والاقتصادية على صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري.

⁴ Lindeman, Kaori Nakajima: "What Makes a Revisionist State Revisionist? The Role of International Norms in State Identity Formation", *the 43rd Annual International Studies Association Convention*, New Orleans, March 2002, p 3.

⁵ مقابل هذه النظرة المعيارية للمنظومة العلاقات الدولية التي تتبناها الجزائر نجد العديد من الأبحاث الغربية، وخاصة الأمريكية، ترفض المعيارية والأخلاق في العلاقات الدولية وتندد بخطورتها بالنسبة للممارسة السياسية. ومن بين أهم هذه الأبحاث ما قدمه ستانلي هوفمان Stanley Hoffmann في:

"The Political Ethics of International Relations" *Seventh Morgenthau Memorial Lecture on Ethics and Foreign Policy*, Carnegie Council on

الفصل الأول: بنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

بتقديم نظرة جزائية معيارية لمنظومة العلاقات الدولية، تلخص في أربع نقاط:¹

- ✓ **نظرة متشائمة** لمنظومة دولية أنتجت وأطرت علاقات المهينة، وقد فرضت هذه المنظومة الأثنية، اللاتساوي، والظلم.
- ✓ **نظرة نقدية** ترفض اللاتكافؤ، وعلاقات التبعية، والفوضى كمميزات لمنظومة دولية لا تعبر عن تساوي قدرات الدول.
- ✓ **نظرة تغييرية** تطالب بإعادة هيكلة منظومة العلاقات الدولية بطريقة تمنح نفس الامتيازات لكل الدول.
- ✓ **نظرة إرادية** موقنة أن للأفكار قدرة تغيير هذه المنظومة بإرادة سياسية من الدول ترفض حتمية وجود المنظومة الدولية.

ومنه نجد أن القدرة الأيديولوجيا أو المستوى السياسي على إنتاج قرارات السياسة الخارجية للدول طبقاً لدراسات مدرسة تحليل السياسة الخارجية كانت عالية جداً خلال الحرب الباردة. وأن الدول العالم ثالثة الاشتراكية تأثرت بتوجهاتها الأيديولوجية والمذهبية في تصميم قراراتها الخارجية واتخذت من المقاربة التغييرية خطأ لسيرها رافضةً بذلك الوضع الدولي القائم.²

المطلب الثالث: قرار السياسة الخارجية الجزائرية منتج فردي:

إن اعتبار قرار السياسة الخارجية الجزائرية منتجاً فردياً، يجعلنا نهم بتوضيح المقاربات النظرية التي تنطلق من مستوى تحليل الفرد لفهم التفاعلات الدولية وعلى رأسها صنع قرار السياسة الخارجية للدول. فمدرسة تحليل السياسة الخارجية (FPA) تذهب إلى أبعد من المستويات الثلاث التي يقترحها الباحثون في نظريات العلاقات الدولية، ألا وهي مستوى تحليل النظام الدولي، مستوى تحليل الدولة، ومستوى تحليل الفرد، للتركيز على المستوى الأخير من التحليل في إطار انفرادي واطار جماعي وآخر اثنلافي³، لأن القرار منتج إنساني، وأن السمات الشخصية لصانع القرار في أبسط أشكالها قد تؤثر على قراراته السياسية أكثر مما تؤثر عليه محددات موضوعية أو مادية مرتبطة بالوحدة الدولية أو منظومة العلاقات الدولية، طبقاً لأنصار هذا التيار.⁴ الأمر الذي جعل بعض الباحثين في مجال السياسة الخارجية يعتبرون أن مدرسة تحليل السياسة الخارجية انخرقت عن الهدف الذي جاءت من أجله، وضيقت على نفسها في زاوية وجدت لتفادياها، إذ انصب الاهتمام منذ كتابات غراهام آليسون حول "جوهر القرار" إلى أكثر من عشرون نظرية ونموذج تحليلي تم تطويرهم ضمن مدرسة تحليل السياسة الخارجية على المستوى الفردي وتم إهمال مستوي المنظومة الدولية والدولة القومية.⁵

Ethics and International Affairs, New York, 1988.

¹ Ait Chalal, Amine: *Op. Cit.*, p. 61.

Garrison, Jean A.: "Foreign policy Analysis in 20/20: A Symposium", *International Studies Review*, Vol. 05, 2003, p. 160.

² Hinnebusch, Raymond, Ehteshami, Anoushiravan: *The Foreign Policies of Middle East States*, LYNNE REINNER publishers, USA, 2002, p.p. 19-20.

³ Mintz, Alex, DeRouen, Karl: *Op. Cit.*, p.p. 18-21.

⁴ Hudson, Valerie M.: *Foreign Policy Analysis, Classic and Contemporary Theory*, Rowman & Littlefield publishers, UK, 2007, p. 4.

⁵ وتعتبر العلاقة النظرية الموضحة من قبل المجموعة البحثية التي شكلها كل من سنايدر Snyder، بروك Bruck، وسابين Sapin بين محددات سلوك الدولة المادية والمعرفية ضمن مشروع "صنع قرار السياسة الخارجية كقاربة لدراسة السياسات الدولية" نقطة الانطلاق في تحليل سلوك الفرد باعتباره صانع القرار ومتمخذه باسم الدولة، ومنهجية فريدة من نوعها. كما تؤكد تلك المجموعة أن سلوك الدولة هو السلوك المنتهج من قبل القائمين عليها والعاملين باسمها، وأن قرار الدولة "أ" هو في الحقيقة قرار المسؤولين في الدولة "أ". وقد قام

الفرع الأول: صانع القرار الجزائري من منظور المقاربة العقلانية

يعتمد غراهم آليسون (Graham Allison) في نموذج الفاعل العقلاني الموحد على فرضية مفادها أن الفرد في حدود ما مجوزته من معلومات يختار أحسن وسيلة لتحقيق أهدافه وهي فكرة استقاها من علم الاقتصاد.¹ ويعرف العقلانية على أنها عملية الوصول إلى أكبر منفعة ممكنة بأقل تكلفة، لكنه في نفس الوقت لا يشترط أن يكون القرار مقدم في أذكي صبغة أو أكثرها أخلاقية حتى يوسم بالعقلانية، بقدر ما عليه أن يكون نتيجة حسابات دقيقة للمنافع ويتماشى مع المصالح المعلن عنها والمعروفة للدولة. فالفاعل العقلاني هو الذي يتخذ قراراً لمعالجة قضايا السياسة الخارجية طبقاً لما حدده من هدف وأقل تكلفة ممكنة، وهذا النوع من العقلانية هي عقلانية آتية² تعبر عن قدرة الربط بين الوسائل والأهداف من أجل الحصول على أكبر منفعة بأقل تكلفة.³

لعل أبرز تجسيد بالنسبة للجزائر لهذا الطرح هو مقولة وزير الشؤون الخارجية محمد صديق بن يحيى: "إذا كانت سياستكم الخارجية تشتغل فقط لأغراض أيديولوجية ومبدئية، في حين تنشط السياسة الخارجية للدول الأخرى لتحقيق المصلحة الوطنية، ستخسرون لا محال، وتخسرون في كل الأحوال" فالسياسة الخارجية الجزائرية، كما سبق لنا توضيحه في مقدمة البحث، لا طالما كانت سياسة مبدئية تنشط لخدمة غايات أيديولوجية، إلا أن الوضع اختلف مع صعود الرئيس الشاذلي بن جديد إلى سدة الحكم وهو ما يقودونا إلى دراسة دور صانع القرار الجزائري من منظور المقاربة السيكولوجية.

الفرع الثاني: صانع القرار الجزائري من منظور المقاربة السيكولوجية:

في الحقيقة نموذج الفاعل العقلاني الموحد لا يعكس سوى جانباً واحداً من واقع صنع قرار السياسة الخارجية، أي أن تطبيقه لن يعالج سوى سلوك صانع قرار السياسة الخارجية كمسؤول فردي أو جماعي في مواجهة مشكل خارجي محدد. هذا الأمر الذي أدى بالعديد من المقاربات النظرية إلى نقد النموذج السابق، انطلاقاً من كونه يتطلب وضوح الهدف وتحديد سليم للموقف في ذهن المسؤول الأول عن السياسة الخارجية. كل هذا، يقودنا إلى اعتبار القرار الجزائري منتج للعوامل السيكولوجية لصانع القرار الجزائري، حيث تؤكد المقاربة العقلانية على ما يأتي:

○ السياسة الخارجية منتج لفواعل بشرية فهم من يتدخلون في مختلف مراحل صنع وتنفيذ قرار السياسة الخارجية؛

الباحثون في مدرسة تحليل السياسة الخارجية (FPA) بتطوير نماذج تنطلق من تحليل سلوك الفرد -صانع القرار لفهم قرارات السياسة الخارجية المدروسة، وإن اختلفت منطلقاتها وفرضياتها للدراسة.

¹ Graham T. Allison et Philip D. Zelikow, "L'essence de la décision. Le modèle de l'acteur rationnel", *Cultures & Conflits [En ligne]*, 36 | 2000, mis en ligne le 20 mars 2006, URL : <http://conflits.revues.org/579>, consulté le 16 janvier 2013.

² نظرياً تعددت أنواع العقلانية: عقلانية آتية (دراسة)، عقلانية مطلقة (غراهم آليسون)، عقلانية محدودة (هارولد ومارغريت سبروت). أنظر: Mintz, Alex, DeRouen, Karl: *Op. Cit.*, p. 69.

³ يجب التنويه إلى أن هذا النموذج هو نموذج أمريكي الأصل طور لمعرفة التسلسل المنهجي الذي إتبع لمعالجة أزمة الصواريخ الكوبية: فتح مجال البحث في العالم الثالث أمام عملية صنع قرار السياسة الخارجية فصانع قرار السياسة الخارجية لأي دولة يمكن أن يقف عند المحطات التي تختصها آليسون الفكرة الأساسية للنموذج: إذا عرفت الهدف يمكنك متابعة تفكير الفاعل العقلاني ويمكنك مرافقته في طرح الخيارات وتقييمها وانتقاء الخيار الأكثر تناسبا مع الهدف المقصود. أنظر: Allison, Graham. Zelikow Philip D.: *Art. Cit.*

الفصل الأول: بنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

- تفكير وتصرف البشر لا يتم بعقلانية مطلقة إنما بعقلانية محدودة لتأثره بالعوامل المعرفية، الانفعالية، السيكلوجية، والبيولوجية؛
- قرار السياسة الخارجية لا يمكن أن يكون منتوجاً خالصاً لحسابات عقلانية، مما تواخها صانع القرار يبقى عرضةً لمميزاته النفسية؛
- صانع القرار له قناعات وقيم شخصية وتجربة فردية وقدرات تواصل تسمى في تفاعلها المزاجية " (Idiosyncrasie)¹ تؤثر على عمله؛

قام بنيامين باربر بتطوير سلم و أخذ منطلقاً له الأسس الشخصية لصانع القرار يُبين من خلالها أربعة حالات هي:²

- **صانع القرار النشط:** مبدع سياسياً، يرد على كل المشاكل الدولية المطروحة حال ظهورها؛
 - **صانع القرار المتراخي:** متباطئ، يتهرب من المشاكل المطروحة ولا يعالجها في وقتها؛
 - **صانع القرار الايجابي:** واثق في نفسه، يقبل بالرأي المخالف والمعارضة دون الاحساس بالانتقاص من مكانته أو سلطته؛
 - **صانع القرار السلبي:** لا يتقبل النقد، يرى في كل معارضة أو رأي مخالف منافسةً وعداءً؛
- انطلاقاً من هذه الخصائص الشخصية، صنف باربر صانع قرار السياسة الخارجية على النحو التالي:³
- **صانع قرار نشيط ايجابي:** سريع الرد على المشاكل متفتح على الآخرين، متقبل للانتقادات.
 - **صانع قرار نشيط سلبي:** سريع الرد على المشاكل، لكن لا يقبل الانتقادات.
 - **صانع قرار متراخ ايجابي:** يتامل في الرد على المشاكل، لكنه منفتح على آراء الآخرين.
 - **صانع قرار متراخ سلبي:** يتامل في الرد على المشاكل، ولا يرتاح للمخالفة.

وبناءً على المنطلقات الأربعة التي حددتها المقاربة السيكلوجية نحاول في المبحث الثاني من هذا الفصل تطبيق سلم باربر على صانع قرار السياسة الخارجية الجزائرية، والمسؤول الأول عنها، ألا وهو الرئيس الشاذلي بن جديد، موقنين أن ملامح شخصيته أثر بارز على مسار السياسة الخارجية الجزائرية التي كانت في جزءٍ منها نتاجاً حصرياً لسأته الخاصة.

نستخلص مما سبق طرحه، أن تطابق قرار السياسة الخارجية الجزائرية مع المستوى المنظوماتي والهيكلية/السياسية والفردية لا يعبر عن تناقض في التحليل، وأن إنتاج أحد المستويات للقرار السياسي الخارجي من الجانب النظري صحيحة وتعكس نظرة النفق⁴

¹ تعني المزاجية: idiosyncrasy من الاغريقية *idiosugkrasta* المزاج الخاص الذي يستند إلى أسس معرفية، اجتماعية، إحساسية، وتحفيزية. أنظر في:

OROSZ, Melenia G: Idiosyncrasies in Foreign Policy, Ph.D, International Relations and European Studies, University Babes Bolyai, Roumania, 2012, p. 217.

² Brown, Chris, Ainley, Kristen: *Op. Cit.*, p.p. 69-70.

³ *Ibid.*

⁴ نظرة النفق هي التركيز على أحد الجزئيات دون الاهتمام بتحليل الجزئيات الأخرى من العلاقات الدولية أي النظر في نفق يمنع رؤية شمولية للظاهرة، وهو ما أنتج لنا نظريات جزئية لا يمكنها استيعاب الظواهر الدولية في مجملها فالمدرسة الواقعية مثلاً ركزت على القوة والصراع من أجلها وتناست التعاون أو حتى إمكانيته واعتبرته استثناءً. وقد جاءت مدرسة تحليل

الفصل الأول: بنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

التي تعاني منها العلاقات الدولية وفضاء تحليل السياسة الخارجية كجزء منها. واعتباراً لهذا، نلاحظ أن صنع القرار السياسي الخارجية الجزائرية ليس منتوجاً حتمياً لهيكل منظومة العلاقات الدولية القائمة، بل هو تالٍ لواقع سياسي وسيكولوجي يجعله في جزء منه "حتي" بيد أنه في جزء آخر "إرادي"، الأمر الذي انعكس لا محال على طبيعة ومضمون القرار الجزائري، وماهية العوامل المؤثرة فيه.

المبحث الثاني: عوامل صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

كل سياسة خارجية هي منتوج للمقومات الداخلية للدولة التي تُتخذ باسمها، ولا يمكن استثناء السياسة الخارجية الجزائرية من هذه القاعدة، ذلك أن طبيعة نظام الحكم والنظام الاقتصادي والخيارات والأهداف السياسية والاقتصادية تؤثر لا محال على مجرى صنع القرار السياسي الخارجي ومضمونه. كما تؤثر عليها قدرات الدولة، توجهاتها الروحية والثقافية، تعريفها لأمنها القومي ومصالحها الوطنية¹. على غرار تأثير البيئة الدولية التي يواجهها القرار، والسمات الشخصية لمتخذ القرار ذاته. نطمح من خلال إيجاز عوامل صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية إلى تبيان المتغيرات المستقلة محددة لمسار صنع قرار أي دولة.

المطلب الأول: العوامل الهويتية والداخلية المؤثرة في صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية:

في صميم كل سياسة خارجية نظرة للذات ونظرة للغير²، ومعرفة مدى تأثير مواقف الجزائر الدولية من طبيعة المنظومة التي تنشط فيها يمر من خلال توضيح الهوية (Identité) والغيرية (Altérité) اللتان تعتبران ثنائية متلازمة في العلاقات الدولية. هذا ما يجعلنا نهتم بعوامل مثل: المسار التاريخي، المحددات المذهبية، والخيارات الأيديولوجية. في حين يحيلنا النظر إلى القرار كمنتوج داخلي إلى الاهتمام بالمنظومة السياسية والاقتصادية التي يصنع في إطارها القرار السياسي الخارجي الجزائري. وفي نفس الاتجاه نهتم بالمعطيات الجيوسياسية التي تعد من أهم محددات البيئات التي يخاطبها القرار السياسي الخارجي.

الفرع الأول: المسار التاريخي الجزائري:

إن دراسة أثر المسار التاريخي على صنع القرار الجزائري تجاه الخارج لا يعني العودة إلى التاريخ الجزائري البعيد، مما كانت أهميته وأثره في صقل الهوية الجزائرية، إنما تحديد أثر ثورة التحرير على السياسة الخارجية الجزائرية وتحولها في المرحلة الاستقلالية التي مرت بها الجزائر إلى عامل هوياتي. ويمكن تحديد هذا التأثير على أربع مستويات هي:

✓ ثورة التحرير أثرت على تعريف الجزائر لذاتها كفاعل مساوٍ، سيادي، وحصري، يرفض التخلي عن حدوده الموروثة عن الاستعمار، ما ترجم إلى مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار التي جمّدت الجزائر على تدوينه في منظمة الوحدة

السياسة الخارجية لتجاوز هذه النظرة إلا أن تركيزها على صنع القرار السياسي الخارجي دون غيره أنتج نفس النظرة الجزئية.

¹ De Mesquita, Bruce, B.: *Art. Cit.*, p. 01.

² Macloed, Alex, Masson, Isabelle, Morin, David, : "Identité nationale, sécurité et la théorie des relations internationales", *Etudes Internationales*, Vol. 35, N° 1, 2004, p. 9.

الفصل الأول: بنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

الافريقية (OUA)،¹ والذي تم تجسيده عادة الاستقلال.

- ✓ ثورة التحرير حددت علاقة الجزائر مع باقي أعضاء منظومة العلاقات الدولية، حيث نجدها ارتبطت بدوائر تعتبر جزءاً لا يتجزأ منها لأسباب تاريخية، وقد حددتها نيكول غريمو (Nicole Grimaud) في ثلاث مجالات: الأولى مفروضة هي فرنسا القوتين العظميين وأوروبا وأخرى تضم الدول العربية تعرف بحلقة الأخوة، أما الثالثة فهي مستحبة مكونة من العالم الثالث.²
- ✓ ثورة التحرير مكنت الجزائر من تعريف منظومة العلاقات الدولية على أنها أنتجت الاستعمار والامبريالية وأنها تعيد إنتاجها في صور جديد، وهي منظومة اقصائية لم تساهم كل الدول في بنائها بالتالي تعمل فقط على تحقيق مصالح الدول التي شيدتها وطورت وسائلها للحفاظ عليها، مقصيةً بذلك الجزء الأكبر من أعضائها.
- ✓ ثورة التحرير قادت الجزائر إلى المطالبة بإعادة هيكلة منظومة العلاقات الدولية. بسبب تعريف الجزائر لذاتها ونظرتها للمنظومة التي تنتمي إليها تطالب الجزائر بتجميع كل الدول المقصية، والتي لا تأخذ مصالحها وتطلعاتها بعين الاعتبار، لإعادة هيكلة منظومة العلاقات الدولية إلى منظومة جديدة قادرة على استيعاب مطالب واحتياجات وتطلعات كل الدول دون استثناء.³

الفرع الثاني: العوامل المذهبية:

- إن العوامل المذهبية هي مدونة مبادئ تمثل خط سير وعمل الدولة في محيطها الخارجي وتحدد تعريفها لذاتها والمحيط الذي تنشط فيه. ويمكن انطلاقاً من الدساتير الجزائرية المتعاقبة حتى سنة 1989 والمواثيق المحدد للهوية الجزائرية توضيح الآتي:
- قُدمت الجزائر عادة استقلالها كدولة راديكالية تطالب بتغيير النظام الدولي القائم الذي يضمن السلم والأمن بين الديمقراطيات المستقرة،⁴ بيد أنها عرفت ذاتها كدولة ثورية ترفض الوضع القائم لأنه اقصائي وحصري لا يدمج الدول العالم ثالثة. وعليه لجأت حتى بداية حكم الرئيس الشاذلي بن جديد الى أسلوب حاد عبّر عن توجهها الأحادي/الاشتراكي وعن ثورة التحرير، ترحم إلى: مطالبة بإقامة منظومة دولية جديدة من خلال مبادرة المفاوضات الشاملة. وقد تناقص هذا الأسلوب مع تطور فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد،⁵ إلى غاية العذول عنه نهائياً بعد 1989 لصالح الاندماج في منظومة العلاقات الدولية.¹

¹ Lamamra, Ramdane: "L'Afrique et le principe de l'intangibilité des frontières", *Revue Algérienne des Relations Internationales*, n° 1, premier trimestre, 1986, p. 91.

² Grimaud, Nicole: *Op. Cit.*, 9-31.

³ Bruno Etienne: "Chronique Diplomatique", *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Vol. 13, 1975, p.p. 413-417.

⁴ تحصلت الجزائر على العديد من التسميات على الصعيد الدولي أكثر تداولاً: دولة راديكالية، دولة ثورية، دولة متطرفة بسبب مقارنتها لعلاقتها الخارجية ومجالات التعاون التي تربطها ومنظومة العلاقات الدولية، ولعل أبرز مثال على هذا تصنيفها في منظمة الأوبس على أنها دولة راديكالية لأنها تفضل التفاوض حول السعر مقابل العقود طويلة المدى مع الشركاء الأجانب. أنظر:

Khader, Bichara: "L'Arabie Saoudite et l'Algérie face à la crise pétrolière de 1986", *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Vol. 24, 1987, p.p. 293-294.

⁵ أكد الرئيس الشاذلي بن جديد سنة 1979 في حوار له مع جريدة Le Monde أن "تباتنا الى العالم الثالث، التعاطف مع التيارات التقدمية عبر العالم، ارتباطنا بالنشاط التضامني للعالم الثالث، لا يمنعنا من البقاء منفتحين على التعاون مع باقي دول العالم محمه كانت طبيعة أنظمتها السياسية على شرط احترامها لخياراتنا ومبادئنا". أنظر:

الفصل الأول: بنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

الجزائر دولة غير منحازة باعتبار أن المنظومة التي تهمنا تميزت بالمواجهة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وما بعد تصدع المعسكر الشرقي بمدة وجيزة. والمقاربة الجزائرية لعدم الانحياز فتقوم على مذهب تجاوز الازدواجية القطبية للعلاقات الدولية، الذي يعني أنه لا يمكن التحالف مع أحد القطبين كما لا يمكن الابتعاد عنها بنفس القدر.² وقد عملت الجزائر على تجاوز القطبين والتخلص منها، من خلال بناء تعددية قطبية، تعبر عن إرث ثورة التحرير وما بعدها وتحاول خلق توازن بين الفواعل الدولية يجسد مساواتها السياسية والقانونية. في هذا الإطار، لاتزال الجزائر ترفع من أجل بعث منظومة دولية تعددية تشارك في بناءها كل الدول على حدٍ سواء.³

الجزائر دولة نامية تعمل على رس الصفوف بين الدول النامية، تدعو إلى إعادة هيكلة المنظومة الاقتصادية الدولية، وترى أن للتخلف أسباب موضوعية مرتبطة بعلاقات السيطرة والتبعية التي يجب كسرها، وقد عملت في هذا الإطار على دعم حوار جنوب/جنوب؛ تفعيل التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بين الدول الإفريقية والنامية في إطار ما يعرف بالاعتماد على الذات الجماعي.⁴

الجزائر دولة مسلمة إذ تم التأكيد على دور العامل الروحاني بالنسبة لبناء الدولة الجزائرية في الميثاق الوطني لسنة 1986.⁵ إلا أن هذا التأثير كان غائبا في السياسة الخارجية الجزائرية حتى سنة 1989، ومن بين الأمثلة على هذا: مساندة الجزائر لتحرير تيمور الشرقية المسيحية ضد إندونيسيا، مساندة لقضية قبرص ضد ارادة تركيا، عدم تدخلها في احتلال أفغانستان من قبل الاتحاد السوفياتي سنة 1979. ويظهر هنا ملف حقوق الانسان من بين أهم القضايا، إذ اعتبرته الجزائر قبل 1989 أداة غريبة لإخضاع الدول الاشتراكية كما أنها أعطت أولية للحقوق الجماعية على الحقوق الفردية.⁶ إلا أن تبني منظومة سياسية ليبرالية حتم عليها الانضمام إلى مختلف معاهدات واتفاقيات حقوق الانسان مع إبداء تحفظات أو إصدار بيانات تفسيرية أينا تعلق الأمر بمواد مخالفة للأسس الدينية.

Junqua, Daniel: "Interview du président Chadli Bendjedid", Journal Le Monde, le 04/11/1979, in : République Algérienne Démocratique et Populaire :Discours du président Chadli Bendjedid, Président de la République, Secrétaire Général du Parti du Front de Libération Nationale 1979-1980, *Op. Cit.*, p. 67.

¹ هذا التوجه الثوري يظهر جليا في الميثاق الوطني لسنة 1976 و1986 كما يظهر في بيانات جبهة التحرير الوطني حول السياسة الخارجية الجزائرية أنظر مثلا:

Déclaration du Porte-Parole du Ministère des Affaires Etrangères à la suite de la tension engendrée en méditerranée par les menaces U.S. d'attaquer la Libye, 14 avril 1986, *Revue Algérienne des Relations Internationales*, No. 03, Troisième trimestre, 1986, p. 151.

² مقابل المذهب الجزائري وجد مذهب آخران هما: **مذهب التحالف الطبيعي** الذي نظرت له كوبا، حتى أصبح يظلم كل الدول التي ترى أنها تتقاسم مع المعسكر الشرقي نفس المواقف في العلاقات الدولية (مناصرة القضايا التحررية، مساندة العالم الثالث في مطالبه ومساغيه، التي من أهمها المطالبة بإعادة هيكلة المنظومة الدولية). بالتالي هذا المعسكر وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي هو حليف طبيعي كونت معه هذه الدول علاقات استراتيجية، وتقاسمت معه التصورات والأهداف. **ومذهب الابتعاد عن القطبين بنفس القدر والتعامل معها بنفس المكالم، والذي نظرت له يوغسلافيا بحكم التاريخ المساسوي الذي عاشته، وبحكم تجربة انفصالها العنيفة عن الاتحاد السوفياتي، وتبنته الهند وفيما بعد الصين إبتداءً من 1982. أنظر:**

Fontaine, André: *La guerre Froide, 1917-1991, collections points d'histoire*, éditions le seuil, Paris, 2006, p.p. 28-34.

David, Steven R.: "Explaining Third World Alignment", *World Politics*, Vol. 43, No. 2 (Jan., 1991), pp. 233-256.

³ في مذكرته يؤكد الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران على الدور الذي لعبه الرئيس الشاذلي بن جديد في قمة كاتكون 1981 لبدأ المفاوضات الشاملة في إطار هيئة الأمم المتحدة، بهدف دعم التنمية في الدول المصدرة للطاقة، والعالم الثالث عامة. في: Ravelen, Bernard: *Mitterrand, Le Nord contre le Sud ?*, L'Harmattan, Paris, 1990, p.84.

⁴ Intervention de Ahmed Taleb Ibrahim, Membre du Bureau Politique, Ministre des Affaires Etrangères, devant la 12^e réunion ministérielle du Groupe des 77, *Revue Algérienne des Relations Internationales*, No. 12, Quatrième trimestre, 1988, p.p. 181-1984.

⁵ في إطار التأكيد أن هذا العامل مهم حتى بالنسبة للدول اللاتينية يمكن تقديم أربع نماذج بخصوص هذه النقطة: الجذور المسيحية لأوروبا خلال مفاوضات الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الأوروبي؛ المعارضة أو التحفظات الأيرلندية والبرتغالية بخصوص المواثيق الأوروبية المتعلقة بحق المرأة في الامتياز؛ استقلال التيمور الشرقية التي احتل فيها التضامن المسيحي دوراً هاماً؛ في الولايات المتحدة الأمريكية، كان ثيار المحافظين الجدد مصدر الهام السياسة الخارجية لإدارة جورج بوش الابن التي حملت طابعا دينياً.

⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **الجريدة الرسمية (الميثاق الوطني)**، العدد 61، السنة 13.30 يوليو 1976.

الجدول رقم (01): السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة في النظرة للذات والنظرة للغير بين 1979 و1992¹

عوامل صنع القرار	النظرة للذات	النظرة للغير	الثوابت أو المتغيرات بعد 1989
العوامل المذهبية	* دولة تغييرية * دولة عالم ثالثة * دولة غير منحازة * دولة مسلمة	* دعم التعددية القطبية * دعم التعاون جنوب/جنوب * المطالبة بدمقرطة العلاقات الدولية	التحول من دولة تغييرية Revisionist State إلى دولة اندماجية Status Quo State
الخيارات الأيديولوجية	* دولة اشتراكية * دولة ثورية	صداقة مع الدول الاشتراكية عداء تجاه الامبريالية الاستعمار والاستعمار الجديد المطالبة بتجاوز الثنائية القطبية	من دولة اشتراكية إلى دولة ليبرالية * من دولة معادية للإمبريالية خطاباً ومواقفاً وتوجهات إلى دولة صاحبة علاقات حسنة مع الدول الغربية على اختلافها * إبرام اتفاقيات تعاون وبدأ التعاون العسكري مع الدول الغربية
طبيعة المنظومة السياسية والاقتصادية	نظام سياسي أحادي الحزب اقتصاد مركز ومخطط	دعم الديمقراطيات الشعبية * رفض نظام ليبرالي عالمي * تبني طروحات نظرية التبعية * عدم الاعتراف باتفاقيات حقوق الانسان * المطالبة بتنظيم سلوك الشركات الدولية	* التحول الى ديمقراطية ليبرالية * الاندماج في النظام الليبرالي العالمي * الاعتراف باتفاقيات حقوق الانسان * تبني قوانين لجلب الاستثمارات الخارجية
المسار التاريخي الجزائري	دولة عانت من الاستعمار طويلاً * دولة تحصلت على استقلالها بعد ثورة التحرير	علاقات صداقة مع الدول المساندة لثورة التحرير * دعم حركات التحرر * عداء تجاه الدول الاستعمارية * نظرة نقدية لمنظومة العلاقات الدولية	الثابت فيها هو مساعدة الشعوب في تقرير مصيرها والوساطات لإطلاق سراح الرهائن الغربيين، المتغير هو وضع حد لمساعدات الحركات الثورية في الغرب
العامل الجيوسياسي	* دولة إفريقية * دولة عربية * دولة مغاربية * دولة متوسطية	دولة منشئة لمنظمة الوحدة الإفريقية * مبادرة باتحاد المغرب العربي * عضو في جامعة الدول العربية * عضو مراقب في منظمة الأمن والتعاون الاقتصادي * تبني مقاربة شاملة للأمن والتعاون في المتوسط * غياب التعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية رغم اتفاقية الشراكة حتى 1986	العضوية إلى مختلف المنظمات الإقليمية بقيت ثابتة، إلا أن الخطاب السياسي القائم على جرها لتبني مواقف معادية للغرب والمطالبة بتغيير النظام الدولي القائم زال.

¹ - يجب التنويه أن النظرة الذاتية والغيرية التي صاغها الجزائر حتى 1989 تظهر في الميثاقين الوطنيين لسنة 1976 و1986، وأن التغيرات التي طرأت عليها تظهر جلياً في المواقف الجزائرية الدولية وفي خطابات السياسة الخارجية بعد 1989.

الفرع الثالث: الخيارات الأيديولوجية:

الأيديولوجيا مصطلح أدرج لأول مرة من قبل دىستوت دو تراسي (Destutt de Tracy) سنة 1796 كضاد لكلمة أنتولوجيا، وقد تطور هذا المصطلح إلى أن أصبح يحمل معنى نظام فكري يحمل قوة التأثير والانتشار، في المجال الزماني والمكاني، في مواجهة أنظمة فكرية أخرى.¹ وبهذا المعنى أصبحت كل سياسة خارجية تتأثر بأيديولوجيا الدولة، وتحمل في طياتها أفكارها.

وإن كان العامل الأيديولوجي حاضراً بالنسبة لكل الدول، على اختلاف مستوى تأثيره، فإنه كان واضح المعالم بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية. إذ أنتجت "الثورة الاشتراكية" سياسة خارجية أيديولوجية (1962-1965)، وأخرى نشطة (1965-1978).² ومن بين المعالم الواضحة لهذا الأثر نجد³ معاداة الجزائر للإمبريالية وكل أشكال الاستعمار، وما نجم عنه مواجهة سياسية مع الغرب، مساندة حركات التحرر⁴ مثل: المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) في جنوب إفريقيا، الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA)، منظمة شعب جنوب غرب إفريقيا (SWAPO) في ناميبيا وحركة التحرير الفلسطينية في الشرق الأوسط، علاوة على التعاطف مع الكثير من المنظمات الثورية الغربية التي اعتبرت من قبل دولها "ارهابية" كالثور السود (Black Panthers)⁵، وجيش تحرير السود (Black Liberation Army) في الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة انفصال الباسك (ETA) في إسبانيا.⁶

الفرع الرابع: طبيعة المنظومة السياسية والاقتصادية:

تمثل طبيعة المنظومة السياسية والاقتصادية أحد محددات توجيه وتصميم السياسة الخارجية وهذا راجع للأسباب التالية:

من الناحية المؤسساتية: طبيعة المنظومة السياسية والاقتصادية هي التي تحدد منظومة صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري، فالمنظمة الجزائرية الاشتراكية الأحادية لم تسمح بمشاركة عدد كبير من الفواعل، فكان القرار السياسي الخارجي الجزائري يصنع في حلقة مغلقة ومحددة من الوحدات الدستورية. في حين سمحت المنظومة الجزائرية التعددية الليبرالية بتعدد الوحدات المساهمة أو المؤثرة على صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية.

من الناحية الأيديولوجية: طبيعة المنظومة السياسية والاقتصادية تحدد توجه السياسة الخارجية الجزائرية، فالمنظومة الأحادية الاشتراكية أنتجت سياسة خارجية أيديولوجية وثورية، في حين أنتجت المنظومة التعددية الليبرالية سياسة خارجية واقعية. ومنه لم يعد

¹ Huyghe, F. B.: Qu'est-ce que l'idéologie, 4 septembre 2009, in : http://www.huyghe.fr/actu_705.htm, 06 janvier 2013

² لمزيد من المعلومات حول دور الطابع الأيديولوجي في صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري في فترة الرئيس هواري بومدين، أنظر:

Kesseiri, Radia: Ideologised Foreign Policy and the Pragmatic Rational: The case of Algeria under Houari Boumediene, PhD of Philosophy, Arabic and Middle Eastern Studies, University of Leeds, United Kingdom, November 2005.

³ Ait Chaalal, Amine : *Art. Cit.*, p.66.

⁴ Meddi, Adlène : "Mandela, Zuma, Cabral ... mes amis, mes frères de combat!", Interview de Djelloul Malaika, *El Watan*, 11/06/2010, p.5.

⁵ Hevesi, Dennis: "Michael Tabor, Black Panther Who Fled to Algeria, Dies at 63", *The New York Times*, October 24, 2010, p A28.

⁶ Haddad, Saïd : *Art. Cit.*

الفصل الأول: بنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

للأيديولوجيا نفس الوزن في صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري.

من ناحية المضمون: المصلحة الوطنية كأولى مراحل تصميم قرار السياسة الخارجية يتم تحديدها انطلاقاً من طبيعة المنظومة الداخلية، فإن كانت المصلحة الوطنية الجزائرية في نظام أحادي اشتراكي هي مصلحة الثورة الاشتراكية، فإن المصلحة الوطنية الجزائرية في نظام تعددي ليبرالي هي مصلحة الدولة الأمة وتعرف بطريقة مغايرة أساسها مادي لا أيديولوجي.¹

وقد أكد وزير الشؤون الخارجية أحمد عطاق أن للخيارات المنظوماتية الجزائرية انعكاسات على مضمون السياسة الخارجية الجزائرية يظهر من خلال: "عدم إقبال الجزائر على تبني اتفاقيات حقوق الانسان معتبرة إياها أقل أهمية من الحقوق الجماعية، مطالبها بضبط سلوك الشركات متعددة الجنسيات في إطار مدونة أممية ترأسها منذ 1976، وبقاءها عضو مراقب في الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (GATT) حتى تقديم طلب الانضمام سنة 1987"² في المقابل نجد أن تغيير المنظومة السياسية والاقتصادية أدى إلى تبني سلوك مختلف وحتى تقتصر على الجانب الاقتصادي نجد أن الجزائر أصبحت توفر الظروف المواتية لاستثمار الشركات متعددة الجنسيات بعدما كانت ترى فيها سبب تخلف الدول العالم ثالثة وأساس علاقات السيطرة والتبعية.³

الفرع الخامس: المعطيات الجيوسياسية:

كل حيز جغرافي هو مجال حيوي، وكل مجال حيوي هو فضاء يحاول صانع القرار إما الحفاظ عليه أو تطوير قدراته، وهو أساس الجيوبوليتيك.⁴ تجد الأخيرة جذورها الفلسفية، مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أين بدأت تظهر الجغرافيا المادية كحدد للسياسات الخارجية للدول،⁵ منذ أن أكد نابوليون بونابارت (Napoléon Bonaparte) أن "سياسة الأمم هي نتاج جغرافيتها".⁶ إن التقسيم التاريخي للانتماء الجزائري يمكن إعادة النظر فيه من خلال إضافة ما هو: جيوسياسي حتى نتحصل على المنظومات الفرعية التي تأثرت الجزائر بها خلال صنع قرارات سياستها الخارجية في فترة الدراسة ألا وهي: المنظومة المغاربية، والمنظومة المتوسطية، المنظومة العربية، المنظومة الافريقية، والمنظومة العالم ثالثة.

هذا الانتماء إلى منظومات فرعية متعددة سمح للجزائر من التحصل على العديد من أدوار الوساطة كونها نقطة التقاء بين

¹ أنظر الفصل الثاني: المبحث الأول.

² مقابلة مع وزير الشؤون الخارجية أحمد عطاق بتاريخ: 27 مارس 2013.

³ عجة، الجيلاي: قانون المؤسسات العمومية من اشتراكية التسيير إلى الخوصصة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص.ص 156-167.

⁴ هناك فرق بين الجيوبوليتيك-الجيوسياسية والجغرافيا السياسية. الجيوبوليتيك مصطلح قام بتطويره المحلل السياسي السويدي رودولف كيلين Rudolf Kjellen سنة 1916 في مؤلفه الدولة كشكل من أشكال الحياة « *L'Etat comme forme de vie* » كاستمرارية لأعمال فريديش راتزل Fredrich Ratzel، وقد وضع كيلين أن الجيوبوليتيك هي فرع من فروع علم السياسة يهدف إلى توحيد الدولة في حين الجغرافية السياسية هي رصد الكوكب الأرضي ودراسة مميزات الطبيعة والبشرية.

⁵ Chauprade, Aymeric: *Géopolitique constantes et changements*, 3^e édition, ellipse, Paris, 2007, p.p. 30-31.

⁶ في صيغتها الأصلية مقولة نابوليون بونابارت تقول: "La politique des Etats est dans leur géographie" في:

Houdecek, François, Madec, Gabriel: *Ruptures et fondation, 1803-1804*, collection *La Correspondance*, la Fondation Napoléon, Editions Fayard, Paris, 2007, lettre du 10 novembre 1804, n° 8170.

الفصل الأول: بنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

العديد من الدوائر الجيوسياسية.¹ ما يتضح من خلال تأكيد القائمين على السياسة الخارجية الجزائرية على "الموقع الاستراتيجي" الذي تحتله دولتهم، وعلى موقعها في مفترق الطرق بين أوروبا، إفريقيا، والعالم العربي، ما سمح لها أن تكون مدخلاً لإفريقيا³ وقلب المغرب العربي.

المطلب الثاني: العوامل المنظوماتية المؤثرة في صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

تتمثل العوامل المنظوماتية في أثر الفضاء الخارجي على صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية، والتي تجسد عوامل القوة كحصول قاعدة للتعامل معها. ومنه، سنحاول من خلال هذا العنصر لتناول كيفية تأثير متطلبات الفضاء الدولي على صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري، وإلى أي مدى يمثل عامل القوة محدد لطبيعة السياسة الخارجية التي تتبناها الدولة.

الفرع الأول: متطلبات الفضاء الدولي

يعتبر الفضاء الدولي أحد أهم العوامل المؤثرة على صنع السياسة الخارجية للدول عامة، وللدول متوسطة القوة والضعيفة خاصة، فإن لم يكن هو الحيز الذي يصنع فيه القرار فإنه الحيز الذي يوجه إليه للتنفيذ. حيث تأخذ الدول بعين الاعتبار متطلبات الفضاء الدولي أثناء تحديد أولوياتها واتخاذ قراراتها الخارجية.⁴ حتى لا نشير إلا إلى الفترة المعاصرة، يجب التوضيح أن هناك سياسة خارجية خاصة بكل فترة زمنية ذات خصوصية معينة. فمثلاً كانت هناك سياسات خارجية لما قبل وما بعد الحرب العالمية الأولى، وسياسات خارجية لما قبل وما بعد الحرب العالمية الثانية، هناك سياسات خارجية خاصة بفترة الحرب الباردة، كما هناك سياسات خارجية لما بعدها – مرتبطة بتعميم النموذج الليبرالي السياسي والاقتصادي بعد انهيار المنظومة الاشتراكية. ذلك أن الإملاء المنظوماتي للقرار يجعله يأخذ ثلاث أشكال:⁵

- مضمون حتمي في جزء منه يفرضه المعطيات المنظوماتية القائمة؛
- التقليص من طموح الأهداف الخارجية لأن المنظومة الدولية لا تسمح بتحقيقها كاملة؛
- الحد من القدرات التي يمكن استعمالها من أجل تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً.

¹ Cubertafond, Bernard: "L'Algérie du président Chadli", *Politique étrangère*, N° 1, année 46, 1981, p. 162.

² أكد جون فيدجيرالد كينيدي J. F. Kennedy سنة 1963 أن الجزائر هي مفتاح إفريقيا وأن موقعها الاستراتيجي هو أساس اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بها. أنظر: Kourima, Abderrahim: « Les dynamiques internes et externes de la puissance : géopolitique de l'Algérie », <http://geopolitics.unblog.fr/2008/10/27/la-geopolitique-de-lalgerie-par-abderrahim-kourima/>, consulté le 02 decembre 2012.

³ Cheikh, Slimane: *L'Algérie. Porte de l'Afrique*, casbah éditions, Alger, 2000.

⁴ فتعريف الجزائر لفضائها الخارجي يحكم بشكل أو بآخر قراراتها وسلوكياتها الدولية. كما أن منظومة العلاقات الدولية التي ندرسها تُسجل في مرحلة تاريخية فريدة من نوعها، الحرب الباردة، سواء بالنسبة للقوى الكبرى التي رسخت وجودها دولياً أو الدول حديثة الاستقلال والبناء مثل الجزائر. فنظومة العلاقات الدولية التي نشطت فيها منذ استقلالها لم تتغير منذ نشأتها في معاهدات واستقلالها إلى يومنا هذا. فهيكल المنظومة: الدولة القومية كمكون أساسي وغياب سلطة عليا، والإجراءات المنظمة: التفاعل التنافسي بين الوحدات الدولية بقيت نفسها وإن تغيرت حدة التعامل بين الدول ووسائله: توقف اللجوء إلى القوة العسكرية بين القوى وتعويضها بالقوة اللينة والقوة الذكية حسب جوزيف ناي Joseph Nye. أنظر: Nye, Joseph S., : "Soft Power", *Foreign Policy*, No. 80, autumn, 1990, p.p. 153-171.

⁵ Putnam, Robert : *Art. Cit.*, p.p 427-460.

الفصل الأول: بنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

إذ نجد أن الجزائر بعد 1989 وجدت نفسها مضطرة للاندماج في منظومة العلاقات الدولية¹ بعدما عملت على مواجهتها طيلة ثلاث عقود بسبب التحول الذي عرفته داخلياً، وهو ما فرض عليها اتخاذ العديد من القرارات لتقليل من ضغوطات الفضاء الخارجي عليها، نذكر منها:

- الانضمام الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (TNP) كنتيجة عن الحملة الإعلامية التي أكدت في الدول الغربية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية على إمكانية تطوير الجزائر للسلح النووي²؛
 - الانضمام إلى اتفاقيات حقوق الانسان بعدما كانت رافضة لها باسم أولية حقوق الجماعة على الكياليات الفردية كنتيجة لأحداث 5 أكتوبر 1988 لما تولد من ضغوطات على السلطات الجزائرية حول عدم احترامها لحقوق الانسان وقمعها لمطالب الشعب.
 - التعامل مع الاتحاد الأوروبي عوض الدول الأوروبية، لأن الأخيرة فوضت البعض من مهامها التعاونية إلى السلطة فوق القومية.³
- الملاحظ هنا هو أن الجزائر في الفضاء الدولي تخضع لقاعدتين هما:

- القرار السياسي الخارجي الناتج عن متطلبات داخلية يجب أن يكون قابل للتنفيذ حسب متطلبات الفضاء الدولي؛
- القرار السياسي الخارجي أحياناً يكون من إملاء متطلبات الفضاء الدولي على المحيط الداخلي الذي يصنع فيه القرار.

الفرع الثاني: عوامل القوة. بين سلم الدول والتطلع الإقليمي

ان طموح السياسة الخارجية لأي دولة يقاس بالقدرات التي مجوزتها في منظومة العلاقات الدولية المهيكلت حول علاقات القوة، فالقدرات المادية للدولة هي التي تضمن للسياسة الخارجية وسائل تأثيرها وإشعاعها. وقد أكدت أدبيات العلاقات الدولية أن مفهوم القوة عادة ما يستعمل لقياس القدرات المتاحة للدولة والتي تسمح لها بالتحرك دولياً، في حين يعرف ريمون أرون (Raymond Aron) القوة في معناها الواسع على أنها قدرة التدمير أو الوقف، أما في معناها الضيق والخاص بالدولة فهو يؤكد أنها: "قدرة الدولة على فرض ارادتها على بقية الوحدات الدولية"⁴.

وقد صنف الباحثون الدول اعتماداً على العديد من المعايير، ولعل أهمها بالنسبة لدارسي العلاقات الدولية هو توقع الدولة في

¹ المقارنة بين خطاب أحمد طالب ابراهيمي وزير الشؤون الخارجية قدمه بمناسبة افتتاح الدورة الـ 43 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 5 أكتوبر 1988، وخطاب وزير الشؤون الخارجية بوعلام بساح في الدورة الاستثنائية الـ 43 للجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية. ذلك أن الأزمة الداخلية أفضت الى تغيير الحكومة، ينتج عنها ملاحظة تغير الخطاب السياسي الجزائري ذلك أن الخطاب الثاني خرج عن التقليد الجزائري في استعمال مصطلحات مثل: الاستعمار، الاستعمار الجديد، الامبريالية، الهيمنة، الاضطهاد، ولجأ بدلها إلى: اعتداء، احتلال، حكومة (الحكومة الأمريكية)، حق تقرير المصير... إلخ. وقد تمت الإشارة مرة واحدة إلى حركة عدم الانحياز. أنظر في:

Revue Algérienne des Relations Internationales, n° 13, premier trimestre, 1988, p.p. 127-134, p.p. 147-152.

² Burr, William: "The Algerian Nuclear Problem, 1991: Controversy over the Es Salam Nuclear Reactor" National Security Archive, George Washington University, September, 2007, <http://www.gwu.edu/~nsarchiv/nukevult/ebb228/>, consulté le: 20 février 2013.

³ مقابلة مع وزير الشؤون الخارجية أحمد عطف، بتاريخ: 27 أبريل 2013.

⁴ Raymond Aron, Paix et Guerre entre la Nations, 3^e édition, Calmann-Lévy, Paris, 2004, p. 59.

الفصل الأول: بنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

سلم القوى الدولي.¹ هذا التصنيف وإن كان جوهره مادي يعتمد على معيار وظيفي أساسه "مدى نجاعة الدولة في تأدية مهامها في شتى المجالات"² اعتماداً على مؤشرات اقتصادية، سياسية، أمنية واجتماعية.³ وتطبيق هذه المعايير على الجزائر في الثمانينات وبداية التسعينات يولد لنا مرحلتين:

✓ المرحلة الأولى استمرت حتى سنة 1988، كانت الجزائر دولة متوسطة القوة قادرة على السيطرة على الوضع الداخلي وتوفير الاستقرار السياسي والأمني. إلا أن التبعية إلى قطاع المحروقات جعلت من تأثيرها بالمشاكل الدولية التي مسته كبيراً. وقد أدى الوضع الاقتصادي المتردي ابتداء من 1986 إلى إتباع سياسة تكشف قادت بدورها إلى أحداث أكتوبر 1988 كأقصى تعبير عن فشل النظام السياسي والاقتصادي القائم في أداء مهامه.⁴

✓ المرحلة الثانية تبتدأ مع أحداث أكتوبر 1988 التي أدت إلى العديد من التغيرات الحكومية ثم الدستورية، وتعبّر عن فشل النظام القائم في تلبية المطالب السياسية، الاجتماعية والاقتصادية. وقد تأسس هذا الوضع على غياب شرعية سياسية، عدم تلبية الخدمات العمومية، الفشل في احترام حقوق الإنسان وسلطة القانون، على غرار ظهور جماعات منوثة للسلطة السياسية. بالتالي، اعتبرت الجزائر دولة في الطريق إلى الفشل.⁵

وفي صميم هذا التطور يوجد وجه آخر لقوة الدولة في العلاقات الدولية مرتبط بإدراك الدولة لقوتها وانتهاجها سلوكاً محدداً متوافقاً مع هذا الإدراك بغض النظر عن الإمكانيات التي تحتازها.⁶ إذ أكد غي برفيل (Guy Perville) أن السياسة الخارجية للدولة تستطيع التحصل على رواج و الأخذ في عين الاعتبار دون حيازة الدولة على عوامل قوة هامة. حالة الجزائر في هذا الصدد تمثل نموذجاً، فهي تعتبر ذاتها قوة إقليمية لا تقبل القفز على مصالحها في المنطقة المغاربية المتوسطة؛ تتخذ دوراً ريادياً في التعبير والدفاع عن الانشغالات الافريقية⁷؛ تلعب دور محوري في المنطقة العربية من خلال تبني كل قضاياها والحوض في الدفاع عنها⁸. وقد تبث أولاي هولستي

¹ Jean-Baptiste Duroselle, "L'ÉVALUATION DE LA PUISSANCE", Séminaire sur La moyenne puissance au XXème siècle : Recherche d'une définition, 1987, http://www.institut-strategie.fr/IHCC_1.htm, consulté le : 11 octobre 2012.

² Reilly, David : "Failed States : Internal and External Sources of Failure", *Journal of Conflict Studies*, Vol. 28, 2008, p. 20.

³ هناك العديد من المؤشرات التي قدمت حول مدى تأدية الدولة لمهامها منذ 2005 مثل Wilson Center و The Found for Peace. وقد قمنا في هذا البحث بتبني المؤشرات المقدمة من قبل The Brookings Institution لإمكانية تطبيقها على الجزائر في الثمانينات هذه المعايير هي: اقتصادية (الدخل القومي الإجمالي، النمو الاقتصادي، التفاوت الاقتصادي، التضخم، نوعية التنظيم) سياسية (الفعالية الحكومية، سلطة القانون، السيطرة على الفساد، المساءلة، احترام الحريات) أمنية (حدة الصراعات، الاستقرار، غياب العنف، صدمات داخلية، خرق حقوق الإنسان، النزاعات الإقليمية) اجتماعية (نسبة الوفيات لدى الأطفال، نسبة المتدربين، التغذية، والوصول إلى الاحتياجات الأساسية، متوسط العمر المتوقع). أنظر: Rice, Susan E., Patrick, Stewart : "Index of State Weakness in the Developing World", *Foreign Policy at Brookings & Brookings Global Economy and Development*, The Brookings Institution, Washington DC, 2008.

⁴ Rouzeik, Fawzi : "Chronique algérienne", *Annuaire de l'Afrique du Nord*, 1990, Vol. 27, p. 577.

Khader, Bichara: *Art. Cit.*, p. 293.

⁵ Guy Perville, L'Algérie moyenne puissance, *Séminaire sur La moyenne puissance au XXème siècle : Recherche d'une définition*, *Art. Cit.*

⁶ Caro, Jean-Yves: "Structure de la puissance: pour une méthodologie quantitative", *Annuaire Français des Relations Internationales*, n° 01, 2000, 87-89.

⁷ Chikh, Slimane : "La Politique Africaine de l'Algérie", *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Vol. 17, 1979, p. 05.

⁸ من بين القضايا العربية التي اهتمت بها بشدة: الحرب بين العراق والايران، الحرب الأهلية في لبنان، أزمت الرهائن المختلفة، وأهمها على الاطلاق تبقى القضية الفلسطينية سواء تعلق الأمر بإيجاد حل بين الفصائل المتنازعة أو الاعلان عن قيام دولة فلسطين أو الحفاظ على العلاقات الفلسطينية الأردنية.

الفصل الأول: بنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

(Olé Holsti) في دراسته حول الدور الوطني أن الجزائر من بين الدول التي حازت سياسة خارجية طموحة، واتخذت قرارات تفوق قدراتها¹.

وعليه، نجد المواقف الجزائرية الراضية لكل سياسة صممت في غيابها وعلى رأسها قضية الصحراء الغربية؛² السياسة الإفريقية النشطة للجزائر منذ الاستقلال وحتى بعد نهاية الحرب الباردة؛ ودعمها لكل القضايا العربية سياسياً ومادياً.³ إذ استطاعت السياسة الخارجية الجزائرية من خلال وسائل غير مادية أن تتحصل على إشعاع دبلوماسي ودولي، رواج ثورة التحرير الوطنية، درجة التعاطف التي تمكنت من الحصول عليها دولياً، احترافية الجهاز الدبلوماسي الجزائري وقدراته على المبادرة والاقتراح.⁴

في نفس الاتجاه، نجد أن الأزمات الداخلية وفشل النظام المتصاعد مع بداية التسعينات جعل الدبلوماسية الجزائرية تفقد هذه الرونق. وتتحول من دبلوماسية "هجومية" إلى دبلوماسية "دفاعية"⁵ تحاول إدارة الفشل الداخلي على الصعيد الدولي لمنع تدويل الأزمة السياسية. وبالرغم من حفاظ الجزائر على إدراكها لموقع القوة الإقليمية ومحاولتها إثباتها (قيامها بحل أزمة الطوارق 1990-1991) إلا أنها لم تعد قادرة على تحمل عبئه لفقدانها عوامل القوة التي تأسس عليه.

المطلب الثالث: البعد الشخصي - الانساني المؤثر في صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

إن السياسة الخارجية لكل لدول من صنع بشر ومنه تتأثر بأولئك البشر. فصناع القرار كما تم إجلأؤه يطبعون السياسة الخارجية بصمتهم الخاصة: توجهاتهم الأيديولوجية، معتقداتهم الدينية، قناعاتهم السياسية، جدورهم التاريخية، ومساهمهم الخاص كلهم يمارسون تأثيراً معيناً على السياسة الجزائرية التي يقودونها تجاه الخارج.⁶ في الجزائر، دور البعد الانساني في صنع القرار يشير إلى ضرورة تحليل شخصية الرئيس الشاذلي بن جديد الذي كان المسؤول عن الدبلوماسية ومتخذ قرار السياسة الخارجية الجزائرية، هذه الحقيقة الدستورية لا يجب أن تجعلنا نغفل الدور الذي يقوم به باقي المساهمين في التصميم اليومي للقرار السياسي الخارجي الجزائري، الذين كان دورهم مساعدة الرئيس على تكوين صورة محددة وشاملة حول قضايا السياسة الخارجية المطروحة.⁷

¹ Holsti, Olé: "National Role conceptions in the study of Foreign Policy", *International Studies Quarterly*, Vol. 14, No. 03, 1970, p. 27.

² Quandt, William B.: "Algeria: How pivotal is it? And why?", August 1997, <http://people.virginia.edu/~wbq8f/pivotal.html>, accessed in: Marsh 10th, 2012.

Grimaud, Nicole: "La diplomatie sous Chadli ou la Politique du Possible", *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Vol. 30, 1993, p.

³ Haddad, Saïd : *Art. Cit.*

⁴ من بين طرائف الموقع الجزائري في رقعة الشطرنج الدولية خلال الحرب الباردة، خلال جولة في العواصم الغربية قام بها وزير الطاقة/البترول في الجزائر والمملكة العربية السعودية بلعيد عبد السلام و أحمد زكي بمانى، سأل كاتب الدولة الأمريكي هنري كستجر بلعيد عبد السلام عن نسبة الانتاج النفطي الجزائري وأبى حواراً قائلاً: " جيد!! لا أدري ما كان سيحل بنا لو كان إنتاجكم أكثر من هذا ... أنظر:

Chabbi, Mohamed : "Un Rôle Militant au sein de l'OPEP", *Le monde Diplomatique*, Novembre 1982, p. 20.

⁵ التصد هنا أن الدبلوماسية الجزائرية في المرحلة الأولى كان لها وسائل المبادرة والدفاع عن القضايا التي تخصها كقوة إقليمية، في حين أنها بعد أحداث أكتوبر 1988 ركزت على تبرير الوضع الداخلي وطمأنة الشركاء الاقتصاديين والإقليميين حوله.

⁶ Battistella, Dario: *Théorie des Relations internationales*, 2^e édition, les presses de sciences po, Paris, 2006, p 334.

⁷ لا يمكن بأي حال من الأحوال دراسة دور البعد الشخصي لكل المساهمين في صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري، لأن هذا البعد في مستويات دنيا يخفي أثره، فالعمل الذي يقوم به مدير المكتب والسفير روتيني يخص المصالح الهامشية.

الفرع الأول: البعد الشخصي للرئيس الشاذلي بن جديد-ملاحظات مبدئية

قبل البدء في تحليل البعد الشخصي للرئيس الشاذلي بن جديد على أساس ما قدمته المدرسة السيكولوجية من منطلقات وفرضيات، وجب علينا الاعراج عن مجموعة ملاحظات أساسية تفيدنا في الاجابة على من يكون هذا الرئيس؟¹

✓ الرئيس شاذلي بن جديد هو أحد رجال ثورة التحرير، صاحب وطنية صارمة، رجل بسيط لم يتحصل على تعليم عالٍ ولم يكن له مهارة خاصة في مجال السياسة الخارجية والممارسة الدبلوماسية.

✓ كان للروابط الأسرية أثر عميق على شخصيته وتعامله مع محيطه القريب والبعيد، فقد اكتسب العديد من خبرات التسيير والحكم من جده لوالده الذي كان قائداً "قائد".

✓ هو عسكري يرفض التسوية في حل المشكلات، نفس الوقت متفتح على آراء الآخرين، ما شكل تناقضاً بين تكوينه المهني وممارسته العملية لأنه لم يكن صاحب القرار الفصل بل الموفق بين مختلف الآراء على عكس ما هو متعارف عليه بالنسبة للعسكريين (حالة الرئيس هواري بومدين) وإن شهدت السياسة الخارجية الجزائرية في فترة حكمه العديد من القرارات التي بادر بها.

✓ كان "التشاور" وساع الرأي خاصة في الميادين التقنية من بين أهم سمات تواصله مع الآخرين، سواء كانوا في نفس رتبته أو أقل منه، ذلك أنه ذو طابع اصلاحي (Conciliateur) يفضل التفاوض على الاقضاء والحسم، ما سمح له بتجاوز قلة خبرته في المجال.

✓ يعرف على أنه رجل براغماتي، يرفض الدوغماتية، ويطالب بتعدد الآراء لدراسة الملفات الدولية، الأمر الذي كان يتم من خلال تكوين لجان لمناقشة المواضيع المطروحة، بغرض تقديم الحلول المواتية لها.²

¹ قمنا بتقديم هذه الملاحظات انطلاقاً مما قدمه الرئيس الشاذلي بن جديد في الجزء الأول من مذكراته، والعديد من الكتابات التي تناولت مساره بالتحليل خلال فترة حكمه، بالإضافة إلى شهادات من عايشوه في فترة حكمه، وكتابات الاعلاميين ذوي الصلة الوطيدة به، وهي: مقابلة مع بشير شبلي صديق مقرب من الرئيس الشاذلي بن جديد. بتاريخ: 12 فيفري 2012.

Boubakir, Abdelaziz: *Chadli Bendjedid, Mémoires, Tome I : Les contours d'une vie 1929-1979*, traduit par: Mehenna Hamadouche, Casbah éditions, Alger, 2011.

Taleb-Ibrahimi, Ahmed : *Mémoires d'un Algérien*, Tome 02 : La passion de bâtir (1965-1978), Alger, Casbah éditions, 2008, p.p. 434-435.

Hubert, Michel: "Chronique Algérie : l'Emergence d'un ZAIM ?", *Art, Cit*, p.p. 793-848.

Junqua, Daniel: "Dans le Respect des Institutions Issues de la Révolution, le nécessaire réaménagement des choix de l'Algérie", *Le Monde Diplomatique*, Aout 1981, p. 13

Junqua, Daniel: "La Redistribution des enjeux dans le conflit du Sahara Occidentale", *Le Monde Diplomatique*, Juin 1981, p.p. 05-06

Junqua, Daniel: "Délicat Recentrage du Non-Alignement", *Le Monde Diplomatique*, Juillet 1982, p. 19.

Balta, Paul: "Les Aléas des Relations avec le Monde Arabe", *Le Monde Diplomatique*, Novembre 1982, p. 11.

² بعض المحللين والسياسيين يرون أن الرئيس الشاذلي بن جديد يتجه نحو هذا الأسلوب كونه عسكري ورجل ميدان يوقن بأهمية التشاور حول القضايا ذات البعد الاستراتيجي، في حين يتجه البعض الآخر إلى اعتبار أن هذا التوجه راجع إلى عدم إلمام الرئيس الشاذلي بن جديد بالقضايا الدولية، ومدى أهميتها بالنسبة للجزائر. في الحقيقة يمكن الأخذ بالموقفين طبقاً للمقاربة المتبعة، إلا أن هذا لا يمنع إيجابية الأسلوب المنتهج أحياناً والذي سمح من حسن تسيير الملفات المطروحة، بينما كانت هاته السمات تمثل عائقاً لأعوانه أحياناً أخرى كونه

الفرع الثاني: شخصية الرئيس الشاذلي بن جديد: تطبيقاً لسلم باربر

عادة ما يتطلب تطبيق سلم باربر القيام بالعديد من الدراسات العلمية حول الأوصاف والسوابق العائلية، تنشئة صانع القرار ومساره المهني، دراسات نفسية وشخصية، قياس حاصل الذكاء (IQ).¹ وبالرغم من غياب مثل هذه الدراسات حول شخصية الرئيس الشاذلي بن جديد، فإننا قمنا بتطبيق هذا السلم استناداً إلى شهادات من عايشوه من الدبلوماسيين مهنياً والمقربين منه، كل ما كتب عنه خلال فترة حكمه وبعدها وتصريحات الرئيس ذاته في مذكراته. بالتالي نطمح في هذا الفرع إلى التعرف على الرئيس الشاذلي بن جديد دون الانطلاق من قاعدة علمية كفيلا بإثبات ما تقدمه بشكل قطعي.

من خلال تطبيق المعايير المقدمة من قبل بنيامين باربر (Benjamin Barber) يمكن القول أن السمات الشخصية للرئيس شاذلي بن جديد أثرت على مسار السياسة الخارجية الجزائرية ونمط صنع القرار فيها،² حيث كان صانعاً للقرار نشيطاً وإيجابياً، بمعنى أنه كان رجل يجب إيجاد الحلول للمشكلات من خلال التشاور، يلجأ إلى التحكم والتفاوض، يقبل التنازل عن المصالح الهامشية مقابل تحقيق المصالح الحيوية، يجب الامتناع بمختلف الآراء حتى وإن كانت مقدمة من أبسط أعوانه.

على خلاف الرئيس هواري بومدين كان الرئيس الشاذلي بن جديد مبتعداً في ممارسته عن الأيديولوجيا³، ما أدى إلى إعادة توجيه العلاقات مع الغرب -دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية- في إطار الحفاظ مع علاقات مميزة مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية من جهة، ومن جهة أخرى تبني الممارسة الإدماجية لمختلف وحدات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية سواء في إطار الحزب الواحد أو خارجه في المرحلة التي تلتها.⁴

يضاف إلى هذا تفضيل الرئيس الشاذلي بن جديد إعادة بعث العلاقات مع المغرب للتطبيع لاحقاً، وإنشاء منظمة المغرب العربي (UMA)، مع تفادي الأخذ بحل مشكلة الصحراء الغربية كمدد لهذا المسار الاندماجي في إطار التأكيد الدائم على مساندة الجزائر للشعب الصحراوي، وجبهة البوليزاريو، عكس الرئيس هواري بومدين الذي كان لا يؤمن في الوحدة المغاربية في ظل وجود أنظمة تقدمية وأخرى رجعية بهذا نادى بمغرب الشعوب، في حين أن الصحراء الغربية قضية لا يمكن التفاوض عن حلها.⁵

وعليه، إن العوامل المؤثرة في صنع القرارات السياسية الخارجية الجزائرية، تمكننا من فهم قاعدة انطلاق كل قرار على حدى، كما تساهم في تبرير القرارات المتخذة، وتوجهات السياسة الخارجية المتبعة. ذلك أن كل عامل موضوعي كان أو ذاتي يمكننا من وضع السياسة الخارجية الجزائرية في إطارها الزمني والمكاني المناسب، إضافة إلى كونه يرصد لنا اتجاهات التغيير في السياسة الخارجية

يرفض عدم اتخاذ قرار في حين تشكل السياسة الخارجية من قرارات ومتخذة وأخرى غير متخذة.

¹ Rourke, John T. Boyer, Mark A.: *Op. Cit.*, p.p. 74-75.

² أنظر الفصل الأول: المبحث الأول- المطلب الثالث.

³ Kesseiri, Radia : *Op. Cit.*, p.p.126-131.

⁴ Rahabi, Abdelaziz : "Réactions, Moi Chadli Président", *Algérie News*, Quotidien National, 7 octobre 2012, p 03.

⁵ Hubert, Michel, Flory, Maurice : "Documents Sahara occidental 1977", *Annuaire de l'Afrique du Nord* Vol. 16, 1978, pp. 893-910.

الجزائرية بدقة أكثر من التي تسمح بها دراسة أثر التغيير في منظومة العلاقات الدولية على توجهات السياسة الخارجية.

المبحث الثالث: وحدات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية :

إن الحديث عن منظومة صنع القرار يجعلنا نبحث عن الوحدات المكونة لبنيتها، وهو ما يقودنا إلى تشريح الوحدات المسؤولة عن صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية. وفي دراسة هذا الموضوع يُؤخذ في الحسبان معطين أساسيين هما:

○ أن الدساتير والتشريعات الوطنية هي التي تحدد الوحدات الرسمية المسؤولة عن تصميم وضع وتحديد وتنفيذ قرار السياسة الخارجية، من خلال توضيح الوظيفة المنوطة بكل وحدة في علاقتها مع غيرها من الوحدات¹.

○ صنع قرار السياسة الخارجية لا يمكن حصره فيما تقوم به الوحدات الرسمية المنصوص عليها دستورياً. فهناك وحدات مؤسساتية وغير مؤسساتية، مردها الواقع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي للدولة، تتعايش وتحاول التأثير على القرار.

هذا الطرح يخص جميع الدول مثلما ينطبق على الجزائر. إلا أن طبيعة البيئة الداخلية الجزائرية ألقت بظلالها على مدى تأثير وتدخل تلك الوحدات، فالنظام السياسي الجزائري المغلق الذي استمر إلى غاية سنة 1989 أنتج نمط صنع قرار السياسة الجزائرية تجاه الخارج بمنظومته الخاصة والتي تغيب فيها الوحدات غير المؤسساتية، كما أنتج النظام السياسي الجزائري منذ سنة 1989 نمط لصنع القرار تتعايش فيه الوحدات غير المؤسساتية مع باقي الوحدات العامة والوحدات الخاصة. وعليه، نسعى إلى دراسة وحدات صنع القرار في السياسة الخارجية، بين نمطين دستوريين مختلفين تحليلاً ومقارنةً.

المطلب الأول: الوحدات الرسمية لصنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

الوحدات الرسمية هي كل الوحدات التي ينص عليها الدستور الجزائري ويحدد لها دوراً في صنع القرار السياسي الخارجي. وهي تتكون من الحزب الحاكم بكل ما لديه من مهام وما يحتويه من أجهزة إلى غاية 1989، رئيس الجمهورية وان اختلفت مهامه الدستورية بين 1979 و 1992 والفواعل الخاصة به، المجلس الشعبي الوطني، المجلس الدستوري، والمجلس الأعلى للأمن.

الفرع الأول: الحزب الحاكم حتى 1989:

ارتبط اسم الحزب الحاكم في الجزائر كمؤسسة دستورية ملمة بزمام السلطة السياسية لأكثر من ثلاث عقود باسم جبهة التحرير الوطني بسبب اعتبارات أيديولوجية² جعلت منها السلطة الوحيدة في الجزائر طبقاً لما حددته الدساتير الجزائرية المتوالية حتى

¹ بوعشة، محمد: "السياسة الخارجية الجزائرية: من الرواج إلى التفكك"، في: الرياشي سليمان وآخرون: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الطبعة الثانية معدلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص. 153.

² محمد حربي في مقاله يرجع التوجه نحو الحزب الواحد إلى أسباب أخرى يمكن تلخيصها في: غياب اتفاق بين فرنسا والتيارات الوطنية المختلفة، استحالة التحصل على الاستقلال من خلال الطرق الانتخابية، الخلافات بين القوى السياسية والاجتماعية حول طرق ووسائل بناء دولة جزائرية. أدت إلى تراجع قيمة التعددية السياسية، انسداد الوضع وتأخر الوصول إلى حل، وادمج المجتمع في الدولة الجزائرية الناشئة والتي استحوذت الجبهة على كل سماتها. أنظر:

الفصل الأول: بنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

1989. ¹ وقد كان دستور 1976 القاعدة الشرعية لإعادة بعث مؤسسات الحزب بعد الشغور الدستوري الذي أحدث سنة 1965. ² كما سمح صعود الرئيس الشاذلي بن جديد إلى سدة الحكم سنة 1979 بإعطاء فعالية لعمل الحزب، إذ منحه مكانة هامة على المستوى السياسي. ويمكن توضيح عمل الحزب الحاكم كالآتي:

✓ **من حيث الصلاحيات:** دستورياً قيادة الحزب هي من تقوم بتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية، والسهر على ضمان تنفيذ القرارات المتخذة بشأن السياسة الخارجية الجزائرية من قبل الأجهزة التنفيذية. كما أن جبهة التحرير الوطني هي حمار قيادة، تصميم، وإحياء الثورة الاشتراكية [عبر السياسة الخارجية الجزائرية]. ³

✓ **من حيث الأجهزة:** يقوم الحزب بوضع أسس السياسة الخارجية الجزائرية من خلال أجهزته المختلفة. إذ تم إقحام المكتب السياسي واللجنة المركزية ومؤتمر الحزب في توجيه وتصميم السياسة الجزائرية، وتحديد الخيارات الأيديولوجية والأولويات السوسيو-اقتصادية. ⁴

✓ **من حيث علاقاته مع الخارج:** ان تنظيم الحزب أساساً يدل على دوره في مجال السياسة الخارجية الجزائرية ذلك أنه ضم لجنة العلاقات الخارجية للحزب التي كلف بها سيلمان هوفمان في بداية الثمانينات، وكانت مهمتها التواصل مع المنظمات التحريرية المختلفة ودعمها مادياً ومعنوياً، والتواصل مع الأحزاب الاشتراكية سواء كانت في السلطة أو في المعارضة. ⁵

✓ **من حيث القاعدة الشعبية:** مثلت المنظمات الجماهيرية قاعدة تأطير وتعبئة الشعب داخل الحزب، إذ كان تضطلع بالمشاركة في جميع الأنشطة السياسية للحزب تعبيراً عن دعم الشعب ومساندته له، كما تعمل على ربط أواصر الصداقة مع المنظمات الجماهيرية سواء كانت في الدول الأخرى (الاتحاد السوفياتي، فرنسا...) أو دولية (الاتحاد العالمي للنقابات). ⁶

الفرع الثاني: رئيس الجمهورية والفواعل الخاصة به:

أعتبر رئيس الجمهورية في الجزائر ثاني مؤسسة في البلاد طبقاً لدستور 1976، إذ يتولى الوظيفة التنفيذية على عكس دستور

Harbi, Mohammed: « Culture et Démocratie en Algérie: Retour sur une histoire », *Le Mouvement Social*, Vol 02, N° 219/220, 2007, p 32 p. 32.

¹ حدد دستور 1963 أن "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر" كما وضح في المادة 24 أن "جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة، وتوحي بعمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني والحكومة"، إلا أن السلطة السياسية أنيطت بالمجلس الشعبي الوطني APN طبقاً للمادة 28 منه، على خلاف الدساتير الجزائرية اللاحقة. أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1963، المادة 23.

² طبقاً لبعض المحللين، تم عمل بدستور 1963 لمدة 13 يوم، وقد أتاحت حرب الرمال لنفس السنة بسيطرة رئيس الجمهورية على جميع السلطات في الجزائر، وقد جاء دستور 1976 لتكريس نظام الحزب الواحد كنظام سياسي في الجزائر، مائلاً بذلك للسياسة الخارجية صبة مؤسساتية ضرورية. أنظر:

Bedjaoui, Mohammed: "Aspects Internationaux de la Constitution Algérienne", *Annuaire Français de droit International*, Vol. 23/23, 1977, p.75.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1976، المادتين: 98، 97 على التوالي.

⁴ Ait Chalal, Amine: *Art. Cit.*, p.64.

⁵ Meddi, Adlène : *Art. Cit.*, p.5.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية، عدد 15، 10 أفريل 1979.

⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية (الميثاق الوطني)، العدد 61، السنة 13، 30 يوليو 1976.

الفصل الأول: بنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

1963. ¹ وينتخب عن طريق الاقتراع العام السري والمباشر لمدة خمس سنوات ²، بعدما يقترح مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني مرشحاً للمنصب. ³ نسجل مع التغيير الدستوري لسنة 1989 أنه وإن تم الإبقاء على جل هذه المهام إلا أنه أصبح يمارسها في إطار آخر ألا وهو إطار "المجال الرئاسي المحفوظ"، حيث انتقلت دستورياً كل السلطات التي احتازها الحزب الحاكم إلى رئيس الجمهورية.

أولاً: صلاحيات الرئيس في دستوري 1976 و1989: ⁴

- ✓ تمثيل الدولة في الداخل وفي الخارج، بمعنى أنه يعبر عن الطابع الوحدوي للدولة في الداخل، و التمثيل الأحادي لها في الخارج (إما يمثل رئيس الجمهورية الجزائر أو يرسل وزير الشؤون الخارجية أو مبعوثاً خاصاً لتمثيل الجزائر باسمه).
- ✓ تحديد صلاحيات وزير الشؤون الخارجية: أي أن يكون دور هذا الأخير ومساهمته في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية، فإما أن يمنح له أوسع الصلاحيات باعتباره رجل ثقة أو على العكس من ذلك يضطلع بمهام السياسة الخارجية وما وزير الشؤون الخارجية إلا عون له في المجال.
- ✓ إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية العادية والمصادقة عليها: بالرغم من أن المادة موسعة جداً في صيغتها وتصل حد المغالاة، إلا أنها تعكس الواقع الممارساتي للمعاهدات الدولية إما تبرم من قبل رئيس الجمهورية بشكل مباشر أو تبرم من قبل ممثل له.
- ✓ قيادة القوات المسلحة وتحمل مسؤولية الدفاع الوطني: أي أنه يحدد الاطار العام للأمن القومي الجزائري والأهداف التي تحافظ عليه وتضمن استقراره والآليات التي تمكن من منع أي تهديد يمسّه.
- ✓ أما في الحالات غير العادية، فيقع على عاتقه اقرار حالة الطوارئ أو الحصار، والحالة الاستثنائية، وإعلان الحرب والموافقة على الهدنة والسلم. ⁵ فهذه الحالات نظراً لأهميتها بالنسبة للأمن الوطني الجزائري تحدد وفقاً للتقدير الشخصي لرئيس الجمهورية لوحده حتى لا يقع خلاف على صحتها وعلى ضرورة اللجوء إليها.

ثانياً: الصلاحيات المستجدة دستور 1989: ⁶

بعد 1989 أصبح لرئيس الجمهورية صلاحية تصميم وإيقاف السياسة الخارجية الجزائرية بمعنى أنه يحدد المصلحة الوطنية الجزائرية، يعرف أهداف السياسة الخارجية، يتخذ البديل الأنسب بين الخيارات المطروحة أمامه ويضع الوسائل اللازمة لتنفيذه.

¹ ديدان، مولود: مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار بلقيس، الجزائر، 2009، ص. ص. 343-344.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1976، المادة 108، معدلة في 7 جويلية 1979.

³ نفس المرجع، المادة 108 طبقاً للقانون المعدل: 79-06 المؤرخ في 7 جويلية 1979.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1976، المادة: 111، 120. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1989، المواد: 67، 74، 86، 87

⁵ في دستور 1989 طرأ تعديل على هذه الصلاحية حيث أصبح الرئيس يعلن عن هذه الحالات بعد اجتماع المجلس الأعلى للأمن واستشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة ورئيس المجلس الدستوري. ولعل هذا راجع إلى صعوبة تحمل رئيس الجمهورية لمسؤولية الوضع بمفرده وحاجته إلى قاعدة إجماع شعبي وقضائي يستند إليها. أنظر:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1976، للمادتين 119-122. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1989، المادة 91.

⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1989، المواد: 03/74، 11/74، 121، 122.

الفصل الأول: بنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

نلاحظ أن هذه الصلاحيات كانت مرتبطة بعمل الحزب/الدولة، وبعد زوال التنظيم الأحادي للعمل السياسي الجزائري انتقلت كل صلاحيات الحزب إلى الرئيس الذي أصبح يمارسها بطريقة حصرية. أما الاختلاف الآخر يخص نوع الاتفاقيات التي يتدخل فيها البرلمان.

ثالثاً: الفواعل الخاصة برئيس الجمهورية:

تشكل الفواعل الخاصة برئيس الجمهورية من الإدارات والأعوان الذين لهم علاقة مباشرة معه، إذ أن لهم دور هام في صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية من خلال علاقات العمل مع الرئيس. وتتألف هذه الفواعل مما يلي:¹

الأمانة العامة: هي جهاز دائم في رئاسة الجمهورية مكلف أساساً بتنسيق النشاط الحكومي، يضطلع بمهام يحددها رئيس الجمهورية عبر مرسوم. في سبعينات وثمانينات القرن الفارط كانت الأمانة العامة جهاز مستقل ملحق بالسلطة المباشرة لرئيس الجمهورية²، كما يقوم الأمين العام بالتوقيع ضمن صلاحياته على الوثائق والقرارات ويحضر بالتعاون مع السلطات المعنية جدول أعمال مجلس الوزراء.³

ديوان رئيس الجمهورية: يمثل ديوان رئيس الجمهورية أحد أهم الإدارات التي تباشر يومياً التنسيق بين مختلف الوزارات ورئيس الجمهورية، إذ تقوم بتجميع الملفات التي تعدها الوزارات، كما يقوم رئيس الديوان بمتابعة عمل المستشارين وتقديم ملاحظاتهم، توصياتهم، وتوجيهاتهم إلى رئيس الجمهورية، بهدف مساعدته على تكوين رأي حول الملف المدروس وتسهيل اتخاذه للقرار.⁴

مستشاري رئيس الجمهورية: يتكون مكتب الرئيس من مجموعة من المستشارين دورهم مساعدته على الحسم في القضايا اليومية التي تطرح أمامه. يهتم المستشار الدبلوماسي خصيصاً بإعلام وتوجيه الرئيس في القضايا السياسية الخارجية الجزائرية المتأزمة والهامة. وقد كان للرئيس الشاذلي بن جديد أربع مستشارين هم: لخضر الإبراهيمي، محمد سخنون، عبد القادر قاسي، ومسعود آيت شعلال.⁵

الفرع الثالث: الحكومة في دستوري 1976 و1989

لم تخول الدساتير الجزائرية على اختلافها محاماً للحكومة في السياسة الخارجية.⁶ إذ أن التحولات الدستورية في الجزائر لم تمس الجهاز الحكومي في صنع القرار السياسي الخارجي. إلا أن الممارسة بصفة عامة لم تستثن الحكومة من أداء دور في المجال وإن لم يكن محمداً دستورياً. إذ تمر على الحكومة كل الاتفاقيات الدولية التي تعقدها الجزائر، ويرسل رئيس الجمهورية بمبادرة منه وطبقاً للحالات القرارية ملفاً للحكومة متعلق بأحد الجوانب التقنية للسياسة الخارجية، من أبرز الأمثلة على هذا طلب الرئيس الشاذلي بن جديد نظر

¹ نلاحظ أن عمل الوحدات الخاصة هاته كان خاضعاً لتقسيم للعمل في الفترة الممتدة من 1979 إلى 1989 بسبب وجود رجل ثقة لرئيس الجمهورية على رأس هذه الإدارات، بالإضافة إلى كونها متقاربن في التوجهات والآراء بالتالي: تحضير الملفات الاقتصادية كان خاصب مولود حمروش الأمين العام، واهتم العربي بلخير بالملفات السياسية والدبلوماسية.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المرسوم الرئاسي رقم 74-77 صادر في 23 أبريل 1977.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، عدد 37، 08 ماي 1977.

⁴ Robertson, David: *The Routledge Dictionary of Politics*, 3rd edition, Taylor & Francis, New York, 2004, p. 50.

⁵ يمكن تصنيفهم إلى ثلاث أنواع: مستشار ينشط لخدمة رئيس الجمهورية في إطار أداء مهامه؛ مستشار يتنافس مع وزير الشؤون الخارجية، يحاول تقديم تحليل خاصة به للقضايا الدولية بغرض التمييز؛ مستشار ينسق مع وزير الشؤون الخارجية، يحاول إيجاد حل توافقي لكل القضايا الدولية التي تطرح أمام الرئيس.

⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **دستور 1976**، المواد من 112 إلى 121. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **دستور 1989**، المواد من 75 إلى 83.

الفصل الأول: بنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

الحكومة حرب الخليج الثانية.¹ فمن جهة لا تساهم الحكومة في تصميم وأداء السياسة الخارجية الجزائرية بسبب المجال المحفوظ الذي عنته. ومن جهة أخرى تساهم في هذا المسار من خلال من خلال ميكانزمات متعلقة بوزارة الشؤون الخارجية، وأخرى بوزارة الدفاع الوطني، وأخيرة متعلقة بالقطاعات الوزارية.

الفرع الرابع: البرلمان الجزائري في دستوري 1976 و1989

عرف البناء المؤسساتي الجزائري منذ الاستقلال برلماناً أحادياً مكوناً "المجلس الشعبي الوطني".² ينتخب على أساس ترشيح من الحزب عن طريق الاقتراع السري والمباشر لمدة خمس سنوات.³ كما حددت المادة 57 من دستور 1976 أنه يتكون من ثمانية لجان دائمة من بينها "لجنة الشؤون الخارجية" ما لم يختلف بعد 1989، وقد أسندت له في مجال السياسة الخارجية الصلاحيات الآتية:

✓ صلاحية الموافقة على المعاهدات الدولية قبل أن يصادق عليها رئيس الجمهورية. إلا أن هذا الدستور لم يحدد ماهية الصبغة السياسية التي على المعاهدات حملها.⁴ في حين وضع دستور 1989 وجود خمس معاهدات يتدخل فيها البرلمان متعلقة ب:

الهدنة؛ السلم والتحالف؛ الحدود؛ بقانون الأشخاص؛ والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة.⁵

✓ صلاحية رقابية لا يصاحبها جزاء، وهي: مراقبة الحكومة، وإصدار لائحة عن السياسة الخارجية إذا طلب الرئيس ذلك، حيث استحدثت دستور 1976 مسألة فتح نقاش حول السياسة الخارجية الجزائرية بعد طلب من الرئيس.⁶

✓ في ذات السياق، يجب التنويه أن المرات الوحيدة التي يتدخل فيه المجلس الشعبي الوطني في السياسة الخارجية الجزائرية بشكل غير معلن، وغير مباشر هي أثناء مناقشة الميزانية المخصصة لهذا المجال. إذ يحاول وزير الخارجية توضيح الاحتياجات المالية لوزارته، في حين يطالب أعضاء المجلس الشعبي الوطني بتوضيحات حول السياسة الخارجية المنتهجة.

الفرع الخامس: المجلس الدستوري في دستوري 1976 و1989

يعبر المجلس الدستوري في الجزائر عن الرقابة الدستورية، فهو جهاز تم انشاؤه بموجب المادة 63 من دستور 1963، إلا أن نفس الدستور حدد أن الرقابة على دستورية القوانين، والأوامر التشريعية تتم بعد طلب من رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الشعبي، وهو ما جاء دستور 1976 متجاوزاً له من خلال تفويض صلاحية المراقبة الدستورية إلى الأجهزة القيادية في الحزب والدولة طبقاً لما نصته المادة 186، وقد تطورت هذه الممارسة أكثر في دستور 1989 الذي نص على انشاء مجلس دستوري يتمتع بصلاحيات أكثر من

¹ Benheddi, Zemri : "Le Maghreb et la Guerre du Golfe", http://www.institut-strategie.fr/strat_5152_Benheddi.html, consulté le : 06. 11. 2012.

² هذا الوضع بقي قائماً حتى 1996، إذ أسس الإصلاح الدستوري لهذه السنة برلماناً بغرفتين هما: مجلس الأمة، والمجلس الشعبي الوطني.

³ وهذا طبقاً للمادتين 128-129 من دستور 1976.

⁴ على خلاف دستور 1963 تم تقليص دور التشريعي وجعله جهازاً في خدمة السلطة السياسية. أنظر:

Bedjaoui, Mohammed: *Art. Cit.*, p. 8.

⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1989، المادة: 122.

⁶ بلحاج، صالح: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 112.

الفرع السادس: المجلس الأعلى للأمن في دستور 1989:

طبقاً للمادة 162 من دستور 1989 يتم إنشاء مجلس أعلى للأمن يرأسه رئيس الجمهورية، ويكون جهازاً استشارياً في كل القضايا المتعلقة بالأمن الوطني. بالتالي يقوم هذا الجهاز دستورياً بتزويد رئيس الجمهورية بآراء وتوجيهات تخص الأمن القومي الجزائري في الحالات العادية وحالة الأزمات أين تقع على عاتق رئيس الجمهورية ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة بعد الاستماع له خاصة وأنه لا يملك صلاحيات تخول له التدخل على أرض العمليات أو المتابعة التقنية للأجهزة الأمنية المختلفة.²

المطلب الثاني: الوحدات المؤسساتية لصنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

تقصد بالوحدات المؤسساتية لصنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية، كل الوزارات الحكومية التي لها علاقة مباشرة بصنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية سواءً طبقاً ما منح لها من صلاحيات دستورياً أو على مستوى التشريعات الوطنية، وتعرف هذه الوحدات المؤسساتية باسم "وكلاء السياسة الخارجية" (Operators of Foreign Policy) لأنهم مسؤولون عن إدارة العلاقات الخارجية لدولتهم الثنائية أو متعددة الأطراف وفي شتى المجالات.³

الفرع الأول: وزارة الشؤون الخارجية

تعرف وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية على أنها جهاز اداري تنفيذي مخصص للتصرف الشخصي لرئيس الجمهورية قصد مساعدته على الاضطلاع بمهامه دولياً ومسؤول على العلاقات الخارجية. وعادة ما يعين الرؤساء في منصب وزير الشؤون الخارجية:⁴

o خصم سياسي لتحجيده عن المعارضة السياسية من خلال الخامة في التسيير؛

o أو تكنوقراطي ليقوم بتأدية مهامه بتخصص؛

o أو رجل ثقة، لا يكون دائماً ذو صلة بمجال السياسة الخارجية؛

بالرغم من الدور المحوري الذي يلعبه رئيس الجمهورية في صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية فإن ما تقوم به وزارة الشؤون الخارجية من دور لا يمكن اغفاله؛ فهي جهاز بيروقراطي منبثق عن الحكومة الجزائرية المؤقتة (GPRA)- أعيدت هيكلته لأول مرة سنة

¹ مسراقي، سلمية: نظام الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر، على ضوء دستور 1996 واجتهادات المجلس الدستوري الجزائري (1989-2010)، دار هومة، الجزائر، 2012، ص. 111-112.

² حتى دستور 1976 نص على إنشاء مجلس أعلى للأمن في المادة 125 منه، إلا أنه لم يعمل بها وقد اجتمع لأول مرة في 14 جاني 1992 بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد.

³ مقابلة مع وزير الاعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة عبد العزيز رحابي، بتاريخ: 28 نوفمبر 2012.

⁴ نلاحظ أن الصف الأول عرف بشدة في الولايات المتحدة الأمريكية وأبرز أمثلة على ذلك: أبراهام لينكولن/ ويليام سويارد، باراك أوباما/ هيلاري كلينتون. في حين عرفت مرحلة الرئيس الشاذلي بن جديد تعيين محمد صديق بن يحيى طبقاً للمرسوم الرئاسي: 97-57 المؤرخ في 8 مارس 1979 وزيراً للخارجية كونه تكنوقراطي، وتعيين أحمد طالب ابراهيمي طبقاً للمرسوم الرئاسي رقم 82-17 المؤرخ في 8 ماي 1982 لأنه رجل ثقة بالنسبة لرئيس الجمهورية.

الفصل الأول: بنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

1977¹ يضم أكثر الدبلوماسيين حنكة، يقوده وزير له علاقات جيدة مع رئيس الجمهورية.² وتضطلع هذه المؤسسة بالصلاحيات التالية:

- ✓ القيام على الشؤون الخارجية الروتينية، التي اكتسبت صبغة آلية ولا تحتاج إلى تدخل مباشر من قبل رئيس الجمهورية؛
- ✓ جمع المعلومات عن طريق السفارات، الممثلات في المنظمات الدولية والإقليمية، القنصليات العامة، والقنصليات؛
- ✓ تحليل المعلومات المتحصل عليها وفرزها ثم تقديمها لمستويات القرار المناسبة طبقاً لأهميته؛
- ✓ تمثيل الجزائر في مختلف المحافل الدولية، إذ تعبر السفارات والممثلات عن وحدوية تمثيل الدولة في الخارج؛

يجب التنويه إلى أن مهام وزارة الشؤون الخارجية لم تتغير رغم تغير نمط صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية بعد سنة 1989، إلا أن الجهاز الوزاري خضع للعديد من الإصلاحات التي تزامنت في كل مرة مع تزايد مهامه أو ضرورة التفاعل مع الظروف الدولية التي يعمل فيها،³ وهذا راجع إلى أن مهامها محددة من قبل رئيس الجمهورية في مرسوم رئاسي يعين رئيس الجمهورية ويحدد هيكل وصلاحيات هذا الجهاز إما بطابع استشاري لرئيس الجمهورية أو بطابع تنفيذي لقرارات رئيس الجمهورية.

الفرع الثاني: وزارة الدفاع الوطني:

إن وزارة الدفاع الوطني إذا ما اضطلعت بدور هام منحها إياه الميثاق الوطني (1976-1986) والديساتير الجزائرية في حماية الأمن الوطني وسلامة الاقليم،⁴ فإن دورها لا يقتصر على المجال الأمني. فإدارة الاستخبارات والأمن الداخلي والخارجية التي أصبحت تعرف اليوم بإدارة الاستخبارات والأمن (DRS)، وإدارة المعلومات والأمن الخارجي (DDSE)⁵ لها دور هام في صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية. كما أن التغيير الدستوري الذي عرفته الجزائر سنة 1989، لم يمس دور هذا الجهاز في صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية من خلال المعلومات التي تجمعها والدراسات والاقتراحات التي تقدمها بعيداً عن ما تقوم به وزارة الشؤون الخارجية أو بالتنسيق معها.

ومن خلال تحليل دور وزارة الدفاع الوطني في مجال السياسة الخارجية، يمكن تسجيل تكامل في مهامها مع وزارة الشؤون

¹ بهجت القرني: "السياسة الخارجية الجزائرية من الثورية إلى الانكفاء على الذات"، في: عليّ الدين هلال، بهجت القرني: السياسة الخارجية للدول العربية، ترجمة: جابر سعيد عوض، الطبعة الثانية، مركز البحوث والدراسات الدولية، القاهرة، 2002، ص ص 199-200.

² يطرح بعض الباحثين أهمية الدور الذي يقوم به وزير الشؤون الخارجية في الجزائر منذ 1965، إذ عين عبد العزيز بوتفليقة في هذا المنصب وبقي فيه إلى غاية وفاة الرئيس هواري بومدين نظراً لعلاقات الثقة التي تربط الرجلين. أنظر:

Bougherira, Mohamed-Redha : Algerian, Foreign Policy 1979-1992 : Continuity and / or change, Doctorate of Philosophy, European Studies Research Institute, University of Salford, United Kingdom, 1999, p. 40.

³ - بعدما عين محمد الصديق بن يحيى وزيراً للشؤون الخارجية سنة 1979، اهتم بإصلاح الجهاز الوزاري الذي يتأسسه طبقاً للم، وبعد وفاة الأخير في حادث طائرة سنة 1982 كان على وزارة الشؤون الخارجية انتظار قدوم سيد أحمد غزالي على رأسها ليم إعادة هيكلتها للمرة الثالثة.

⁴ - دستور 1976 في مادته 82 أشار إلى الجيش الشعبي الوطني.

⁵ - عن موقع وزارة الدفاع الوطني. أنظر: http://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=ar، اطلع عليه: 07 سبتمبر 2012.

الفصل الأول: بنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

الخارجية. ففي الجزائر مثل ما هو الحال في جميع دول العالم، يعتبر الأمن الوطني والدفاع عن الإقليم من مصالح بقاء للدولة.¹ هذا الواقع يجد تجسيدا واضحا له في حضور ضباط من الجيش الشعبي الوطني في السفارات من خلال ملحقتي الدفاع ومكاتب الأمن المتواجدة في أهم السفارات الجزائرية، والحضور في الممثلات والقنصليات الجزائرية في الخارج.

الفرع الثالث: القطاعات الوزارية الأخرى

يقدم القرار السياسي الخارجي على أنه منتج أخذ وعطاء بين مختلف هيكل الدولة قصد توحيد الرؤى للوصول للقرار الأخير ويطلق على هذه الحالة سياسة البلاط (Court Politics)، التي يكون فيها الاتفاق على القرار على المستويين الداخلي أين يحظى بالقبول والاجماع حوله، والخارجي ليثبت مصداقيته.² ذلك أن مضمون القرار ليس دائما آمنا وسياسي كما أن زيادة تفاعل الدول في المجال الاقتصادي أثر على طابع القرار السياسي الخارج. إن الدور الذي تؤديه مختلف القطاعات الوزارية في مجال الخارجي تتمثل في:

- الاستشارة في مجال اختصاصها؛

- ربط علاقات التعاون مع دول أخرى في مجال اختصاصها؛

- الموافقة على كل الاتفاقيات الدولية التي تخص مجال اختصاصها؛

من خلال الدور الذي تؤديه في مجال السياسة الخارجية تظهر أن علاقة القطاعات الوزارية ببعضها في مجال صنع القرار السياسي الخارجي كعبارة عن أخذ وعطاء، تقديم تنازلات للحصول على امتيازات معينة مثلا حدده أليسون (Allison) في نموذج المساومات الحكومية، فالقرار الاقتصادي يصدر عن اجماع الوحدات المختصة عبر إيجاد صيغة توافقية لمصالحها (قرار التوجه نحو صندوق النقد الدولي لإعادة الهيكلة، التوجه نحو الشركاء الاقتصاديين بعد 1986 لطلب قروض)

المطلب الثالث: الوحدات غير المؤسساتية لصنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

كل سياسة خارجية تحاول استيعاب مطالب القوى المجتمعية، وصانع القرار في السياسة الخارجية لأي دولة يحتاج إلى إجماع وطني، لأن القرار يعكس ويدافع عن المصلحة الوطنية في مواجهة الفضاء الخارجي، والمصلحة لا يمكن أن تكون "وطنية" إلا إذا كانت خاضعة لإجماع. فقرار السياسة الخارجية الذي لا يحظى بإجماع يضعف موقف الدولة أمام نظرائها في الخارج ومصداقية التزاماتها الدولية. وفي الجزائر، نلاحظ أن هذا الاجماع تم البحث عنه داخل حيز مغلق حتى 1989³ وتحول إلى خارج حدود ذلك الحيز المغلق بعدها.

¹ - مقابلة مع المستشار الدبلوماسي لرئيس عبد القادر طفار، بتاريخ: 12 نوفمبر 2012.

² Wittkof, Eugene, Jones, Christopher M., Kegley Jr, Charles W.: American Foreign Policy Pattern and Process, 7th edition, Thomson Wadsworth, 2008, p. 332.

³ إن بعض المحللين يرفضون تصنيف الجزائر ضمن الأنظمة السياسية ذات الأحادية الحزبية، ولا يعترفون بوجود إجماع داخل النظام السياسي الجزائري، بل إجماع داخلي عسكري احتكره الجيش الشعبي الوطني. إلا أن هذه النظرة قد تكون منتقصة ومحففة في حق دور الحزب الحاكم في الحياة السياسية الجزائرية عامةً والسياسة الخارجية خاصة منذ صدور

الفرع الأول: الأحادية الحزبية وخلق فضاء صنع القرار

تُعرف الأحادية الحزبية نظرياً وقانونياً بأنها نظام إقصائي يضم فقط الوحدات الدستورية، حيث تعزل الوحدات غير النظامية، وتشارك فيه مجموعة محددة من الأفراد تنتمي إلى الجهاز التنفيذي، وقد تنتمي كذلك إلى الجهاز التشريعي تماشياً مع طبيعة القرار المطروح.¹ بالنسبة للجزائر، يعبر مسار القرار السياسي الخارجي في حقبة الحزب الواحد عن قرارات مؤسساتية مغلقة.² فإذا تم إقصاء القوى السياسية بشكل مطلق خارج مدار الحزب، فإن باقي القوى المجتمعية كانت مرتبطة بالحزب وتعتبر أجهزة عضوية فيه. ولعل أهم نموذج هو وسائل الاعلام التي كانت تنتمي إلى القطاع العام تماشياً مع التوجه الايديولوجي القائل: "حدوية السلطة، وحدوية التمثيل، وحدوية الرؤى"³ ما أنتج تلك إلغاء كل الوسائل غير الرسمية الموجودة قبل الاستقلال.⁴

الفرع الثاني: التعددية السياسية: فتح فضاء صنع القرار؟

عجلت أحداث 05 أكتوبر 1988 في وتيرة الإصلاحات التي تم تبنيها مع بداية الثمانينات وجعلت منها تغيير جذري من منظومة سياسية إلى منظومة تعددية. والتعددية السياسية المقصودة هنا فهي تخص المكونات الجديدة لنظام الحكم والتي وجب على صانع القرار السياسي الخارجي الجزائري أخذها بعين الاعتبار.⁵ في هذا الإطار نوضح الوحدات غير المؤسساتية التي استجذبت على بيئة صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية، وهي:

الأحزاب السياسية: "منظمات دائمة، ممثلة وطنياً ومحلياً بهدف الحصول على السلطة وممارستها، وفي تحقيقها لهذا الهدف تحتاج إلى الدعم الشعبي"⁶ وقد سمح دستور 1989 في المادة 40 منه لكل مواطن من إنشاء "جمعية ذات طابع سياسي"⁷

القوى الاقتصادية: سمح الانفتاح الاقتصادي هو الآخر سمح بتعدد المنظمات الاقتصادية - النقابات ومنظمات أرباب العمل - والتي تحاول الدفاع قدر الامكان على مصالحها الخاصة في الفضاء الدولي.

دستور 1976.

Leca, Jean. Vatin, Jean-Claude: "Le système politique algérien (1976-1978). Idéologie, institutions et changement social", *Annuaire de l'Afrique du Nord*, 1978, p.p. 41-49.

¹ Sldjanski, Dusan : " Décisions closes et décisions ouvertes", *Revue Française de Science Politique*, Vol. 15, No .2, 1965., p. 252.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المادة: 94.

³ التأكيد على هذا التوجه جاء في ميثاق الجزائر لسنة 1964، النص كاملاً في:

Collonges, Lucien : *Autogestion, hier, aujourd'hui, demain*, Syllepse, Paris, 2010, (annexes).

⁴ Benali, Si Youcef : *Chronique des années de Presse*, éditions El Bahja, Alger, 2010, p. 23.

⁵ Définition : "Pluralisme", *Dictionnaire La Toupie*, <http://www.toupie.org/Dictionnaire/Pluralisme.htm>, consulté le : 08 décembre 2012.

⁶ Shawartzenberg, Roger Gérard: *Sociologie politique*, 4^e édition, éditions Montchrestien, Paris, 1988, p 379.

الملاحظ للتاريخ الجزائري يجد أن الأحزاب السياسية في الجزائر ترجع أصولها إلى ما قبل اندلاع ثورة التحرير، حيث كانت ممثلة في تيارات سياسية كل منها يطالب بتجاوز الوضع الاستعماري طبقاً لمنطلقاته ومبادئه الخاصة، جعلتها ضروريات الثورة تنصهر في جبهة التحرير الوطني (FLN) لما أصبح للأخير من شرعية غداة اندلاع الثورة، وهي: نجم شمال افريقيا (ENA)، حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MLTD)، الحزب الشيوعي الجزائري (PCA)، الحزب الوطني الثوري (PNR)، حزب الشعب الجزائري (PPA)، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA)، الاتحاد الشعبي الجزائري (UPA)، جبهة التحرير الوطني (FLN).

⁷ لم يتم استعمال مصطلح حزب سياسي وتم استبداله بتسمية الجمعية ذات الطابع السياسي، ذلك أن الانتقال نحو التعددية السياسية والتخلي عن نظام الحزب الواحد لم يكن بالأمر المتاح، بل بالعكس حمل معه مسيرة من التجاذبات السياسية داخل جبهة التحرير الوطني وخارجها بين التيار المحافظ الذي يرفض التغيير والتيار الاصلاحى الذي يرى في التغيير ضرورة لا بد منها.

الفصل الأول: بنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

وسائل الإعلام: إن المعالجة الإعلامية لقرارات السياسة الخارجية قد تضعف القرار مثلما تستطيع أن تعطيه قوة دفع وتساهم في قبوله من طرف الرأي العام¹. أما الوضع الإعلامي الأحادي تغير بعد 1990 مع قانون 07-90 المصادق عليه في 3 أفريل، إذ فتح هذا القانون مجال الاعلام إلى قطاعات خاصة وأخرى تابعة للأحزاب المنشأة من أجل ضمان شفافية المعلومة. وجب أخذها بعين الاعتبار².

الرأي العام يعرف على أنه "القوة الثقافية المتقلبة" والتي تخضع لطبيعة المنظومة الداخلية، التقنيات والتكنولوجيا المتطورة، فصاحة القائد وقدرته على التأثير وأسلوب التعامل الاعلامي معه³. أما الممارسة الحكومية تجاه الرأي العام كانت دائماً، ولازالت، رهينة تطور قطاع الاعلام والاتصال في الجزائر.

المنظمات غير الحكومية: تمثل ظاهرة حديثة بالنسبة للمجتمع الجزائري ركزت على مجال حقوق الانسان وحاولت منع كل أشكال انتهاكها، الا أن نسبة دعم هذه المنظمات وإمكانيتها لا تجعلها ترقى إلى مستوى الفاعل المؤثر في صنع القرار السياسي الخارجي.

مراكز الفكر والبحث: يعرفها ريتشارد هاس (Richard Haass) "مؤسسات حرة منظمة لأجل البحث والاتاج السياسي الفكري الحر، ملأت الفراغ القائم بين العام الأكاديمي ودوائر الحكم"⁴. رغم الاهتمامات الدولية للجزائر، الا أن وجود مراكز الفكر والبحث عرفت تطوراً وحيداً بعد سنة 1989 في إطار "المركز الوطني لدراسة الاستراتيجية الشاملة".

هذه التركيبة المتعددة للوحدات غير المؤسساتية تمكن من تصور بنية صنع القرار كفضاء مفتوح، وفي نفس الوقت تحلينا إلى التساؤل حول مدى المساهمة الفعلية لهذه الوحدات في صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري، والتي يمكن التعرف عليها من خلال دراسة دوها في حركة صنع القرار السياسي الخارجي بعد 1989⁵.

مما سبق، نستخلص أن التغيير الدستوري لسنة 1989 أفرز تحولاً في نمط صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري، إذ شهدت فترة حكم الرئيس ذاته نظامين دستوريين مختلفتين الأمر الذي مثل سابقة في التاريخ الجزائري، في الوقت ذاته، نلاحظ أن هذا التحول لم يمس كل الوحدات المساهمة في السياسة الخارجية الجزائرية بل خص انهاء مهام الحزب الحاكم وتحويل سلطاته إلى رئيس الجمهورية -الأمين العام له- وتمكين الوحدات غير المؤسساتية التابعة للحزب من حرية العمل والنشاط بشكل يسمح لها من المساهمة في مجال السياسة الخارجية.

¹ Naveh, Chanan: "The Role of Media in Foreign Policy Decision-Making: A Theoretical Framework", *Conflict & Communication*, Vol. 01, No. 02, 2002, p. 05.

² *Ibid.*

³ Bouthillette, Jean François: Une étude des conceptions de l'Opinion Publique chez les chroniqueurs politiques et éditorialistes québécois, *Maitrise en Sciences Politiques*, Université du Québec, Canada, 2010, p. 8.

⁴ Haass, Richard N.: "Think Tanks and U.S. Foreign Policy: A Policy-Maker's Perspective", *U.S Foreign Policy Agenda*, "The Role of Think Tanks", Vol. 07, No 03, November 2002, p. 05.

⁵ مقابلة مع وزير الاعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة عبد العزيز رحابي. بتاريخ: 28 نوفمبر 2012.

اعتماداً على ما سبق طرحه من تحليل لمستويات صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري، ووحده، وعوامل التأثير فيه، نستخلص ما يلي:

إن دراسة هيكل صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية استناداً لما قدمته النظريات الكلاسيكية في العلاقات الدولية ومدرسة تحليل السياسة الخارجية يَمُرّ علينا تأكيد أن السياسة الخارجية الجزائرية ليست منتجاً حتمياً للبيئة الدولية التي تنشط فيها فقط، بل هي في جزء منها منتجاً حتمياً لمنظومة العلاقات الدولية وفي جزء آخر منتجاً ارادياً (هيكلية؛ سياسية؛ وفردية)، ولعل تعدد مستويات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية يظهر أكثر من خلال تحليل العناصر المؤثرة فيه والتي تعبر عن خصوصيته.

إن عوامل صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري لا تعبر عن مسار صنع القرار بقدر ما تكشف لنا حقيقة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، وقاعدتها المرجعية في المنظومة الدولية. هذا الواقع أفرز حركة خاصة به أصبح لها تأثيرها على صنع القرار الموجه نحو الخارج خاصة بالنسبة للبعد التاريخي، المعطيات الجيوسياسية، العوامل الأيدولوجية، العوامل المذهبية، والعوامل المنظوماتية الداخلية التي جسدت العوامل الهويتية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية.

وقد مكنتنا تشريح بنية صنع القرار إلى وحدات قرارية دستورية، مؤسساتية وغير مؤسساتية من توضيح تعدد الوحدات المشاركة في العملية القرارية سواء تعلق الأمر بفترة الأحادية الحزبية أو التعددية السياسية، بيد أن نسبة مشاركة كل وحدة في صنع القرار وموضع هذه المشاركة اختلف بين الفترتين وأنتج نمطين قراريين متباينين، وجب تبيان الفرق بينهما عبر دراسة التفاعل الحادث بينهما. استعراض وحدات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية في هذا الطور من البحث، وإن كان بشكل بنوي، لم يغفل وظيفة كل وحدة قرارية. هذه الصورة الوصفية تمكنتنا في مرحلة لاحقة من كشف أهم الفروق بين نشاط هذه الوحدات في نمطين قراريين مختلفين، ونشاطها من مسار قراري إلى آخر، على غرار الفرق بين النص الدستوري والممارسة السياسية.

دراسة مسار صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية في فترة انقضت منذ واحد وعشرون سنة منح لنا عمقاً تاريخياً حاولنا بفضل إبراز بنية هذا المسار نظرياً، دستورياً وممارسياً، إذ تكونت صورة أشمل لبنية صنع القرار الجزائري الموجه نحو الخارج قوامها أن القرار السياسي الخارجي غالباً ما يحتاج إلى إجماع حوله وتغيب عنه الشفافية باسم "المصلحة الوطنية" / "دافع الدولة" (La raison d'Etat/ l'Intérêt National). إلا أن هذا الطرح لا يخص إلا القلة القليلة من قرارات السياسة الخارجية عامةً وهو ما نسعى لدراسته في الفصل الثاني من الدراسة.

الفصل الثاني:

حركة مسار صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: محرك صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية: المصلحة الوطنية

المبحث الثاني: ديناميكية صنع القرار في دستور 1976: المجال الحزبي المحفوظ

المبحث الثالث: حركة صنع القرار في دستور 1989: المجال الرئاسي المحفوظ

الفصل الثاني: حركية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

يقصدُ بالمسار (*process*) "مجموعة من النشاطات الهادفة والمتتابعة التي تستجيب لمنطقي ما، ينتج عن إتباعها حدث معروف مسبقاً"¹. وهو بالنسبة للسياسة الخارجية إطار تفاعلي، يتألف من مجموعة مراحل تعبر عن تسلسل منطقي غايته التوصل إلى "القرار الأمثل بالنسبة للوضع المطروح والوسائل المتوفرة"². فقرارات السياسة الخارجية من الناحية النظرية تشبه لعبة الشطرنج، أخذاً بالأفعال وردود الأفعال التي تمثلها بين الدول³. وأن تحديدها وإيقافها يمر عبر عملية تفاعلية بين أعضاء المنظومة الداخلية سواء كانوا محطات قرارية أو وحدات مساهمة في صنع القرارات الخارجية.

سنسعى في هذا الفصل إلى تبين حركية صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري، التي تظهر إثر التدقيق في المسار المؤسساتي وغير المؤسساتي الذي يتبعه القرار. إذ نشدُ توضيح المصلحة الوطنية لتمييزها بقوة جزر المسار القراري عبر مختلف مراحلها خاصة وأنها مرجعية تحديد الوحدة القرارية ومضمون القرار. في خضم مسار صنع القرار تُعرفُ مجموعة من التفاعلات بين الوحدات القرارية، يمكن تصنيفها حسب المعيار الدستوري إلى مرحلة الأحادية الحزبية ومرحلة التعددية السياسية. نطمح في صلب كل فترة مدروسة إبراز صورة شاملة لخط صنع القرار الجزائري بفضل تشریح مختلف التحولات التي عرفها في فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد الممتدة من 1979 الى 1992 (دستورياً وممارساتياً).

المبحث الأول: محرك صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية: المصلحة الوطنية

تُعد المصلحة الوطنية محركاً لعملية تصميم وصنع القرار السياسي الخارجي إذ أنها أساس وضع أهداف وخيارات القرار علاوة على تحديدها لمتخذ القرار ذاته. وقد فرق الباحثون من الجانب النظري بين مستويين لمصلحة الدولة في فضاءها الخارجي هما دافع الدولة *Raison d'État* والمصلحة الوطنية *National Interest*. هذان المفهومان وإن كان لا يعينان بالضرورة نفس الشيء إلا أنهما يصبان في القلب ذاته إذ يفرضان في الفضاء الداخلي⁴:

- ✓ الاجماع أو التوافق الواسع الذي يجب أن تحظى به قرارات السياسة الخارجية لأنها موجهة للفضاء الخارجي؛
- ✓ الضبائية التي تميز مجال صنع القرار السياسي الخارجي مرددا عدم التصريح عن النوايا والأهداف؛
- ✓ السيطرة الدائمة للأجهزة التنفيذية على مجال صنع القرار السياسي الخارجي مهما كانت طبيعة القرار؛

¹ Définition : "processus", Larousse français, <http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/processus/64066> consulté le 30. 01. 2012.

² هذا الطرح تبنته المقاربة العقلانية، ووضعه ألبسون في نموذج الفاعل العقائتي، ولعل الاستهلال به راجع الى استلهامه من الوقائع الممارساتي في مجال صنع السياسة الخارجية. أنظر: Hill, Christopher: *Op. Cit.*, p.p. 97-155

³ Mintz, Alex, DeRouen, Karl : *Op. Cit.*, p. 4.

Knecht, T., Weatherford, M. S.: "Public Opinion and Foreign Policy: The Stages of Presidential Decision Making", *International Studies Quarterly*, Vol. 50, 2006, p. 711.

⁴ Robertson, David: *Op. Cit.*, p.p. 415-416.

Del Aguila Tejerina, Rafael: "Politique, Droit et Raisons d'Etat", *Erytheis*, N° 02, Novembre 2007, p.p. 20-24.

الفصل الثاني: حركية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

تُعرف المصلحة الوطنية في شكلها المبسط وحسب دونالد نوشترلاين (Donald Neutcherlein) على أنها "الاحتياجات المدركة والمرغوبة لدولة سيادية في علاقتها مع دول سيادية أخرى يضمها الفضاء الخارجي"¹. هذا التعريف ينتج لنا تصور كل دولة للمصلحة الوطنية، والأسس التي تأخذها كمنطلقات لها؛ الأهداف والخيارات التي تعتبر المصلحة الوطنية مرجعاً لها؛ واتخاذ القرار كمرحلة يمكن تصنيف مستوياتها على أساس المصلحة الوطنية التي تهتم بها. أما تصنيف المصلحة الوطنية الجزائرية عبر النمطين اللذان مرت بهما السياسة الخارجية الجزائرية فإنه لا يخرج عن الإطار النظري الذي وضعه نوشترلاين (Neutcherlein) موضحاً فيه أنها تصنف إلى:²

- **مصلحة البقاء:** تمثل حماية كل ما يسمح من استمرار وجود الدولة، إذ تعد دائماً لا تتغير مع الوقت؛
- **المصلحة الحيوية:** أين تقع أخطر الأضرار وتؤدي بالدولة إلى اتخاذ التدابير المادية و/أو السياسية اللازمة لمواجهةها؛
- **المصلحة الهامة:** هي المصالح السياسية، الاقتصادية والايديولوجية للدولة، والتي تتأثر بمتطلبات المنظومة الدولية؛
- **المصلحة الهامشية:** هي كل ما لا يمثل تهديداً لبقاء ورفاه الدولة ويعتبر ذات طابع ثانوي بالنسبة لها.

المطلب الأول: التصور والمنطلقات: من مصلحة الثورة إلى مصلحة الدولة-الأمة

إن الأهداف التي تسعى الجزائر لبلوغها في الفضاء الدولي تعبر عن وضع تريد التأثير فيه. فالسياسة الخارجية ليست رد فعل أوتوماتيكي تجاه الفضاء الدولي إنما فعل هادف³ مرتبط بتوجه الدولة في الفضاء الدولي. وكل الدول تحدد معايير لأهدافها الخارجية تمكن من صياغة سلم أولوياتها في المجال والحسم بين ما قد يطرح من أهداف متناقضة، وهو ما يسمح ب: حسن قراءة الوضع الدولي؛ مدى افتتاح الوضع الدولي على الفضاء الداخلي؛ درجة قبول الوضع الدولي داخلياً؛ الوسائل المتاحة للوصول إلى الأهداف المرغوبة.

في هذه الخانة نسجل أن القاعدة المرجعية لتحديد أهداف السياسة الخارجية الجزائرية هي المصلحة الوطنية التي تتباين تعريفها عبر مراحل متعاقبة، وعلى حسب الجهاز الذي يقوم بتحديد مدلولها والأسس التي تقوم عليها. هذا الوضع أفرز أهدافاً محددةً دستورياً تمثل الاستمرارية في السياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد وأهداف صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري، كان عليها أن تكون آتية⁴.

¹ Neutcherlein, Donald : "National Interest and Foreign Policy : A conceptual Framework for analysis and decision-making", *British Journal of International Studies*, Vol. 02, No. 03, 1976, p. 248.

² قمنا بالتأكد من توافق تصنيف المصلحة الوطنية الجزائرية مع هذا الإطار النظري في مقابلة مع وزير الشؤون الخارجية السابق أحمد عطاق أين أكد: "لقد قام المنظرون بتصنيف مضمون المصلحة الوطنية في أربعة أشكال: المصلحة المرتبطة بالبقاء؛ المصلحة الحيوية؛ المصلحة الهامة؛ والمصلحة الثانوية. ما يمكن ملاحظته أن الجزائر عملت إجمالاً بهذا التصنيف في المرحلة الثورية والمرحلة ما بعد الثورية". إلا أننا سنلاحظ انطلاقاً من تعريف كل صنف عبر المرحلتين أن الممارسة خالفت مضمون الإطار النظري وجعلت منه لا يصلح إلا جزئياً لفهم المصلحة الوطنية الجزائرية في المرحلة الثورية لاعتمادها على أسس غير مادية. وللتعرف أكثر على المصلحة الوطنية الجزائرية في هذه المرحلة يجب الرجوع إلى الميثاق الوطني (1976-1986)، دستور 1976، والنظر في:

Bougherira, Mohamed-Redha: *Op. Cit.*, p.p. 59-75.

Kesseiri, Radia: *Op. Cit.*, p.p. 207-223.

³ السيد سليم، محمد: تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص.ص 24-25

⁴ - Bouhou, Karim : "L'Algérie des réformes économiques : Un gout inachevé", *Politique étrangère*, No. 2, 2009, p. 325.

الجدول رقم (02): محاولة تصنيف أنماط صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية¹

طبيعة القرار	صانع القرار	مستويات صنع القرار	مضمون القرار	طبيعة المصلحة الوطنية الجزائرية
القرارات الادارية السفلية	وزارة الشؤون الخارجية	الحالات الروتينية – تتخذ يوميا	التعبير عن موقف الجزائر من ملفات دولية التصويت في المنظمات الدولية المبادرة بنشاطات ثنائية شرح مواقف الجزائر ثنائياً أو في إطار المنظمات الإقليمية أو الدولية	المصلحة الهامشية
القرارات الإدارية العليا				المصلحة الهامة
القرارات الادارية البيئية	وزارة الشؤون الخارجية بالتنسيق مع الوزارات أو القطاعات الادارية الأخرى	الحالات التي تخص المواضيع الهامة	تحضير ملف تعاون مع الدول أو مع المنظمات المتخصصة، تفويض لإبرام اتفاقيات تقنية سياسي / أمني	المصلحة الحيوية أو المرتبطة بالبقاء
القرارات المؤسساتية	رئيس الجمهورية			المصلحة الحيوية أو المرتبطة بالبقاء
القرارات المؤسساتية البيئية	رئيس الجمهورية، البرلمان، المجلس الدستوري	الحالات الاستثنائية وأثناء الأزمات	المصادقة على اتفاقيات دولية سياسية، إعلان الحرب أو السلام، الدخول في تحالف، الحدود	مصلحة حيوية أو المرتبطة بالبقاء

¹ قمنا بتكوين هذا الجدول استناداً الى شهادات دبلوماسيين ساعدون في تكوين وجهة نظر شاملة حول أنماط صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري، مع العلم أننا لم نرفق مع هذا الجدول تحليلاً له، لأنه يفيدنا في هذا البحث بأكمله لا في جزء واحد منه، عكس باقي الجداول.

الفرع الأول: المصلحة الوطنية بين 1979 و1989: مصلحة الثورة الاشتراكية

صنع القرار السياسي هو محاولة تحقيق المصلحة العمومية في الفضاء الداخلي، وما صنع القرار السياسي الخارجي إلا محاولة تحقيق المصلحة الدولية في الفضاء الخارجي.¹ إلى جانب هذا التصنيف الثنائي نجد أن الجزائر استحدثت تصنيفاً ثالثاً مرتبطاً بالثورة الاشتراكية يضع أسسه ويحدد توجهاته الحزب الحاكم، وما الدولة إلا أداة لهذا الغرض. فالاشتراكية مسلمة، خيار ومبدأ أيديولوجي مغلفة في إطار المصلحة الوطنية. فالدفاع عن المصلحة الوطنية أحد ركائز السياسة الخارجية للدول، وهو بالنسبة للجزائر يعتمد على المقاربة المذهبية التي تنبأها في الفضاء الدولي في فترة الأحادية الحزبية عبر تعريفها لذاتها وتعريفها للغير.²

أكد الميثاق الوطني الجزائري لسنة 1976 أن الاشتراكية استمرارية لثورة التحرير، وأن هناك انسجام كامل بينها وبين الهوية الوطنية بالتالي هي مصلحة بقاء.³ وهو ما يعني أن الأيديولوجية الاشتراكية خيار هوياتي لا رجعة فيه طبقاً لما تم تحديده آنذاك، لأنه يعبر أياً تعبيراً عن الاستقلال الوطني والكفاح الشعبي الجزائري وثورته المستمرة. كما أُعتبر هذا التوجه تجسيد للسيادة الوطنية والديمقراطية الشعبية أحد أهم مكاسب ثورة التحرير. لهذا نلاحظ أن المواثيق الجزائرية شيدت علاقة وطيدة بين المقاومة المسلحة والخيار الاشتراكي الذي تسعى من خلاله الجزائر إلى مواصلة مسارها الثوري في الداخل عبر إزالة كل أشكال الاستغلال وفي الخارج من خلال معاداة الامبريالية والاستعمار بكل أنواعه.⁴

في المقابل، جمعت الجزائر بين حماية الثورة والدولة من أي تهديد كمرجعين للمصلحة الحيوية. والعلاقة الترابلية بين المرجعين تتوارى في تأثر الهيكل الداخلي بالتوجه الثوري الذي جعل من بناء الدولة الجزائرية أحادي.⁵ ما يعني أن المصلحة الحيوية الجزائرية حتى 1989 تكمن في حماية نظام الحزب الواحد ومكوناته من اللااستقرار الداخلي ومن التهديدات الخارجية من جهة؛ ومن جهة أخرى حماية الدولة من خلال الدفاع عن السيادة، الاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية؛ وضمان تأدية الدولة للمهام التي أنيطت بها.⁶

بالنسبة للمصلحة الهامة فرزت الجزائر فيما كل ما تعلق بالأمن الإقليمي والدولي والتحويلات السياسية في الجوار التي لا تمسها

¹ نلاحظ أن هناك نقاش في العلاقات الدولية حول حدود المصلحة الخاصة *Intérêt Privé* والمصلحة العمومية *Intérêt Public* في صلب المصلحة الوطنية التي تريد الدول تحقيقها في الفضاء الدولي. قامت الجزائر بحسم هذا النقاش عبر إدخال صنف ثالث في المرحلة الأحادية كما سبق توضيحه. أنظر:

Battistella, Dario : *Transnationalisation des Relations Internationales et Rapport Public/Privé dans la définition de l'Intérêt National, Public/Privé*, No. 1, 1995, 111-113.

² Roskin, Michael G.: "National Interest: From Abstraction To Strategy", *Strategic Studies Institute*, May 20, 1994, p. 55.

³ نلاحظ أن الباب الأول من الميثاق الوطني ربط بين الجزائر شعباً وأمة وبين الاشتراكية كثورة وبناء اجتماعي. وأن النظام الداخلي للحزب أعطى نفس الأهمية للاشتراكية في المادة الأولى منه أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: *الجزيرة الرسمية*، العدد 61، السنة 13، 30 يوليو 1976، ص ص 897-898.

⁴ نفس المرجع، ص 891-894.

⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: *الجزيرة الرسمية*، العدد 07، السنة 23، 16 فبراير 1986، ص 916.

⁶ في هذا الإطار نجد أن أحد أهم وظائف الدولة الجزائرية هي تأمين الاقتصاد الوطني الذي مثل قطاع المحروقات 93% منه. لذلك نجد الاتجاه نحو سياسة تنوع الشركاء الاقتصاديين ضمن المفاوضات حول سعر الغاز وسعر البترول مع فرنسا والشركاء الأوروبيين وإعادة توجيه السياسات الداخلية لتحسين الامكانيات على الساحة الدولية. أنظر:

Ait Chaalal, Amine: *Art, Cit.*, p. 71.

OsterKamp, Rigmar: "L'Algérie entre le Plan et le Marché: Points de vue récents sur la politique économique de l'Algérie", *Revue canadienne des Études Africaines*, Vol. 16, No. 01, 1982, p.p. 27-42

الفصل الثاني: حركية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

بشكل مباشر.¹ إذ كانت تعتبر الالتجاء الى الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية من الأمور الهامة، ما جعلها من بين أهم الوسطاء والمفاوضين في فترة الحرب الباردة. وبما أنها عملت على تدعيم أو اصر التعاون مع جوارها القريب والبعيد، فإنها حاولت وضع حد للأزمات التي تهدد المشاريع التعاونية على القارة (المشروع الوحدوي الإفريقي)، وقد اهتمت في هذا الإطار بالعديد من الصراعات الإقليمية مثل: الصراع بين موريتانيا والسنغال؛ المالي وبوركينا فاسو؛ ليبيا والتشاد.² في نفس الاتجاه نجد أن المصالح الهامشية تكمن في تواجدها في مختلف المحافل الدولية ومشاركتها فيها كونها عضو فعال في المجتمع الدولي مثل: منظمة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة... إلخ

الجدول رقم (03): مقارنة بين المصلحة الوطنية الجزائرية عبر نمط الأحادي والنمط التعددي

التعددية السياسية 1989-1992	الأحادية الحزبية 1979-1989	
الدولة الجزائرية	الثورة الاشتراكية	مرجع المصلحة الوطنية
رئيس الجمهورية	الحزب الحاكم	صانع المصلحة الوطنية
دولتية-كلاسيكية	ثورية-أيديولوجية	طبيعة المصلحة الوطنية
الحفاظ على نظام الحكم وهيكله، حرمة السيادة الوطنية، وقدسية التراب الوطني، سلامة الدولة من اللااستقرار الداخلي والتدخل الخارجي بما يمكنها من تأدية مهامها.	حماية الثورة من معارضها داخليا وخارجيا، ربط علاقات استراتيجية مع المعسكر الشرقي، مناهضة الأنظمة الرجعية، الدعوة إلى "بناء مغرب الشعوب" أي مغرب ثوري. ³	مصصلحة البقاء
حماية المصالح الاقتصادية الجزائرية بما فيها مواجهة آثار الأزمات الاقتصادية والمالية الدولية، وتوطيد العلاقات مع الشركاء الاقتصاديين (المجموعة الأوروبية المشتركة، ثم الاتحاد الأوروبي) ⁴	حماية نظام الحكم القائم ومؤسسته، الدفاع عن السيادة الوطنية والاستقلال الوطني، ضمان الحرمة الترابية للإقليم وتأمين الحدود، المحافظة على قدرة الدولة على تأدية مهامها في كامل الإقليم.	مصصلحة حيوية
مرتبطة بالتطورات السياسية والأمنية الحادثة في الفضاءات الإقليمية التي تنتمي إليها الجزائر		مصصلحة هامة
مرتبطة بكون الجزائر عضو في المجتمع الدولي تهتم بكل ما يجري فيه مما كان تأثيره ثانوي على مصالحها الأساسية		مصصلحة هامشية

الفرع الثاني: للمصلحة الوطنية بعد 1989: مصلحة الدولة الأمة

إن اعتبار تعريف المصلحة الوطنية من المجالات الحصرية للحزب الحاكم ومرتبطة طبقاً للمواثيق الوطنية والدستور الأحادي بالثورة الاشتراكية وحماية البناء الحزبي أمر مفروغ منه. ولأن هذه المصلحة مؤسسة دستورياً وغير خاضعة للسلطة التقديرية لرئيس

¹ مقابلة مع وزير الشؤون الخارجية أحمد عطاق، بتاريخ: 27 مارس 2013.

² Haddad, Saïd : *Art. Cit.*

Chikh, Slimane : *Art. Cit.*, p.13-14.

³ أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: *الجرهيدة الرسمية*، العدد 07، السنة 23، 16 فبراير 1986.

⁴ Ait Chaalal, Amine : "La diplomatie algérienne et l'Occident de 1965 à 1991", *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Vol. 39, p. 492.

الفصل الثاني: حركية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

الجمهورية أدت القطيعة المنظوماتية والدستورية لسنة 1989 إلى تحول جذري في التصور الثوري لها. إذ يؤكد وزير الشؤون الخارجية أحمد عطاق انه "بمجرد التخلي عن النظام السياسي المبني على أساس الحزب/الدولة قامت الجزائر بربط المصلحة الوطنية بالدولة الأمة".¹ إذ يمكن رصد التحول من حيث مرجعية المصلحة، وطبيعة الوحدة القرارية المحددة لها.

ويمكن إجمالاً تحديد **مصلحة البقاء** بالنسبة للجزائر في هذه المرحلة في: حماية الدولة الجزائرية من اللااستقرار الداخلي والتهديدات الخارجية بكل أنواعها. أما تحديد نوع التهديدات وأسلوب التعامل معها فكان خاضعاً لتعريف رئيس الجمهورية. إلا أن ما يمكن تأكيده أن الإمبريالية، الاستعمار والاستعمار الجديد لم تعد من بين التهديدات بالنسبة للنظام القائم. كما أخذت **المصلحة الحيوية** طابعاً كلاسيكي وأصبحت تخص المصالح الاقتصادية والمالية وفضاءات التعاون الثنائي للجزائر (مع الاتحاد الأوروبي والدول الغربية عموماً) أو فوق القومية مثل: صندوق النقد الدولي (FMI)، الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (GATT).

أما **المصلحة الهامة والهامشية** فلم تعرف تبايناً بين الثورة الاشتراكية كمرجع والدولة الجزائرية كمرجع آخر، ذلك أنها لم تكن ذات صلة بالنهج الاشتراكي إنما مرتبطة باتناء الجزائر إلى العديد من الفضاءات الجيوسياسية الذي تولد عنه مصلحة جزائرية هامة، ونشاطها في جميع المحافل الدولية الذي لا يترتب عنه مساس بالمصالح العليا الجزائرية الممركزة في بناء الدولة الأمة مثلاً حدده دستور 1989 في الفصل الثالث (أستحدث لأول مرة في التاريخ الدستوري الجزائري جزء مخصص للدولة كتنظيم سياسي).²

المطلب الثاني: أهداف وخيارات السياسة الخارجية الجزائرية: المصلحة الوطنية مرجعاً

من المؤكد أن القاعدة المرجعية لأهداف للسياسة الخارجية الجزائرية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي كانت تحمل خاصية أيديولوجية محضة تتماشى مع خيارات الثورة التحريرية الجزائرية. فصانع القرار الجزائري عند صياغة الميثاق الوطني ودستور 1976 أراد التأكيد على بعض الأهداف التي اعتبرها هامة في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال منحها صبغةً دستورية. في نفس الوقت أدت التغييرات الداخلية وضرورة التأقلم مع متطلبات الفضاء الدولي إلى مرور الجزائر بمرحلة انتقالية تمخض عنها قطيعة منظوماتية وتحول في بعض الأهداف الخارجية.³

الفرع الأول: الأهداف الثابتة في السياسة الخارجية الجزائرية:⁴

نلاحظ أن الأهداف الثابتة في السياسة الخارجية الجزائرية لا تحمل طابعاً أيديولوجياً، وإنما مرتبطة بأمن وبقاء الدولة القومية وعملها في الفضاء الدولي والفضاءات الإقليمية التي تنتمي إليها، فبعد استرجاع الدولة القومية لمصلحتها وأمنها أصبح من الضروري الحفاظ

¹ نفس المقالة.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **دستور 1989**، الباب الثالث، المواد 11-27.

³ Aron, Raymond : *Op. Cit.*, p. 85.

⁴ هانس مورغانثو هو من أدخل مفهوم المصلحة الوطنية الى الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الشكل المادي حيث يرى أنها تعبير عن بقاء الدولة في إطار الصراع من أجل القوة لتحقيق البقاء. هذا الأساس المادي يتنافى مع التعريف الذي حددته الجزائر لمصلحة البقاء في فترة الأحادية الحزبية. أنظر: Pham, J. Peter: "What is the National interest? Hans Morgenthau's Realist Vision and American Foreign Policy", *American Foreign Policy Interests*, Vol. 30, 2008, p.p. 256-265.

الفصل الثاني: حركية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

عليها في إطار التوجهات السياسية الجديدة. عملت الجزائر على الحفاظ على السيادة المطلقة والاستقلال الوطني؛ وتأييد أولية الدولية القومية والبعث السياسي في العلاقات الدولية ومساندة حق تقرير المصير وحرية الشعوب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ كما قامت بدعم مجالات الاندماج الأولوية في سياستها الخارجية التي كان من أهمها مواصلة بناء الوحدة المغاربية التي بدأ مشوارها في فترة الأحادية الحزبية والتوجه الاشتراكي؛ بالإضافة إلى ذلك، واصلت الجزائر تواجدها في مجالات التضامن المتمثلة في حركة عدم الانحياز والعالم الثالث¹؛ وقد أقيمت على المطالبة بإصلاح العلاقات الدولية لكن بأسلوب أقل حدة وفي إطار نفس المنظومة من خلال تعديل مواضع الخلل الظاهر والارتباط الدائم بالتعددية القطبية².

الفرع الثاني: الأهداف المستحدثة بعد 1989:

عملت الجزائر بعد العزول عن التوجه الأيديولوجي المطلق، الذي حدد خط سير ممارستها السياسية منذ الاستقلال، على التخلي عن مواقف المواجهة الأيديولوجية التي تبنتها مع الغرب منذ استقلالها؛ وفي نفس الاتجاه ناشدت تحقيق أكبر قدر من المنفعة عبر تحكيم العقلانية أثناء تصميم سياستها الخارجية؛ وبالمثل عملت على الاندماج في منظومة العلاقات الدولية القائمة³ من خلال: المصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية بعد 1989 كانت ترفضها الجزائر سابقا لاسيما اتفاقيات حقوق الانسان⁴؛ والانفتاح على مجالات جديدة للتعاون: حلف الأطلسي، الاتحاد الأوروبي، منظمة التجارة الدولية؛ و إبرام اتفاقيات دولية من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية في إطار صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي (BM).

إن الأهداف المستحدثة في السياسة الخارجية الجزائرية مرتبطة بتبني الخيار الليبرالي وتكييف الأهداف الخارجية بما يتماشى مع المرحلة الواقعية، هذه الأخيرة ابتدأت بمجرد التخلي عن الاشتراكية كتوجه سياسي وأيديولوجي⁵. فأهداف السياسة الخارجية الجزائرية التي أُريد لها أن تحمل صفة الاستمرارية سنة 1976 عند وضع الميثاق الوطني، كانت من تعريف صانع القرار الجزائري الذي رأى في المعسكر الغربي، الاستعمار والاستعمار الجديد مصادراً أساسيةً لتهديد الأمن والبقاء الجزائري (والعالم ثالثي)⁶. وهي أهداف تغيرت تدريجياً مع مجيء قائد سياسي جديد اختلف إدراكه للمصلحة الوطنية، تصوره للقضايا الدولية، وأسلوب تعامله معها.

الفرع الثالث: المصلحة الوطنية أساس الخيار السياسي الخارجي الجزائري

أما فيما يخص تحديد الخيارات السياسية، فإن كانت مرتبطة بالحالة القرارية المطروحة (نزول بزوالها) ومتغيرة بقدر تغير

¹ رفضت الجزائر سنة 1997 اقتراح مصر بالتخلي عن عدم الانحياز ودمجه في مجموعة ال77 حتى لا يعني إلا بالتضاي الاقتصادية، وناضت من أجل الحفاظ عليه في صورته الأولى.

² خطاب وزير الشؤون الخارجية لخضر ابراهيمي أمام البورصة 47 للجمعية العامة للأمم المتحدة بعد نموذجاً تمثيلاً لهذه المطالب مجمعة مع بعضها البعض. ارجع الى: "Allocution de Lakhdar Brahimi, Ministre des Affaires étrangères", *Art. Cit.*, p.p. 123-133.

³ نذكر أن هذا التحول طرأ بعد أحداث أكتوبر 1988 التي عبرت عن حالة انسداد وصلت إليها المنظومة الداخلية الجزائرية بكل مكوناتها.

⁴ أهم اتفاقية انضمت إليها الجزائر كانت هي تلك المتعلقة بالحقوق الاقتصادية؛ السياسية؛ والثقافية في 12 سبتمبر 1989 وصادقت عليها في 12 ديسمبر 1989.

⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد 15 جانفي - 31 ديسمبر 1981، الجزء الثالث، وزارة الإعلام، الجزائر، 1982.

⁶ هذا يظهر في خطاب الرئيس هواري بومدين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974، وخطاب الرئيس الشاذلي بن جديد في قمة كانكون 1981.

الفصل الثاني: حركية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

المواقف القرارية، فمرجعية ترتيبها في سلم الأولويات تبقى المصلحة الوطنية. إذ يعمل صانع القرار على تحقيق أغراض ظرفية مرتبطة بحالة تتطلب التعامل معها.¹ وقد ارتبطت الأهداف الآتية لصنع القرار السياسي الخارجي الجزائري بين 1979 و 1989 بالرونق الدولي التي عرفته الجزائر في الفضاء الدولي، شخصية الرئيس الشاذلي بن جديد وطبيعة الظرف الدولي. في حين أن مرحلة 1989-1992 تميزت باهتمام صانع القرار الجزائر بالأزمة الداخلية التي شهدتها النظام الجزائري، والتي قادت الى تركيز النشاط الدولي للجزائر حولها.

من بين هذه الخيارات قد يصدر عن صانع القرار موقف (*Decision*) أو التريث/الامتناع عن اتخاذ موقف (*Non-decision*). والمتتبع لقرارات السياسة الخارجية الجزائرية يجد أنها متكونة من العديد من القرارات المتخذة، كما تحتوي على قرارات لم تتخذ أي ان صانع القرار الجزائري "قرر" في تلك الحالات الامتناع عن مواجهة الموقف تقيماً أن التريث هو أفضل خيار يمكن تبنيه لتحقيق الأهداف المرجوة في فترة معينة.

ففي سنة 1979 وجب على صانع القرار الجزائري التعامل مع التدخل السوفيياتي في أفغانستان الذي طرح اشكاليتين:

- أفغانستان دولة مسلمة، صديقة، عالم ثالثة، وعضو في حركة عدم الانحياز ومجموعة ال 77.
 - الاتحاد السوفيياتي شريك استراتيجي، يتم التعامل معه في مجال التسليح، التصويت ضده يعني تبني موقف معادٍ له.
- لمجابهة هذه الأزمة قامت الجزائر بالامتناع عن ابداء موقف أو التصويت أو اعتماد لوائح في منظمة الأمم المتحدة وخارجها تفادياً للحساسيات التي قد تنتج عن اتخاذ قرار، الأمر الذي ارتبط بأهداف آتية لا دائمة لها علاقة فقط بالحالة القرارية المعارضة.
- وفي سنة 1980، طرحت الحرب العراقية الايرانية إشكالية أخرى بالنسبة لصانع القرار الجزائري، تمثلت في:²
- عدم احترام الرئيس صدام حسين لاتفاقية الجزائر وتقطيعها أمام البرلمان العراقي يوم 20 سبتمبر 1980؛
 - عدم احترام العراق للحدود المرسمة في اتفاقية الجزائر، واحتلالها للجزء الجنوبي من ايران في نفس التاريخ.
- للتعامل مع هذا الوضع لم تقم الجزائر باتخاذ أي اجراء معادي للعراق بالرغم من كونها الضامن لاتفاقية 1975، هذا راجع الى مبادرتها بالوساطة لحل الأزمة، بالتالي كان ضرورياً كسب جميع أطراف النزاع لإنجاحها.³

وعليه، فإن السياسة الخارجية الجزائرية بين 1979 و 1992 لم تتكوّن فقط من قرارات اتخذت بل كذلك من الامتناع

¹ هي مصلحة يضعها صانع القرار لدولته خلال الظرف الذي تطرأ فيه المشكلة القرارية. ويُؤخذ في تحليلها الاطار الزمني *Time Frame*، والقدرة التفسيرية *Explicitness*، حيث يجدد صانع القرار أهداف معلنة *Declared goals* لتعامله مع الموقف الدولي، الا أن هذه الأهداف ليست بالضرورة الأهداف العملية *Operational goals* التي رجي التحصل عليها. أنظر: Hill, Christopher: *Op. Cit.*, p. 120.

² Ploquin, Jean-Christophe : *Irak : Le Moyen-Orient sous le Choc*, L'Harmattan, Paris, 2003, p. 114.

³ في البيان الصادر عن حزب جبهة التحرير الوطني ثم التأكيد على دعم الجزائر للطرفين في سبيل إيجاد حل سلمي يخدمها ويخدم السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط. أنظر: *Revue Algérienne des Relations Internationales*, N° 2, Deuxième trimestre, 1986, p. 201-202.
Belhimer, Ammar : " Il y a Trente ans, disparaissait Benyahia un homme d'exception", *Le Soir d'Algérie*, 03 mai 2012, <http://www.lesoiralgerie.com/articles/2012/05/03/article.php?sid=133667&cid=2>, consulté le : 14 Décembre 2012.

عن إبداء أي رأي أو موقف رسمي واضح المعالم لبلوغ أهداف السياسة الخارجية المحددة.

المطلب الثالث: المصلحة الوطنية كرجع لاتخاذ قرار السياسة الخارجية الجزائرية

سبق وأن بيننا أن عملية صنع القرار تمر أولاً بصياغة أهداف مرجعية لتصميم القرار التي غالباً ما تنتهي باختيار بديل بعينه. فلا جدال في أن اتخاذ القرار هي مرحلة الحسم بالتصرف تجاه موقف أو عدم التصرف. ومسار صنع القرار يصل في الأخير حسب ريتشارد سنايدر (Richard Snyder) إلى اختيار مشروع بين العديد من البدائل المحددة اجتماعياً، يضم كل ما يريد صانع القرار تحقيقه في الفضاء الدولي.¹ إذ تقوم السلطة المخولة باختيار أسلوب مواجهة الطرف الدولي المطروح، وكل نظام سياسي يعرف السلطة المخولة لاتخاذ القرار فيه.

✓ في النظام السياسي الجزائري الأحادي سيطر الحزب الحاكم دستورياً على هذا المجال، ولأن رئيس الجمهورية هو في نفس الوقت الأمين كان رسمياً وبشكل غير مباشر متخذ القرار.²

✓ أما في النظام السياسي الجزائري التعددي فـرئيس الجمهورية، طبقاً للصلاحيات المحددة في دستور 1989، هو متخذ القرار.

لهذا عادة ما يختصر القانونيون هذه السلطة في رئيس الجمهورية الذي فُوضت له صلاحيات اتخاذ القرار السياسي الخارجي الجزائري، إلا أن الأخذ بهذا الطرح القانوني كثيراً ما يخفي الواقع الممارساتي الذي يمثله أداء السياسة الخارجية، كما يضيف مضمون القرار جاعلاً منه مضمون ذو أهمية بالغة يحتاج إلى تدخل مباشر من طرف رئيس الجمهورية. هذا ما يجعلنا نفرق بين ثلاث مستويات يتخذ فيها القرار هي المستوى الروتيني، المستوى الهام، والمستوى الأزموي.³ (أنظر جدول رقم 02)

الفرع الأول: اتخاذ القرارات السياسية الخارجية الجزائرية الروتينية

إن وجود مصالح هامشية وأخرى هامة بالنسبة للجزائر قل ما تتغير أو تحتاج إلى إتباع المسارات غير المعتادة لصنع القرار السياسي الخارجي يعرف فيها القرار على أنه روتيني. وقد أكد جون فيدجيرالد كندي (John F. Kennedy) في مقابلة له أن 90% من قرارات السياسة الخارجية لا تحتاج إلى تدخله وأنه لا يُطلع إلا على النسبة المتبقية من القرارات التي تعتبر هامة أو أزموية، هذا الواقع يخص كل الدول لا القوى الكبرى وحدها.

بالنسبة لقرارات السياسة الخارجية الجزائرية التي لا تحتاج إلى اطلاع رئيس الجمهورية نجد أنها مسؤولة من الجهاز البيروقراطي المخصص لها ألا وهو وزارة الشؤون الخارجية، والعاملين فيها من دبلوماسيين وممثلين. فالأغلبية القرارات تتخذ في القاعدة

¹ Sldjanski, Dusan : *Art. Cit.*, p. 252.

² Hubert, Michel, et autres : "Documents Algérie, 1979", *Art. Cit.*, p. 902.

³ Hermann, Margaret G., Hermann, Charles F., "Who Makes Foreign Policy Decisions and How: An Empirical Inquiry", *International Studies Quarterly*, Vol. 33, No. 4, December 1989, p.p. 365-368.

الفصل الثاني: حركية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

ولا تحتاج إلى تدخل من قبل رئيس الجمهورية أو حتى وزير الشؤون الخارجية، كونها مرتبطة بالمصلحة الهامشية وكون كل مسؤول في وزارة الشؤون الخارجية لديه من الخبرة الكافية ما يمكنه من معرفة أسلوب الرد على الملف المطروح أمامه، وأنه في حالة الاصطدام بملفات تتجاوز مجال صلاحياته يقوم بإحالتها إلى مستويات القرار الأعلى.

الفرع الثاني: اتخاذ القرارات السياسية الخارجية الجزائرية الهامة

تمثل القرارات السياسية الخارجية الهامة صلب نماذج مدرسة تحليل السياسة الخارجية (FPA)، ذلك أنها لا تقع تحت طائلة الاستعجال، وهي حالات ضئيلة مقارنة بالحالات الروتينية، وتحتاج مدة طويلة من الدراسة والتحليل حتى يتم اتخاذ القرار فيها. إذ يتميز هذا النوع من القرارات ب/مشاركة كل الوحدات القرارية الإجبارية في ظل الحزب الواحد أين يمر القرار السياسي الخارجي الجزائري الهام عبر المكتب السياسي للحزب في اجتماعات عادية كل 15 يوماً أو في اجتماعات استثنائية.¹ ومشاركة الوحدات الإجبارية وغير المؤسساتية في ظل التعددية السياسية أين يدرس هذا القرار في مكتب رئيس الجمهورية ويطرح للنقاش العام أينما قرر الرئيس ذلك.² كما تنقسم الملفات الهامة في الممارسة السياسية عامة إلى ملفات تفتح بمبادرة شخصية من رئيس الجمهورية؛ ملفات لا يمكن معالجتها إلا بتعليقات رئاسية واضحة؛ و ملفات يتم فيها اعلام رئيس الجمهورية بتطوراتها كونها مرتبطة بالمصلحة العليا الجزائرية أي مصلحة البقاء والمصلحة الحيوية الجزائرية، وقد شهدت الجزائر العديد من الملفات الهامة في الفترة الممتدة بين 1979 و 1992.

شكل رقم 04: تصنيف القرارات الهامة في السياسة الخارجية الجزائرية بين 1979 و 1992

الملفات الأمنية	الملفات السياسية
التدخل السوفياتي في أفغانستان 1979؛ الوساطة بين مالي وبوركينا فاسو الوساطات في مالي وفي النيجر اتفاقية الاتحاد بين المغرب وليبيا 1984 حرب الخليج الثانية 1990-1991 أزمة الطوارق في مالي 1991-1992	قضية الصحراء الغربية أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران الوساطات في لبنان للإفراج عن الرهائن الغربيين الوساطة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد فك الارتباط المصالحة بين الفصائل الفلسطينية اتحاد المغرب العربي إبتداءً من 1987 اتفاقية الوحدة مع ليبيا 1988

¹ من بين اجتماعات المكتب السياسي لدراسة قضايا في السياسة الخارجية الجزائرية نجد: الدورة غير العادية للمكتب السياسي للحزب في 1 أكتوبر 1985 بهدف دراسة الاعتداء الإسرائيلي ضد تونس وضرب مركز اللاجئين الفلسطينيين. الدورة العادية للمكتب السياسي لدراسة مبدأ تقرير المصير الحقيقي في 5 نوفمبر 1985. أنظر: Hubert, Michel, Flory, Maurice : "Documents Algérie", Art. Cit., p. 916.

"Communiqué du Bureau Politique, session extraordinaire du 1^{er} Octobre 1985", Revue Algérienne des Relations Internationales, N° 1, Premier Trimestre, 1986, p. 161.

"Communiqué du Bureau Politique, réunion du 5 Novembre 1985", Revue Algérienne des Relations Internationales, N° 1, Premier Trimestre, 1986, p. 162.

² سنتعمق أكثر في هذه النقطة عند دراسة الحركية التعددية لصنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية في المبحث الثالث من هذا الفصل.

الفرع الثالث: اتخاذ القرارات السياسية الخارجية الجزائرية الأزومية

تعرف حالة الأزمة على أنها حالة استثنائية وغير متوقعة تتطلب التعامل الفوري معها، إذا تميز بضغط كبير على صانع القرار، وتطرح فيها معضلة تضفي صبغة الأهمية على هذه الحالات، وتجعلها تتشابه مع الحالات الهامة المطروحة. إلا أن الفرق بين الحالتين يكمن في طبيعة المصالح المهددة حيث أن موضع الأزمة هي "مصلحة البقاء والمصلحة الحيوية"، كما يقع الاختلاف في ضغط الوقت (*Time Pressure*) الذي يجعل من الفترة الزمنية المتاحة للمرور بالقنوات المعتادة لصنع القرار غير ممكناً، يتم استبداله بمسار تشارك فيه الوحدات الدستورية لا غير، فيصبح المسار القراري مغلق أمام مساهمة الفواعل غير النظامية في الأنظمة التعددية.¹

في الجزائر، على عكس مسار صنع القرار الذي لم يحظ بوضوح دستوري وجعل منه مجالاً محفوظاً لعناية الأمين العام للحزب/ رئيس الجمهورية سواء في مرحلة الأحادية الحزبية أو التعددية السياسية، فإن المشرع الجزائري كان وضوحاً فيما يخص اتخاذ القرار في الحالات الأزومية التي يحق فيها لرئيس الجمهورية وقف العمل وفقاً للدستور.² وقد حددت هذه الحالات في:

- تهديد يمس سلامة المؤسسات الدستورية و التراب الوطني؛
- حالات العدوان الخارجي والحصار والحرب؛

نلاحظ أن صانع القرار الجزائري وإن لم يواجه حالات مماثلة لما حدده الدستور، فقد عايش حالات استثنائية أخرى دولية كان لها انعكاسات على الداخل، وداخلية كان يجب تبريرها دولياً، فالقرن العشرون عرف عند المؤرخين باسم "القرن دون مثيل" الذي عرف أكبر الأزمات الدولية.³ وهي أزمات لم تتطلب من رئيس الجمهورية وقف العمل بالدستور بقدر ما احتاجت عناية قصوى من جميع الوحدات القرارية. ومن بين الأزمات التي كانت للجزائر مصلحة فيها نجد:

- وحدة وجدة بين المغرب وليبيا سنة 1984؛
- العدوان الإسرائيلي على تونس سنة 1985؛
- أزمة المحروقات سنة 1986 وتصدع سعر الدولار في الأسواق العالمية؛⁴
- تفاقم خدمة الدين بالنسبة للمديونية الجزائرية ابتداءً من 1987؛
- الضغوطات الدولية على الجزائر إبان أحداث 05 أكتوبر 1988؛

¹ Renshon, Jonathan, Renshon, Stanley: "The Theory and Practice of Foreign Policy Decision Making", *Political Psychology*, Vol. 29, No. 4, 2008, 512, 514

Janice Gross Stein: "Foreign Policy Decision Making: rational, psychological and neurological models", in: Smith, Steve, Hadfield, Amelia, Dunne, Timothy: *Foreign policy: theories, actors, cases*, Oxford University Press, Oxford, 2008. 101-116.

² أنظر المادة 123 من دستور 1976، والمادة 90 من دستور 1989.

³ Dufour, Jean-Louis: *Un Siècle de Crises Internationales – De Pékin (1900) au Caucase (2008)*, André Versaille, Paris, 2008, p.11.

⁴ Khader, Bichara : *Art. Cit.*, p.p. 293-302.

مما لا شك فيه، أن المصلحة الوطنية الجزائرية مثلت محركاً لصنع قرارات السياسة الخارجية في الفترة الممتدة من 1979 إلى 1992. فإذا كانت المرحلة الأحادية بمصلحتها الثورية أنتجت توجهات تغييرية على الساحة الدولية، فإن المصلحة الدولية الكلاسيكية أنتجت مواقفاً مركزة على الحفاظ على استقرار التنظيم السياسي وهيكله ومواجهة تهديدات الجوار. بالمثل كانت المصلحة الوطنية محدداً للاستمرارية والتغير في أهداف السياسة الخارجية وفي مستويات اتخاذ القرار السياسي الخارجي ذاته.

المبحث الثاني: ديناميكية صنع القرار في دستور 1976: المجال الحزبي المحفوظ¹

لكل مسار صنع قرار سياسي خارجي ديناميكية خاصة به تتولد عن علاقة العناصر المكونة له بعضها البعض، والتي أثناء صنعها للقرار تولد تفاعلاً خاصاً بها. هذا المسار هو ما سعت مدرسة تحليل السياسة الخارجية (FPA) إلى توضيح معالمه عبر نظرياتها ونماذجها.² وبما أن مجالات السياسة الخارجية، الأمن والدفاع تعد من المجالات الحصرية للسلطة السياسة لارتباطها بالفضاء الدولي أكثر من الفضاء الداخلي فإنها اعتبرت نظرياً المجال الحصري للسياسي والعسكري.

وقد صدرت عبارة *المجال المحفوظ* لأول مرة سنة 1959 عن جاك شابان دولاماس (Jacques Chaban-Delmas). ونالت بعد هذا التاريخ كثيراً من الاهتمام لدى القانونيين والمنظرين، ذلك أنها عبارة لا تستند إلى مصدر معياري واضح وما الاجماع الذي تعرفه إلا تأسيساً للممارسة اليومية وانعكاساً للنصوص الدستورية.³ ونحاول استناداً إلى الاطار النظري والقانوني التي أسست له هذه العبارة تبين حركية صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري على ضوء دستور 1976 ومدى توافق الممارسة معه في هذه الفترة وابتعادها عنه.

المطلب الأول: حركية صنع القرار السياسي الخارجي داخل الحزب الحاكم

باعتبار أن الحزب الواحد هو السلطة السياسية الوحيدة في الجزائر منذ الاستقلال وحتى عام 1989 فإن حركية صنع القرار السياسي الخارجي حتى تلك الفترة كانت خاصة به. ومنه فإن التفاعل الحادث بين الأجهزة المكونة للحزب تعد مركز عملية صنع قرار السياسة الخارجية. وبما أن رئيس الجمهورية كان في نفس الفترة الأمين العام للحزب فإنه يعتبر جزء من حركية الحزب الحاكم لا فضاءه الدستوري/المؤسساتي.

الفرع الأول: صنع القرار السياسي الخارجي داخل مؤسسات الحزب الحاكم

حددت المادة 42 من النظام الداخلي للحزب الحاكم لسنة 1979 أنه يتكوّن على المستوى الوطني من مؤتمر؛ لجنة مركزية؛

¹ في الفصل الأول تطرقنا الى الهيكل المؤسساتي والتكوين العملي لصنع القرار السياسي الخارجي الجزائري، وفي خضم هذه المقاربة البنوية وضحنا أن هناك أربعة أصناف من الوحدات هي: *الوحدات الرسمية* (الحزب الحاكم حتى 1989، رئيس الجمهورية، البرلمان، الحكومة، المجلس الدستوري، المجلس الأعلى للأمن)، *الوحدات المؤسساتية* (وزارة الشؤون الخارجية، وزارة الدفاع الوطني، مختلف الوزارات التقنية)، *الوحدات غير المؤسساتية* (الأحزاب السياسية، القوى الاقتصادية، المنظمات غير الحكومية، وسائل الإعلام، الرأي العام، مراكز الفكر والبحث) و*الوحدات الخاصة* (الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، ديوان رئيس الجمهورية، مستشاري رئيس الجمهورية). يجب التوضيح أننا لن نقوم بالتعرض الى علاقة التفاعلات الخاصة برئيس الجمهورية بباقي الوحدات، لأنها تتفاعل فقط مع رئيس الجمهورية، وليس لها وجود في مجال السياسة الخارجية الجزائرية خارجة.

² Hudson, Valerie M.: *Art. Cit.*, p.p. 5-25.

³ Carcassonne, Guy : "Le premier Ministre et le domaine dit réservé", *Pouvoirs*, N° 83, 1997, p. 65.

الفصل الثاني: حركية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

- ومكتب سياسي وهي الهيئات المسؤولة عن تصميم توجهات السياسة الخارجية الجزائرية وتحديد معالمها طبقاً للنظام الداخلي للحزب.¹
- **مؤتمر الحزب:** هو أعلى هيئة في الحزب يباشر مهامه بشكل سيادي، إذ أنه مسؤول عن مراقبة أعمال اللجنة المركزية للحزب، يحدد الوظائف التي يضطلعها بها الحزب، يوضح التوجهات الأيديولوجية للثورة في إطار الميثاق الوطني، يعرف الخطوط العريضة للسياسة الوطنية ويضع برنامج الحزب، ويعرف المصلحة الوطنية الجزائرية.² إذن يقوم عملياً بوضع التصور العام للسياسة الخارجية الجزائرية.
 - **اللجنة المركزية:** توجه السياسة الخارجية، وتسهر على توافقها مع مبادئ الميثاق الوطني وعلى تنفيذ قرارات مؤتمر الحزب؛ تناقش أعمال المكتب السياسي؛ تناقش وتتبني ميزانية الحزب (تعد مستقلة عن ميزانية الأجهزة الحكومية) وتراقب إدارته المالية. دورات اللجنة المركزية التي تجتمع كل سداسي تقوم بتقييم تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية من قبل المكتب السياسي طبقاً لما أقره المؤتمر.
 - **المكتب السياسي:** يعتبر الجهاز التنفيذي للحزب الذي يهتم بمجمل نشاطاته، إذ يجتمع 15 يوم في دورات عادية أو بصفة استثنائية عند الحاجة.³ حيث يقدم وزير الشؤون الخارجية وعضو المكتب السياسي مداخلة حول الملفات المطروحة والإنجازات التي تم التوصل إليها في المجال ويصدر عن الحزب بياناً يعبر عن موقفه من القضايا المطروحة.⁴ ففي 5 فيفري 1987 اجتمع لتقييم أعمال الجلسة السابعة عشر للجنة المركزية وحدد إجراءات تنفيذ قراراتها، كما ناقش النشاط الدولي للجزائر.

نلاحظ أن صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري داخل أنظمة الحزب يعرف نشاطاً كبيراً وتقاسماً للمهام ومتابعة القيام بها في أعلى هيئات الحزب وهو فعلاً يوحي بأن مسار السياسة الخارجية لا يخرج عن الإطار الحزبي. إلا أن السؤال الذي يفرض نفسه هو: هل التكريس الدستوري لأولية وحصرية الحزب في المجال تعكس الواقع الممارساتي؟ يمكن الاجابة عن هذا السؤال بعد دراسة علاقة الحزب برئيس الجمهورية باعتباره أحد مرتكزات الحزب، تفاعله مع محيطه الدستوري والمؤسساتي.

الفرع الثاني: رئيس الجمهورية والأمين العام للحزب

ابتداءً من 1979 أين تم تفعيل عمل الحزب وتعيين الشاذلي بن جديد بدءاً ببدء أميناً عاماً للحزب ثم انتخابه رئيساً للجمهورية⁵، تحول هذا الأخير إلى قائد الجهاز السياسي والتنفيذي في آن واحد. ونجد أن الدستور قد جمع بين الوظيفتين للتأكيد على وحدة الحزب والدولة، ومنع نشوب صراع بين قائد الجهاز السياسي ورئيس الجهاز التنفيذي حول الاستراتيجية المتبعة داخلياً وخارجياً.

¹ Hubert, Michel, et autres : "Documents Algérie, 1979", *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Vol. 18, 1980, p.p. 909-910.

² *Ibid*, p.p. 914-915.

³ من بين الاجتماعات الاستثنائية للمكتب السياسي نجد اجتماع جراء قصف اسرائيل لقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس الذي أنتج بيان خاص يدين هذا الحدث. أنظر: Communiqué du Bureau Politique (Session Extraordinaire du 1^{er} octobre 1985), *Revue Algérienne des Relations Internationales*, n° 01, premier trimestre, 1986, p. 161.

⁴ في ظل اجتماع له يصدر المكتب السياسي بياناً تفصيلياً لمواقفه من القضايا الداخلية والدولية على حد سواء، أنظر مثلاً:

Communiqué du Bureau Politique (Réunion du 5 novembre 1985), *Revue Algérienne des Relations Internationales*, N° 01, Premier Trimestre 1986, p.p. 162-163.

⁵ Hubert, Michel, et autres : "Documents Algérie, 1979", *Art. Cit.*, p. 899.

الفصل الثاني: حركية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

بحكم هذه الازدواجية أصبح الرئيس الشاذلي بن جديد الأمين العام للحزب، يترأس اجتماعات المكتب السياسي، وعضو دائم في اللجنة المركزية ومؤتمر الحزب.¹ وفي نفس الوقت كان مسؤولاً عن الجهاز الحكومي والاداري التابع لسلطته وقائم على متابعة القرارات الحزبية في مجال السياسة الخارجية الجزائرية والتأكد من تنفيذها على أكمل وجه في إطار احترام توجهات الميثاق الوطني. هذا الواقع ثنائي الوجه، يجعلنا نتساءل عن حدود دور رئيس الجمهورية داخل الحزب كونها في نفس الوقت سياسي واداري. وبما أنه المسؤول الأول عن الحزب وقائد كل أجهزته فلا نزاع حول كونه مصمم قرارات السياسة الخارجية الجزائرية ومنفذها، أو على الأقل متتبع لتنفيذها.²

المطلب الثاني: حركية صنع القرار في علاقة الحزب بمحيطه الدستوري /المؤسساتي

إن حركية صنع القرار السياسي الخارجي في كل الأنظمة الأحادية تعرف على أنها مغلقة وإقصائية لكل الوحدات المجتمعية غير المؤسساتية والخارجة عن إطار الحزب الحاكم.³ بالتالي يقع على عاتقنا هنا دراسة تفاعل الحزب الحاكم مع الوحدات الدستورية الأخرى -ما عدا رئيس الجمهورية لأنه الأمين العام للحزب- ومع الوحدات المؤسساتية التي لها دور هام في صنع السياسة الخارجية الجزائرية وإن لم ينص عليها الدستور.

الفرع الأول: التفاعل بين الحزب الحاكم ومحيطه الدستوري

بالرجوع إلى دستور 1976 لا يوجد أي تحديد للعلاقة بين الحزب الحاكم ومحيطه الدستوري. إذ لم يشير هذا الدستور إلى باقي الأجهزة إلا كوظائف في خدمة الجهاز السياسي الحزبي.⁴ كما لم يحدد تفاعلاً مباشراً بينها وبين الحزب، الحديث هنا يخص المجلس الشعبي الوطني والمجلس الدستوري ويقتصر على ما يلي:

يعد التفاعل بين الحزب الحاكم والمجلس الدستوري في مجال السياسة الخارجية تفاعلاً أحادي الاتجاه. ذلك أن الحزب مسؤول عن تحديد التوجه السياسي الجزائري، في حين أن البرلمان يهتم بجمع التشريعات الدولية ذات الطبيعة السياسية ويسهر على تماشيها مع هذا التوجه.⁵ إلا أن علاقة الحزب والبرلمان في مجال الاتفاقيات الدولية يمر عبر رئيس الجمهورية ووزارة الشؤون الخارجية، فمثلاً نلاحظ

¹ هذا ما يظهر عند قراءة تركيبة الحزب والحكومة التي لم يتغير فيها موقع وسلطات الرئيس الشاذلي بن جديد بن 1979 و1984 أنظر:

Hubert, Michel, et autres : "Documents Algérie, 1979", *Art. Cit.*, p.p. 902-904.

Hubert, Michel : "Chronique Algérie : L'Emergence d'un Zaïm ?", *Art. Cit.*, p. 825.

² كل الدراسات التي كتبت حول السلطة السياسية ودور الرئيس الشاذلي بن جديد منذ 1984، تؤكد أنه بعد هذه المدة أصبح القائد الوحيد للبلاد. إذ أنه دعم سلطاته في إطار المؤتمر الخامس للحزب الحاكم، وقام بتصفية مناصب الأخير من كل خصومه السياسيين ذوي النفوذ، حتى يستطيع مباشرة عمله دون قيود. أنظر:

Hubert, Michel: "Chronique Algérie : l'Emergence d'un Zaïm?", *Art. Cit.*, p.p. 793-794.

Rouzeik, Fawzi : "Chronique Algérienne", *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Vol. 28, 1991, p. 575.

³ Benchikh, Madjid : "L'organisation du système politique", *Comité Justice pour l'Algérie*, dossier n° 13, 2012, p.06.

⁴ Mameri, Khelfa: *Réflexions sur la Constitution algérienne (du 22 novembre 1976)*, E.N.A.L./O.P.U., Alger, 1983, p. 88.

⁵ يحيل البعض سلطة الحزب على البرلمان الى القانون الأساسي للبرلمان سنة 1983 الذي أقر أن يكون أعضاء مكتب المجلس ورؤساء اللجان الدائمة أعضاء في اللجنة المركزية للحزب. فقد تم تعيين راجح بطاط رئيساً للبرلمان بناءً على توصية من الحزب الحاكم. أنظر: بلعاج، صالح: مرجع سابق، ص ص 119-120.

أن وزير الشؤون الخارجية هو من قدّم اتفاقية اتحاد المغرب العربي أمام البرلمان لدراستها في 08 مارس 1989.¹

في نفس الاتجاه، يعتبر المجلس الدستوري الجهاز القائم على مراقبة دستورية القوانين والتشريعات الوطنية. ولأن الحزب الحاكم جبهة التحرير الوطني ليس مسؤولاً عن عقد الاتفاقيات وإبرام المعاهدات باسم الجزائر، كما أنه ليس خاضعاً لأي رقابة دستورية أو مؤسساتية، فإن هناك غياب لأي تفاعل مباشر بينه وكوظيفة سياسية وبين المجلس الدستوري والوظيفة القضائية.

الفرع الثاني: التفاعل بين الحزب الحاكم والوحدات المؤسساتية

الوحدات المؤسساتية هي الأجهزة الإدارية التي تساهم في صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري، وقد تم تحديد في الفصل الأول من الدراسة في: وزارة الشؤون الخارجية، وزارة الدفاع، والوزارات التقنية، التي تساهم في تحضير القرار، اتخاذه عندما يكون روتينياً، وتنفيذه بعدما يتخذ من قبل رئيس الجمهورية بالنسبة للقرارات الحيوية.² ومن الناحية العملية لهذه الوحدات علاقة مباشرة بالحزب إذ تقوم بتنفيذ السياسة التي وضعها، ويجب أن تقوم بتحديد برامج للعمل في إطار الميثاق الوطني.³

فوزارة الشؤون الخارجية تقوم بتنفيذ توجهات السياسة الخارجية التي حددها مؤتمر الحزب والقرارات التي اتخذتها اللجنة المركزية. وتتفاعل مع الحزب في إطار المكتب السياسي أين تناقش الملفات الدولية ويتخذ قرارات بشأنه. إذ يقدم وزير الشؤون الخارجية في كل اجتماع مداخلة حول إنجازات الجزائرية إقليمياً ودولياً. يحق لكل عضو في المكتب السياسي بعد المداخلة أن يطلب شرحاً حول موقف دولي تم اتخاذه .

أما وزارة الدفاع فهي المسؤولة عن طريق الجيش الشعبي الوطني عن حماية الأمن الوطني والسلامة الإقليمية والدفاع عن مكتسبات الثورة الاشتراكية. وبالنسبة لعلاقتها مع الحزب الحاكم فهي تتم عن طريق رئيس الجمهورية، الأمين العام للحزب ووزير الدفاع الوطني، كما تظهر عبر مشاركة نائب وزير الدفاع في المكتب السياسي واللجنة المركزية ومؤتمر الحزب.⁴ بالمثل تشارك الوزارات التقنية ذات الطابع الاقتصادي خاصة على مستوى المكتب السياسي واللجنة المركزية لأهمية القطاعات التي تهتم بها بالنسبة لمواصلة الثورة الاشتراكية التي يعمل الحزب على نجاحها. ومن بين الوزارات التي تنتهي قياداتها إلى الحزب مثل: وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية، وزارة المالية، ووزارة التجارة.⁵

نستخلص من علاقة الحزب الحاكم بمحيطه الدستوري/المؤسساتي أنه من الجانب الممارساتية لم يكن محطة لصنع القرار السياسي الخارجي الجزائري. فبالرغم من استحواده على كل الصلاحيات الخاصة بالسياسة الخارجية توجيهاً وإقراراً دستورياً إلا أن

¹ "Déclaration de M. Boualem Bessaih, Ministre des Affaires Etrangères, devant l'Assemblée Populaire Nationale", 08 mars 1989, Revue Algérienne des Relations Internationales, n° 14, deuxième trimestre, 1989, p.p. 111-115.

² أنظر الفصل الأول المبحث الثالث.

³ Hubert, Michel, et autres : "Documents Algérie, 1979", *Art. Cit.*, p. 916.

⁴ Hubert, Michel : "Chronique Algérie : L'Emergence d'un Zaïm ?", *Art. Cit.*, p. 824.

⁵ *Ibid.*, p. 825.

علاقته بالوحدات الدستورية الأخرى في المجال تمر عبر رئيس الجمهورية. وهو ما يجعلنا نبحث عن الواقع المجال الحزبي المحفوظ.

المطلب الثالث: ظاهر وواقع المجال الحزبي المحفوظ

حسب ما قدم من تعريف متفق عليه للمجال المحفوظ يمكن الجزم أن السياسة الخارجية الجزائرية قد عُرفت في ظل الأحادية الحزبية كمجال حزبي محفوظ. فصنع هذه السياسة واتخاذ القرار فيها رسمياً كان يدور في مدار الحزب الحاكم. إذ يلزم هذا المجال توفر ثلاث خصائص في آن واحد، هي: اتساع مجال السلطات المخولة دستورياً؛ حصريّة السلطات المخولة دستورياً؛ عدم المسؤولية في ممارسة السلطات.

ونعني بالمجال الحزبي المحفوظ أن الحزب الحاكم في الجزائر استأثر بتصميم توجهات السياسة الخارجية، إذ لم تكن هناك سلطة توازيه أو تعلهو حتى 1989. أما مميزات المجال ذاته فتحلينا إلى الصلاحيات التي تضطلع بها سلطة الحزب دون غيرها، التي كان لها في تحديد توجهات السياسة الخارجية وتعريف الأهداف الوطنية سلطة الحسم دستورياً. ورغم أن مواضيع السياسة الخارجية، قضايا الدفاع والأمن، وعمل المؤسسات نظرياً تخضع للدور المميز الذي يؤديه الرئيس علاوة على طابعه الشخصي والظروف السياسية.¹ إلا أنها صورة لا تنطبق على الحالة الجزائرية بين 1979 و1989، إذ أن هذه المجالات مثلت الفضاء الخاص للحزب الحاكم طيلة ثلاثة عشرة سنة.

الفرع الأول: مميزات المجال الحزبي المحفوظ

أساس التنظيم الدستوري للمجال الحزبي المحفوظ² يظهر من خلال مختلف المواد التي جعلت من حزب جبهة التحرير الوطني المحدد والموجه والمصمم للسياسة الخارجية الجزائرية وصانع القرار فيها.³ وسنقوم بقياس المجال الحزبي المحفوظ من خلال العناصر الآتية:

• **طبيعة السلطات:** اضطلعت جبهة التحرير الوطني في فترة الأحادية الحزبية بجميع السلطات في مجال توجيه، تصميم وإيقاف السياسة الخارجية الجزائرية، علاوة على ضمانها تنفيذ قرارات السياسة الخارجية الجزائرية من خلال آليات الرقابة الدستورية التي تحتازها بموجب دستور 1976 وحتى بعد التعديل الدستوري سنة 1979. فنلاحظ أن قبل 1989 كان حزب جبهة التحرير الوطني أهم محطة لصنع القرار السياسي الخارجية الجزائري، بحيث تمر توجهات السياسة الخارجية عبر مؤتمر الحزب واللجنة المركزية، في حين تتم متابعة قرارات السياسة الخارجية في إطار المكتب السياسي للحزب.⁴

• **حصريّة السلطات:** في فترة الأحادية الحزبية لا يوجد جهاز يضطلع بنفس السلطات في مجال صنع القرار السياسي الخارجي

¹ Carcassonne, Guy : *Art. Cit.*, p.p. 66-67.

² جميع المواد المتعلقة بخطط صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية تم الإبقاء عليها في التعديل الدستوري الذي أقيم سنة 1979.

³ Bedjaoui, Mohammed : *Art. Cit.*, p. 75.

⁴ أكد الرئيس الشاذلي بن جديد أن قرارات مؤتمر الحزب سيادية توضع في نفس مستوى الميثاق الوطني وهذا في خطابه خلال الاجتماع الأول للجنة المركزية للحزب في 06 مارس 1979. أنظر:

République Algérienne Démocratique et Populaire, *Discours du président Chadli Bendjedid, Président de la République, Secrétaire Général du Parti du Front de Libération Nationale 1979-1980, Op. Cit.*, p. 16.

الفصل الثاني: حركية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

أو ببعض منها غير حزب جبهة التحرير الوطني. ذلك أنها السلطة الوحيدة في البلاد في حين أن بقية الأجهزة وظائف وجدت لتنفيذ ما يصممه الحزب من توجهات عامة. هذه الحصرية تؤكدت مع مجيء الرئيس الشاذلي بن جديد الى سدة الحكم حيث أعاد للحزب خاصيته الأولية بعد أن صودرت منه الشرعية الدستورية لصالح الشرعية التاريخية التي أنتجت حركة جوان 1965.

• **عدم المسؤولية:** كما سبق توضيحه في إطار تعريف المصلحة الوطنية كنموذج عن التصور الجزائري للفضاء الدولي، فإن الممارسة الجزائرية في مجال الدولة القومية أنشأت منذ 1962 في ظل النظام الأحادي عدم تفرقة بين الحزب والدولة تصل الى حد تقديم الحزب على الدولة.¹ من هذا المنطلق، لم يكن الحزب مسؤولاً أمام أي جهاز في النظام السياسي الجزائري لأنه يمثل جوهر هذا النظام طبقاً لما حدده دستور 1976 وما صحبته من تعديلات الى غاية 1988.² على خلاف رئيس الجمهورية الذي كان مسؤولاً أمام مؤتمر الحزب أين كان يقدم تقاريره السياسية والمعنوية حول خيارات السياسة الخارجية الجزائرية؛ اللجنة المركزية التي يشرح أمام أعضائها المواقف والقرارات الخارجية؛ وجلسات المكتب السياسي التي تعرض فيها ملفات السياسة الخارجية ويُسأل عن قراراته فيها.³

الفرع الثاني: الواقع الإداري للمجال الحزبي المحفوظ

خصوصية منظومة صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري كبنية وحركية تكمن في الطابع الإداري-السياسي الذي يميزها. فعلى خلاف الأنظمة الأحادية في العالم وعلى رأسها النظام السوفياتي، لم تظهر في النظام السياسي الجزائري حدود بين أجهزة الحزب والأجهزة التنفيذية للدولة. وبالرغم من المجال المحفوظ الذي تمثله السياسة الخارجية الجزائرية للحزب دستورياً إلا أننا نشهد أولية للإداري على السياسي في صنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية⁴، يمكن تحديدها إجرائياً في:

○ تركيبة الحزب تضم العديد من قيادي الجهاز الإداري⁵ بمعنى أن رئيس الجمهورية/الأمين العام للحزب هو من يحدد توجهات السياسة الخارجية، ووزير الشؤون الخارجية العضو الدائم في المكتب السياسي له هو من يقدم بيان مفصل عن السياسة الخارجية ويحدد الملفات التي تتم دراستها ويقدم توصيات بشأنها يتبناها المكتب السياسي⁶، بالإضافة إلى أن العديد من السفراء كانوا أعضاء في اللجنة المركزية للحزب⁷؛

¹ Leca, Jean: "Parti et Etat en Algérie", *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Vol. 07, 1969, p.p. 13-14.

² التعديلات الدستورية لسنة 1988 غيرت من موقع الحزب الحاكم في هرم السلطة وأصبح يحمل تسمية الجبهة.

³ مقابلة مع وزير الشؤون الخارجية أحمد عطاق، بتاريخ: 02 أبريل 2013.

⁴ أكد محمد الشريف مساعديه في مقابلة له مع الاعلام العام الجزائري في أواخر سنة 1988 أن حزب جبهة التحرير الوطني لم يكن يوماً في السلطة بل كان حبيس سلطة الرئيس. هذه حقيقة تاريخية لا يمكن فيها فالرئيس هواري بومدين قام بتجميد عمله إلى حين آخر استتبر مع مجيء الرئيس الشاذلي بن جديد. أنظر: حوار محمد الشريف مساعديه مع الصحافة الجزائرية، في: أمحمد، عياشي: "سنوات الشاذلي بن جديد: 02 معركة التخلص من إرث بومدين .." الجزائر نيوز، 9 أكتوبر 2009، <http://www.djazairnews.info/bloknote/45625> 03 مارس 2013.

⁵ هذه التركيبة ترجع إلى المادة 102 من دستور 1976، لكن الممارسة عكست صيغة المادة إذ أن عمل الإداري دائم على عكس عمل عضو الحزب الذي يطرأ في اجتماعات أجهزته.

⁶ مقابلة مع وزير الشؤون الخارجية أحمد عطاق، بتاريخ: 27 مارس 2013.

⁷ بالرجوع إلى قائمة أعضاء اللجنة المركزية للحزب سنة 1979، نجدها تضم: الشاذلي بن جديد (رئيس الجمهورية)؛ محمد الصديق بن يحيى (وزير الشؤون الخارجية)؛ لخضر براهيم (المستشار الدبلوماسي لرئيس الجمهورية)؛ مصطفى لشرف، مسعود آيت شعلال، محمد بجاوي، محمد سخنون، ومحمد يزيد (دبلوماسيون) أنظر:

الفصل الثاني: حركية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

- إن لجنة العلاقات الخارجية للحزب لم تكن الجهاز الدائم المكلف بالسياسة الخارجية الجزائرية إنما هيئة مكلفة بتسيير العلاقات الخارجية للحزب، في حين أن وزارة الشؤون الخارجية هي التي كلفت بإدراة العلاقات الخارجية للدولة الجزائرية¹؛
- مشاريع لوائح المؤتمرات، دورات اللجنة المركزية وحتى بيانات المكتب السياسي تحضر على مستوى وزارة الشؤون الخارجية² تم تعرض وتنقح عند اجتماع هيئات الحزب.³

بالتالي نستنتج أن من ناحية الشكل (اللوائح والبيانات) والمضمون (توجهات السياسة الخارجية) كانت هناك أولية الجهاز الإداري مثلاً في وزارة الشؤون الخارجية وليس الهيئات المكونة للحزب. عن هذا الوضع نتج تداخل في ممارسة السلطات المتعلقة بصنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية بين الحزب والدولة، رغم أن المادة 101 من دستور 1976 أكدت على ضرورة الفصل بين مهام الحزب ومهام الدولة إلا أن الفصل بينهما كان غير ممكن لتواجد أعضاء المكتب السياسي على رأس جل الأجهزة الإدارية.⁴

الفرع الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية: بين مواقف الحزب وتوجهات الدولة

مع أن الدساتير والمواثيق الجزائرية حتى 1989 أكدت أن الحزب الحاكم هو أساس النظام الدستوري الجزائري،⁵ وأن الدولة لا تزيد عن كونها أداة عمل للأخير تقوم بتنفيذ استراتيجيته في شتى القطاعات.⁶ إلا أن ما يمنحه لنا التاريخ من عمق للتحليل يجعلنا نقر أن الواقع الممارساتي يخالف الحقائق الدستورية. وحتى لا نتمتع في تحليلات لا يسمح بها المقام يمكن رصد التناقض الدستوري/ الممارساتي عبر توجهات السياسة الخارجية الجزائرية منذ اعتلاء الرئيس الشاذلي بن جديد الحكم.

أكد وزير الشؤون الخارجية أحمد عطاف أنه "في الوقت الذي كان فيه الحزب يواصل تمسكه بالخطاب والتموقع الثوري كان رئيس الجمهورية قد شرع في إدخال تحولات كبرى على توجهات السياسة الخارجية للبلاد".⁷ في صلب هذه الشهادة يوجد تناقض بين الممارسة الخارجية للحزب وتوجهات الدولة (مجسدة في الجهاز التنفيذي) في الفضاء الدولي، إذ نلاحظ عبر تحليل بيانات وخطابات

Hubert, Michel, et autres : "Documents Algérie, 1979", *Art. Cit.*, p.p. 902-904.

¹ اجتماع الأحزاب المغربية في ذكرة مؤتمر طنجة، علاقات حسنة مع الأحزاب التقدمية والاشتراكية في أوروبا والعالم الغربي.
² وزارة الشؤون الخارجية تحرر خطابات رئيس الجمهورية ووزير الشؤون الخارجية في نفس الوقت، إلا أنها اختلفت في أسلوبها بين الحزب والدولة رغم وحدوية الحزب والدولة الظاهرة دستورياً. يمكن الاجابة عن هذا التناقض في الفرع اللاحق.

³ مقابلة مع وزير الاعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة عبد العزيز رحاني، بتاريخ: 28 نوفمبر 2012.

مقابلة مع وزير الشؤون الخارجية أحمد عطاف، بتاريخ: 17 مارس 2013.

⁴ يجب التنويه أن الحديث عن مجال حزبي محفوظ في الاتحاد السوفياتي كان فعلي، إذ أن توجهات السياسة الخارجية السوفياتية كانت تحدد على مستوى مؤتمر الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي PCUS والقرارات الخارجية تتخذ من قبل اللجنة المركزية وتنفذ من قبل المكتب السياسي Politburo، إذ أن الحزب كان السلطة السوفياتية الفعلية حتى 1989، وهو واقع غائب تماماً في الجزائر. أنظر:

⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: *الجريدة الرسمية (الميثاق الوطني)*، العدد 61، السنة 13.30 يوليو 1976، ص 905.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: *الجريدة الرسمية (الميثاق الوطني)*، العدد 07، السنة 23، 16 فبراير 1986، ص 170.

⁶ جاء في الميثاق الوطني لسنة 1976 أن الدولة الجزائرية هي: "القاعدة المادية للاشتراكية... وأنها "تعبير صادق عن تطورات العمال والفلاحين، والحامية للجماهير الشعبية، فإنها تتنهم وسائل المساهمة في تسيير الشؤون العمومية"... وأنها "بتأسيسها للديمقراطية الاشتراكية تضمن الحرية الحقيقية". نلاحظ أنه خلافاً للحزب الذي يعتبر دعامة الهيكل السياسي الجزائري فإن الدولة وسيلة للمشاركة الشعبية في الحياة السياسية وتنفيذ مقررات الحزب. أنظر:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: *الجريدة الرسمية (الميثاق الوطني)*، العدد 61، السنة 13.30 يوليو 1976، ص.ص 911-912.

⁷ مقابلة مع وزير الشؤون الخارجية أحمد عطاف، بتاريخ: 27 مارس 2013.

الفصل الثاني: حركية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

السياسة الخارجية الجزائرية الصادرة عن الحزب والدولة (رئيس الجمهورية، وزارة الشؤون الخارجية) هوة بين المقاربتين.

فمن جهة، نجد أن الحزب حافظ على خطاب مبدئ راديكالي تجاه منظومة العلاقات الدولية والوحدات الدولية¹ إذ أن التوجه السياسي الخارجي الثوري لازال قائماً.² ومن جهة أخرى، فإن الخطابات الرسمية لرئيس الجمهورية ووزير الشؤون الخارجية حتى وإن حافظت على التوجه التغييري إلا أنه فقد طابعه الأيديولوجي القطعي وأخذ صورة أكثر اعتدالاً³ تظهر في:⁴

✓ الرغبة في تحسين الصورة الدولية للجزائر عبر نزع شوائب الصراع مع المنظومة الدولية التي برزت خلال المرحلة الثورية؛

✓ إعادة توازن العلاقات الجزائرية مع الشرق والغرب على حد سواء، حتى لا تبقى الجزائر حبيسة المواجهة القطبية عبر فتح حوار سياسي مع الولايات المتحدة الأمريكية⁵ والتقارب مع دول أوروبا الغربية⁶؛

✓ التخفيف من آثار الأيديولوجية على صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري وإعطائها صبغة عقلانية، وتفضيل أسلوب التواصل والحوار.

عند محاولة شرح هذه الازدواجية نجد أنها في صميم ممارسة الرئيس للحكم إذ أنه عملياً أبدى رغبة التغيير لعدم توافق سياساته الشخصية مع التوجه الأيديولوجي الذي دام قرابه العقدين. وفي المقابل، أكد في إدلاءاته غداة اعتلاءه سدة الحكم أنه يحاول الحفاظ على مكتسبات البومدينية، ولا يمثل سوى استمرارية لنفس النهج الأيديولوجي⁷، والتأكيد على هذه الاستمرارية يمر عبر الحفاظ على التوجه الحزبي الثوري.⁸ بالتالي، لا يمثل تحرير الخطابات الوزارية والرئاسية والبيانات السياسية الحزبية بأسلوب مختلف من قبل وزارة الشؤون الخارجية تناقضاً بقدر ما يعبر عن إرادة سياسية في تغيير مستتر.

¹ تصنيف الدول الصديقة، الدول الشقيقة، الدول المعادية، الدول العدو تم التطرق إليه في الفصل الأول/ المبحث الثاني يظهر بوضوح في بيانات المكتب السياسي للحزب وخطابات الرئيس الشاذلي بن جديد.

² إذ أن الحزب بقي حتى 1989، ورغم كل التحولات الدولية وتغيير توجهات السياسة الخارجية الجزائرية ذاتها، يندد بالإمبريالية ويدن الأنظمة الرجعية والعميلة في العالم الثالث.

³ عند المقارنة بين خطاب الرئيس هواري بومدين في الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة سنة 1974 وخطاب الرئيس الشاذلي بن جديد في قمة كانكون سنة 1981 نلاحظ أن أسلوب الخطاب الأول حاد رافض تماماً للوضع الدولي القائم ويرجع الخلل فيه مباشرة إلى الاستعمار والإمبريالية التي تعد الليبرالية والرأسمالية صورها الجديدة. في حين أن الخطاب الثاني أقل حدة إذ يرجع مشاكل الدول العالم ثالثة إلى دور الشركات متعددة الجنسيات في استنزاف الثروات واستغلال القوى العاملة عبر العالم، الذي يجب تجاوزه من خلال مفاوضات شاملة. أنظر:

Discours du président Houari Boumediene à l'Assemblée Générale Extraordinaire des Nations Unis le 9 avril 1974, *Art. Cit.*, p.p. 681-696.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد 15 جاني - 31 ديسمبر 1981 نفس المرجع، ص 151.

⁴ مقابلة مع وزير الاعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة عبد العزيز رحاني، بتاريخ: 28 نوفمبر 2012.

مقابلة مع وزير الشؤون الخارجية أحمد عطاق، بتاريخ: 27 مارس 2013.

⁵ في هذا الاطار جاءت الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الشاذلي بن جديد الى كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد أكد مرة أخرى رغبة الجزائر في اقامة علاقات جيدة مع كل الدول على حد سواء في الكلمة التي ألقاها في الولايات المتحدة الأمريكية. أنظر:

Toasts at the State Dinner for President Chadli Bendjedid of Algeria, April 17, 1985, in: <http://www.reagan.utexas.edu/archives/speeches/1985/41785e.htm>, accessed: January 16th, 2013.

⁶ Ait Chaalal, Amine : *Art. Cit.*, p. 69.

⁷ Junqua, Daniel : "Interview du président Chadli Bendjedid", *Journal Le Monde*, le 04/11/1979, *Op. Cit.*, p. 65.

⁸ يرجع بعض المحللين توجه الرئيس الشاذلي بن جديد لتغليب ممارسته للحكم وإعطائها طابع الشرعية إلى تخوفه من الأجنحة التقدمية والمحافظلة في الدولة. وقد تأكدت فعالية هذا التخوف مع المؤتمر الخامس للحزب سنة 1984 أين تم اقتراح نهج مغاير للعمل صراحة وبرنامج تعديل مؤسساتي يتجه أكثر نحو ليبرالية التنظيم والممارسة، تم رفضها صراحة لصالح الحفاظ على التوجه الاشتراكي والتنظيم السياسي الأحادي. أنظر:

Rouzeik, Fawzi : *Art. Cit.*, p.p. 575-578.

المبحث الثالث: حركة صنع القرار في دستور 1989: المجال الرئاسي المحفوظ

شهد نمط صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري العديد من التحولات الدستورية مع مطلع سنة 1989. مثلت هذه التحولات إطاراً محفزاً للتغيير في السياسة الخارجية الجزائرية (Foreign Policy Change) إذ تم الانتقال من مرحلة إعادة توجيه السياسة الخارجية الجزائرية مع متطلبات الفترة المعاشية، الى التوجه نحو نشاطات ومواقف تعبر أكثر عن شخصية القائد السياسي، الى التغيير التام في صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري على مستوى المنظومة.

على أساس هذا التحول، عرفت الجزائر نمط قرارى مغاير وُجد على أنقاض النمط الأحادي الذي سبقه، ولم ينتج بعد صدمة خارجية أو حسب تأييد وضغط الأجهزة البيروقراطية -كما حددته نظرية التغيير في السياسة الخارجية- بل اقتصر على تعريف رئيس الجمهورية للسياسة الخارجية وإعادة تنظيم البناء الداخلي، بالتالي مثلت نهاية الثمانينات من القرن الماضي مرحلة حاسمة في تاريخ السياسة الخارجية الجزائرية. نقلت الممارسة السياسية الجزائرية من مجال حزبي محفوظ إلى مجال رئاسي محفوظ. ونسعى عبر هذا المبحث التعمق في مكانة كل وحدة في المسار القرارى وأهمية دورها

المطلب الأول: التفاعل بين المؤسسات الرسمية في مسار صنع القرار¹

يتطلب صنع القرار السياسي الخارجي اتباع مراحل محددة لا يمكن تجاوز احداها، في صلبها تنشط مؤسسات دستورية إلزامية لأن القرار لا يتمخض دون مشاركتها. وقد مكنتنا المساهمات النظرية لمدرسة تحليل السياسة الخارجية (FPA) من فهم عمل هذه المؤسسات في إطار تفاعلي. ذلك تطبيق نموذج المسار البيروقراطي أو طرح نموذج السياسات الحكومية يمكننا من فهم حركة العلاقة بين مختلف الوحدات الرسمية لصنع القرار السياسي الخارجي الجزائري.

الفرع الأول: رئيس الجمهورية: حصريّة الصلاحيات

جاء دستور 1989 فاتحاً للنظام السياسي الجزائري مؤسساً لصلاحيات لا محدودة لرئيس الجمهورية في مجال السياسة الخارجية إذ انتقلت كل الصلاحيات الحزبية إلى الرئيس. وللتأكد من توفر مجال رئاسي محفوظ نوضح توافقه مع المميزات التالية:

- **الأولية:** جعل دستور 1989 لرئيس الجمهورية سلطات موسعة في مجال صنع القرار السياسي الخارجي لا تضاهيه فيها باقي السلطات. إذ يقوم بتحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية، تعريف المصلحة الوطنية وتكييفها مع القضايا الدولية المطروحة، اتخاذ القرار بشكل فردي، وتنفيذه. وأن المرات الوحيدة التي تم تقليص سلطته تتعلق ببعض المعاهدات الدولية والاعلان عن

¹ لن نقوم بدراسة دور المجلس الأعلى للأمن في حركة صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري بين 1989 و1992 لأنه لم يكن سوى جهاز استشاري اجتمع مرة واحدة في تلك الفترة لدراسة قضية الصحراء الغربية، وهو ما يعكس تغييره التام من الحركة المستديرة لصنع القرار في الجزائر.

حالة الحرب، لصالح البرلمان.¹

• **عدم المسؤولية:** حمل تغيير النظام السياسي الجزائري تغيب تام للحزب الواحد، تعويضه بالتعددية السياسية واستئثار رئيس الجمهورية بجميع السلطات في مجال السياسة الخارجية. وهو ما يعني أنه غير مسؤول أمام أي جهاز آخر حسب أحكام الدستور التعددي. وقد أصبح رئيس الجمهورية بهذا ينفرد بالصلاحيات التي كانت من اختصاص الحزب الحاكم دون غيره، وأصبح دافع الدولة ومصالحها العليا مجاله الخاصين.

• **غياب الرقابة:** بما أن الدستور أسس لعدم مسؤولية الرئيس في مجال السياسة الخارجية، فإنه لم يضع تدابير رقابية على السلطات الموسعة لرئيس الجمهورية. فحتى حق البرلمان في فتح نقاش حول السياسة الخارجية، فإنه يخضع وزير الشؤون الخارجية والحكومة لا الرئيس، وخاضع لموافقة هذا الأخير. وهذا على خلاف ما عُرف إلى غاية سنة 1989 من رقابة حزبية على نشاط رئيس الجمهورية.

نلاحظ في هذا الصدد أن صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري انتقل من مجال حزبي محفوظ إلى مجال رئاسي محفوظ. إذ أن مع تحول جميع الصلاحيات الحزبية لرئيس الجمهورية أصبح هذا الأخير مركز التفاعلات الحادثة في مجال السياسة الخارجية الجزائرية. وقد حددت مدرسة تحليل السياسة الخارجية هذه التفاعلات في مسارين:

o مسار فوقي-تحتي: (Top Down process) يكون فيه القرار السياسي الخارجي من إملاء رئاسي بحث، ويكون فيه دور الجهاز الإداري عرض صيغة تطبيقية للقرار²

o مسار تحتي-فوقي: (Bottom Up process) يحضر القرار السياسي الخارجي في صرح الجهاز التنفيذي، ويقوم رئيس الجمهورية إما بالاطلاع فقط على القرار، أو إقراره إذا كان القرار يتطلب ذلك (أنظر الجدول رقم 02)

أما التفرقة بين هذان الوجهان للمسار القرار فسوف نقوم بتوضيحها في خضم تحليل أدوات صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري في الفصل الثالث من الدراسة. مع العلم أن المسار تحتي-فوقي يمثل القاعدة العامة التي يرب بها القرار السياسي الخارجي الجزائري، وأن الاملاءات الفوقية ما هي إلا استثناء.

الفرع الثاني: الرقابة البرلمانية الحزبية

مما لا شك فيه أن دور البرلمان الجزائري منذ الاستقلال راح يتضاءل عبر الدساتير. فالمقارنة بين مكانة الجهاز التشريعي في

¹ على خلاف النظام الأمريكي الذي قام على ثنائية المراقبة والضبط Check and Balance قام النظام الجزائري على هيمنة السلطة التنفيذية. وحتى في دستور 1976 كانت الهيمنة واضحة على الوظيفة التشريعية وتظهر في سلطة حل المجلس الشعبي الوطني الذي يحظى بها الرئيس إذ تخول المادة 163 من الدستور لرئيس الجمهورية سلطة حل المجلس الشعبي الوطني إذا رأى ضرورة ذلك من خلال جمع أعضاء الحكومة بقيادة الحزب، وهو قرار لا يخضع إلى أي رأي أو موافقة من جهة أخرى. في حين أن رئيس الجمهورية ليس مسؤولاً بأي حال من الأحوال أمام المجلس. انظر: Mameri, Khelfa: *Op. cit.*, p. 110

² هذا المسار عرف حتى في فترة الأحادية الحزبية في الجزائر وكان قائماً على طلب الرئيس الشاذلي بن جديد تطبيق قرارات اتخذها بشكل سيادي.

الفصل الثاني: حركية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري بين دستوري 1963 و1976 تحيل إلى أن الأخير انتزع العديد من الصلاحيات الرقابية للبرلمان.¹ إذ أن دستور 1989 كرس لدور برلماني جزئي عبر التدابير التي حددها. هذا الدور يتلخص في:

تضييق مجال التدخل في الاتفاقيات الدولية: حصر البرلمان في نطاق الموافقة للاتفاقيات الدولية. وتظهر حدود هذا الدور في:

- **مضمون القرارات الخارجية:** فدارس السياسة الخارجية يعرف من الوهلة الأولى أن الدولة في فضاءها الخارجي لا تقوم بعقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، وجل نشاط الدولة الخارجي يتكون من مواقف، مبادرات، توجهات حول قضايا دولية لا تأخذ صورة الاتفاق. إلا أن نص الدستور أقصى المراقبة البرلمانية من كل قرار سياسي خارجي لا يأخذ شكل اتفاقية. ومن الأمثلة على قرارات هامة لم يراقب البرلمان مسارها نجد: المواقف الجزائرية من قضية الصحراء الغربية²، فتح الحدود وإعادة بعث العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، والانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (GATT).³
- **الميادين الانتقائية للدور البرلماني:** إذ حددت المادة 122 من دستور 1989 خمس ميادين للموافقة البرلمانية هي اتفاقيات الهدنة، ومعاهدات السلم والتحالف والاتحاد، والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة، ويقانون الأشخاص، والتي تترتب عليها نفقات غير واردة في الميزانية. وهو ما حصر دور البرلمان في دراسة اتفاقيات حقوق الانسان ابتداءً من 1989. في المقابل، لم تمر اتفاقيات هامة كان لها آثار سياسية/أمنية واقتصادية بموافقة البرلمان، مثل: معاهدة حضر الأسلحة النووية (TNP) التي لا تدخل ضمن قائمة ميادين المراقبة، المفاوضات مع صندوق النقد الدولي (منذ 1988 في محادثات سرية)⁴
- **التأويل السياسي لمجال التدخل:** إن المجالات الخمس المحددة من قبل الدستور التعددي وإن أزلت الغموض عن معنى الاتفاقيات السياسية، فإن دور البرلمان بقي خاضعاً إلى تأويل الجهاز الإداري في العديد من القضايا، وهو تأويل يظهر في كل ما يخص النفقات الإضافية. ففي حالة ما إذا احتاج هذا الجهاز إلى الاستناد على موافقة البرلمان، يعرض القرار عليه باسم الحاجة إلى نفقات خارج الميزانية. وإذا لم ير ضرورة ذلك يفرغ محتواها مما يجعل البرلمان محطة ليس من الضروري التحصل على إقرارها. ومن بين القضايا التي تطلبت من الجزائر مصاريف ولم تعرض أمام البرلمان نجد: دعم القضية الفلسطينية، قضية الصحراء الغربية.

فتح نقاش حول السياسة الخارجية: عن طريق تقديم طلب للاستماع لبيان حول قضية بعينها أو توجهات السياسة الخارجية عامةً. إلا

¹ أعطى دستور 1963 العديد من السلطات للمجلس الوطني، إذ جاء في بابه الخامس أن هذا المجلس يعبر عن الإرادة الشعبية التي تجعل منه هيئة سيادية. كما حدد الدستور المعنى أن رئيس المجلس هو الشخصية الثانية بعد الرئيس لديه العديد من الصلاحيات ما يمكنه من مراقبة النشاط الحكومي وهي: الاستماع إلى الوزراء داخل اللجان المكونة له، المسألة الكتابية والمسألة المباشرة مع مناقشة الجواب أو لا. أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 08 سبتمبر 1963، من المادة 27 إلى المادة 38.

² في الواقع هذه القضية عرضت مرة واحدة أمام مجلس الثورة الهيئة التشريعية بين 1965 و1978 للدراسة والمناقشة. أنظر بلحاج صالح: مرجع سابق، ص.

³ أكد عبد العزيز رحابي وزير الاعلام والنطاق الرسمي باسم الحكومة أن مثل هذه الملفات الهامة سواء كانت سياسية، أمنية أو اقتصادية كان يلجأ فيها الرئيس الشاذلي بن جديد إلى قنوات شبه دبلوماسية la para diplomatie عن طريق إرسال رجال ثقة ليسوا بالضرورة سفراء أو دبلوماسيين. مقابلة بتاريخ: 28 نوفمبر 2012.

⁴ اقتصر دور البرلمان بهذا الشكل خاضع إلى تبني المقاربة الحصرية له فيما وجد تاريخياً من أجله في إطار لا ضرائب بلا تمثيل No taxation without representation أي أن البرلمان الجزائري قائم على مراقب كل ما يمس الميزانية الوطنية ولا يهتم بما ليس أثر مباشر عليها، كما يتدخل في كل ما يحتاج إلى إثبات وجود إجماع وطني حوله. فرغم أهمية الأمثلة المقدمة سواء بالنسبة للأمن الوطني أو للاقتصاد إلا أن الدستور سنة 1989 لم يخول للبرلمان صلاحيات فيها، خلافاً لدستور 1963. أنظر:

Sadi, Nacer-Eddine : La privatisation des entreprises publiques en Algérie, Objectifs, Modalités et Enjeux, L'Harmattan, Paris, 2005, p.p. 48-50.

أن هذه الصلاحية خاضعة لأمرين هما:¹

- طلب المناقشة هذه يتم إما عبر طلب من رئيس الجمهورية، أو بطلب من رئيس المجلس الشعبي الوطني. ولم يسبق في الجزائر أن قام بذلك سواء كان بطريقة شفوية أو كتابية إلا في حالة غزو الكويت من قبل العراق.
- بعد المناقشة يصدر المجلس الشعبي الوطني بيان أو توصيات بخصوص الملف المطروح أو السياسة الخارجية عامة. ومن الناحية القانونية هذا البيان غير ملزم، بل يقدم إلى رئيس الجمهورية ليتعامل معه بالطريقة التي يراه المثل.

■ **دراسة ميزانية وزارة الشؤون الخارجية:** لعلها المناسبة الوحيدة التي يصبح فيها للسلطة التشريعية وللجنة الشؤون الخارجية حق النظر في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية. إذ غالباً ما يتحين الممثلون الفرصة لمناقشة السياسة الخارجية ذاتها، ويصبح وزير الشؤون الخارجية مسؤولاً عن تقديم تبريرات حول القرارات المتخذة والمواقف الدولية للجزائر. بالمثل عندما تقوم لجنة الشؤون الخارجية بدراسة ميزانية القطاع لا يهتم النواب بالميزانية بقدر ما يهتمون بملفات السياسة الخارجية.²

وعليه، نلاحظ أن دور البرلمان في الحركية التعددية تم تضيقه أكثر فمن جهة أصبح تدخله في مجال صنع القرار السياسي الخارجي محصوراً في الاتفاقيات الدولية. ومن جهة أخرى خاضعاً للإرادة السياسية والمؤسساتية في ترجمة مضمون الاتفاقيات إما في اتجاه التحصل على تصديق البرلمان أو اتجاه عدم إتمامه فيها. إلا أن النواب غالباً ما يهتمون الفرص الدستورية المسموحة لهم لدراسة ملفات السياسة الخارجية الجزائرية عامة. فعند التصديق على الاتفاقيات الدولية يهتمون أكثر بتوجهات السياسة الخارجية والقرارات المتخذة في فترة محددة، وعند مناقشة الميزانية الخارجية للدولة يقومون بفتح نقاش غير رسمي حول السياسة الخارجية.

الفرع الثالث: الرقابة القضائية المحدودة

إن السائد في الممارسة الجزائرية هو غياب تدخل هذا السلطة القضائية في مجال السياسة الخارجية للأسباب التالية:

- **دراسة دستورية الالتزامات الدولية للجزائر:** لا يستطيع المجلس الدستوري المبادرة بها لأنه ليس جهاز سيادي في مجال السياسة الخارجية. إذ تفقّل صلاحياته الرقابية من قبل رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الشعبي الوطني. ولم يحدث وطلب رئيس المجلس من المجلس الدستوري دراسة لمطابقة المعاهدات الدولية المبرمة مع الدستور الجزائري، لضيق مجال اختصاصه بالنسبة لها³؛
- **دستورية المعاهدات الدولية متعددة الأطراف:** تتم دراستها على مستوى الأجهزة الإدارية المختصة. وفي حالة ما إذا تعارضت تدابير المعاهدة مع الدستور الجزائري يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتجنب التعارض، إما عن طريق الاعلان عن تحفظات أو بيانات تفسيرية.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1989، المادة 121.

² مقابلة مع وزير الشؤون الخارجية أحمد عطف، بتاريخ 02 أبريل 2013.

³ Bedjaoui, Mohamed: *Art. Cit.*, p. 73.

الفصل الثاني: حركة صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

وغالباً ما تكون هذه المعاهدات مرتبطة بالمستوى الداخلي¹ مثل: اتفاقيات حقوق الطفل والمرأة التي أعلنت فيها الجزائر عن بيانات تفسيرية، والاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي تحفظت فيها عن كل ما يخالف القانون المدني الجزائري.²

○ **دستورية الاتفاقيات الثنائية:** تقوم إدارة الشؤون القانونية التابعة لوزارة الشؤون الخارجية بمتابعة المفاوضات سواء قامت بها وزارة الشؤون الخارجية أو أحد الوزارات التقنية. وقبل عرضها على مجلس الحكومة للموافقة تقوم الأمانة العامة للحكومة بالتأكد من دستورتها. وهذه البنية الرقابية هي التي تقوم بعلق الباب أمام طعن المجلس الدستوري للاتفاقيات الدولية حتى 1992.³

المطلب الثاني: دور الجهاز التنفيذي في حركة صنع القرار السياسي الخارجي

سبق وأن وضحنا في المبحث الأول من هذا الفصل أن قرارات السياسة الخارجية لا تخص في مجملها المصلحة الحيوية الجزائرية ولا تتخذ كلها في أعلى مستويات الهرم السياسي الجزائري. ففي الجزائر، مثلما هو الحال في كل دول العالم، لا يهتم رئيس الجمهورية بكل ملفات السياسة الخارجية ولا يبرر القرار عبر القنوات المحددة له دستورية. لهذا الغرض ورغم التغييب الدستوري لدور الجهاز التنفيذي فإننا نحاول توضيح المكانة الفعلية التي يحتلها في مسار صنع القرار. وعليه نسعى إلى تبين الدور الفعلي للحكومة والمهام التي يقوم بها الجهاز الإداري رغم عدم إيضاح الدستور لها.

الفرع الأول: الدور الحكومي: بين الفعلية والأهمية

إن فعالية الدور الحكومي في صنع القرار السياسي الخارجي تظهر في المجالات السياسية السفلى أي الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. فالغالب على قرارات السياسة الخارجية بالنسبة لكل الدول هو الجانب الاقتصادي بمفهومه الواسع،⁴ عندما لا تواجه الأخيرة تهديداً لأمنها وسلامتها الإقليمية.⁵ وعلى الرغم من غياب إجراءات دستورية تحدد صراحة مواقع تدخل الحكومة في صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري⁶ يمكن تلخيص هذه الفعلية في ميكانيزمات المساهمة في حركة صنع القرار من خلال ما يلي:

● **آلية المشاركة:** تتم في مستويين أولهما عند تعيين الحكومة تقدم هذه الأخيرة برنامجها الذي تحدد فيه أهدافاً عامة للسياسة الخارجية.⁷ كما تخول لمتختلف الوزارات المشاركة في مجال اختصاصها. والعلاقات الثنائية التي تربط الجزائر مع دول أخرى في

¹ وهنا نتأكد مرة أخرى نظرية اللعبة لروبرت بوتنام. إذ تأخذ الدول الضعيفة بعين الاعتبار في التزاماتها الدولية احتياجات فضاءها الداخلي في كل ما هو مجتمعي: اقتصادي، ثقافي، اجتماعي، ديني.

² "Convention relatif aux droits de l'enfant 1989", *Revue Algérienne des Relations Internationales*, n° 20/21, 1990-1991, p.p. 141-165.

³ مقابلة مع وزير الشؤون الخارجية أحمد عطاق، بتاريخ 02 أبريل 2013.

⁴ بقصد هنا كل المجالات الاقتصادية والشبه الاقتصادية: المالية، الطاقة، التقنية، الاجتماعية، الثقافية، ... الخ.

⁵ Doeser, Fredrik : "Domestic Politics and Foreign Policy Change in Small States: The Fall of the Danish Footnote Policy", *Cooperation and Conflict*, Vol. 46, No. 2, 2011, p.p. 222-225.

⁶ ارجع إلى الفصل الأول المبحث الثالث.

⁷ أكد أحمد عطاق وزير الشؤون الخارجية بالنسبة للبرنامج الحكومي "أنه مشروع يرفع مسبقاً لرئيس الجمهورية قصد الحصول على تزكيته قبل تقديمه أمام البرلمان"، عامةً يقوم الرئيس بالموافقة على ال، مقابلة بتاريخ 02 أبريل 2013.

الفصل الثاني: حركية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

مجالات تقنية تعقدتها الوزارات المختصة بالمشاركة مع وزارة الشؤون الخارجية (أنظر الجدول رقم 02)، بالإضافة إلى دراستها لكل الاتفاقيات الدولية التي تعقدتها الجزائر وكل المعاهدات التي تنظم إليها؛ وثانيها فرضتها العولمة لأنها جعلت من الاقتصاد قاعدة انطلاق الدول في تعاملها مع محيطها الدولي. إذ أن التعامل الجزائري مع الدول والمؤسسات الدولية أصبح يغطي عليه الطابع الاقتصادي وعليه فإن تدخل الجهاز الحكومي في صنع القرار أصبح ضروري.¹

● **الآلية المداولة:** عند اجتماع مجلس الوزراء يقدم وزير الشؤون الخارجية مداخلة حول السياسة الخارجية، لإعلام مجلس الحكومة حول التطورات الدولية، إلا أن أعضاء الحكومة لا يبادرون بمناقشة ما قدمه وزير الخارجية من مداخلة دون إذن من رئيس الجمهورية (أنظر الملحق رقم 02).²

● **آلية العضوية:** رئيس الحكومة عضو في المجلس الأعلى للأمن يشارك في كل فعالياته. فحتى إن كان دور هذه الوحدة الرسمية استشاري إلا أن تواجد رئيس الحكومة في بنيتها يسمح له من المشاركات في مناقشة مواضيع الأمن الوطني والسلامة الإقليمية.³ إن قراءة فعلية الدور الحكومي بهذا الشكل لا توحى بأهميته، فالتصويت داخل المنظمات الدولية التقنية يكاد يكون روتينياً في كل الأحوال. وأهداف السياسة الخارجية التي تدوّن حكومياً عامة، مثلما بقيت مناقشة السياسة الخارجية داخل الصرح الحكومي خاضعة لإرادة الرئيس. ولتكشف أهمية هذا الدور يمكن الاستناد إلى الجانب الهيكلي والجانب الجوهري كآلي:

✓ **هيكلياً:** كل قرار سياسي خارجي يستند إلى القدرات الوطنية من أجل تنفيذه.⁴ فلا يمكن اتخاذ أي قرار دون توفر قاعدة مادية تسمح تعبئتها من تحقق الأهداف المرجوة. هذه القاعدة المادية وتلك القدرات الوطنية تقوم بتوفيرها الحكومة⁵؛

✓ **ضمنياً:** القرار السياسي الخارجي لم أمني سياسي في أغلب الحالات، فعصر العولمة شجع الترابط الاقتصادي بين الدول وجعل منه جوهر نشاطها الخارجي، وعليه أصبح التدخل الحكومي أمراً لا بد منه. وقد أكد أحمد عطاف وزير الشؤون الخارجية أن الأغلبية الساحقة من قرارات السياسة الخارجية الجزائرية هي ذات بعد اقتصادي لا سياسي أمني.⁶

¹ بالنسبة للمشاركة في المنظمات الدولية نجد مثلاً: وزارة الفلاحة هي التي تقر في منظمة الأغذية والزراعة FAO في حين أن وزارة الصحة هي من تشارك في منظمة الصحة العالمية. أما الاتفاقيات التي عقدها الجزائر سنة 1988 نلاحظ أن مضمونها كان ذو طابع اقتصادي بمعناه: المالي، التقني، العمري، الطاقوي، العلمي، الجمركي، الثقافي، السياحي. وهذا كان مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية CEE، ليبيا، البرازيل، بلغاريا، جمهورية غانا، الأوروغواي، البيرو. أنظر:

Conventions et Accords Internationaux Ratifiés par l'Algérie au cours de l'année 1988, *Revue Algérienne des Relations Internationales*, n° 13, premier trimestre, 1989, p.p. 157-164.

² أدلى المستشار الدبلوماسي لرئيس الجمهورية عبد القادر طفار أن الدور الحكومي كان جد نشط نظراً للرغبة السياسية الواضحة في اتخاذ القرارات بطريقة جاعية والاحاطة بكل الآراء خاصة وأن القرارات الجزائرية في تلك الفترة كان جليها تقني. مقابلة بتاريخ: 19 نوفمبر 2012

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **دستور 1989**، المادة: 168.

⁴ Roskin, Michael G.: *Op. Cit.*, p. 50.

⁵ لعل توفير الحكومة لكل احتياجات القرار يؤكد لنا مرة أخرى أن وزارة الشؤون الخارجية في منأى عن توجه نحو البرلمان للحصول على ميزانية إضافية.

⁶ يمكن التأكد من هذا بالنظر إلى أن: الاهتمام الجزائري منذ بداية الثمانينات كان تجاوز التخلف العالم ثالثي بأساليب متعددة وفي إطار مفاوضات شاملة تناولت: التغذية والفلاحة وانتقال التكنولوجيا. المفاوضات حول سعر البترول والغاز قبل 1986 كانت تتم في وزارة الطاقة مع الشركاء الأجانب، وأنه تم تسببها بعد هذا التاريخ بسبب الأزمة وانتقلت إلى وزارة الشؤون الخارجية. اتفاقية التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية CEE والجزائر اهتمت بها الحكومة لا وزارة الشؤون الخارجية وحدها. مثلما كان التعاون مع صندوق النقد الدولي والانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة ملفات تسييرها الحكومة.

الفرع الثاني: دور الجهاز الاداري

أسست وزارة الشؤون الخارجية كجهاز إداري مسؤول عن السياسة الخارجية ولا يهتم سوى بإدارة العلاقات الخارجية للدولة مع الخارج. ففي الجزائر وبتفويض من رئيس الجمهورية، تسهر على تنفيذ قرارات السياسة الخارجية، إدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الخارجية الجزائرية، وهو ما يدور حول الدفاع عن المصلحة الوطنية والترويج لنظرة والمواقف الجزائرية في الخارج.¹ وبما أن قرارات السياسة الخارجية الجزائرية، بسبب تعقيد العلاقات بين الدول وتشابك المصالح ومجالات التعاون، أصبحت لا تتضمن حصراً المجالات السياسية والأمنية التي يعبر عنها تكامل وزارتي الشؤون الخارجية والدفاع²، بل تتضمن كل أنواع الاقتصادية، الاجتماعية، التقنية، الثقافية. فإن الجهاز الاداري الجزائري بالنسبة لصنع القرار السياسي الخارجي بات يضم إلى جانب وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الدفاع كل الوزارات التقنية الأخرى التي تساهم في صقل القرار الخارجي الجزائري في مجال اختصاصها. ويتلخص إذا دور الجهاز الاداري في أربعة محام تدخل في صميم نموذج الفاعل العقلاني لغراهم آليسون G. Allison وهي:³

➤ جمع المعلومات والتأكد من صحتها؛

➤ تحليل المعلومات بدقة؛

➤ وضع الخيارات الممكنة؛

➤ تقديم توصية بالخيار الأمثل.⁴

ومما لا شك فيه، أن دور الجهاز الاداري يصبح بالغ الأهمية، خاصة في القرارات الحيوية بالنسبة للمصلحة الوطنية الجزائرية، عبر التحليل التي يقوم بها للمعلومات المتحصل عليها والتي تؤثر على وضع البدائل الممكنة والخيار الأمثل بالنسبة للوضع القائم. وأكثر منه يؤثر هذا الجهاز من خلال توصياته لرئيس الجمهورية التي غالباً ما يتبعها.

نستخلص مما سبق أن دور الجهاز التنفيذي بمكونه الحكومي والاداري هام جداً في حركية صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري. وبالرغم من عدم إدراج الدستور الجزائري لمهامه الخاصة في السياسة الخارجية، واهتمامه بوحدة أخرى (المجلس الدستوري، والمجلس الأعلى للأمن)، فإن الممارسة السياسية فرضت مساهمته المركزية في مسار صنع القرار الجزائري، ومكنته من آليات التأثير على صيغة القرار ذاته.

المطلب الثالث: حركية صنع القرار: مجال مفتوح/مجال محفوظ

في مواجهة الوضع الأحادي الذي استمر دستورياً 13 سنة، مثل دستور 1989 بداية الانفتاح السياسي في الجزائري

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد : 79 المنشورة في: 1 ديسمبر 2002. أنظر: مرسوم رئاسي رقم: 403-02 المحدد لصلاحيات وزارة الشؤون الخارجية.

² Balzac, Thierry : "Qu'est-ce que la sécurité nationale", *Revue Internationale et stratégique*, n° 52, 2003, p. 40.

³ Mintz, Alex, DeRouen, Karl: *Op. Cit.*, p. 57.

⁴ يتم توضيح هذه العناصر في المبحث الثالث-الفصل الثالث من الدراسة.

الفصل الثاني: حركية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

ودمقرطة أجهزة الحكم ومنه أجهزة صنع القرار. إذ أصبح صنع القرار السياسي الخارجي يشير إلى مسار تقوم فيه السلطة العامة بإشراك وحدات مُمثلة لمختلف القوى الاجتماعية في البلاد، وفتح المجال لكل المهتمين به بهدف ضمان أكبر قدر من الاجماع حوله. وهي مسارات تتطلب قدر عالي من الشفافية لتفعيل آلية التشاور البناء. ومنه، نحاول في هذا المطلب توضيح ما إذا كان فتح المجال السياسي لمشاركة وحدات غير مؤسساتية أمر فعلي، كما نسعى إلى تبيين واقع المجال الرئاسي المحفوظ.

الفرع الأول: واقع المجال المؤسساتي المفتوح:

بالرجوع إلى ما قمنا بتوضيحه في إطار الوحدات المكونة لبنية صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري نجد أن هناك تعددية بنوية فعلية. وقد أكد يحيى زوبر أن الانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر بعد 1989 سمح إلى غاية 1991 من ظهور معارضة حقيقية في الديناميكية الداخلية.¹ على العكس من ذلك لا يمكن تأكيد أن الانفتاح النظامي أثر على ديناميكية صنع القرار الخارجي، لأن الأخيرة انتقلت من الاطار الحزبي/المؤسساتي المغلق إلى الاطار الرئاسي/الفردى. بالتالي أصبح دور الوحدات غير المؤسساتية رهين التعامل المؤسساتي الرسمي معها، والذي يتحدد فيما يلي:

- **رئيس الجمهورية:** بما أن السياسة الخارجية مجاله المحفوظ فإن إقحام الوحدات غير المؤسساتية خاضع لسبب الشخصية. ومنه نجد أن إشراك هذه الوحدات يتزايد كلما زادت النزعة التشاورية للرئيس.² ومما لا شك فيه أن انفتاح الرئيس الشاذلي بن جديد وقبوله للتشاور سمح بطرح العديد من ملفات السياسة الخارجية الجزائرية أمام الوحدات غير المؤسساتية.
- **الحكومة:** يمكن للحكومة أن تطرح ملفات السياسة الخارجية للنقاش أمام الأحزاب السياسية خاصة الملفات التي لها انعكاسات داخلية والتي يحتاج فيها صانع القرار معرفة قبولها أو رفضها في المجتمع مثل الملفات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الدينية. إلا أن هذا المسار خاضع مرة أخرى لإرادة رئيس الجمهورية كونه الجهاز السيادي الوحيد في مجال السياسة الخارجية.
- **المجلس الشعبي الوطني:** علاقته وطيدة مع الوحدات غير المؤسساتية خاصة منها الأحزاب للتحصل على رأي استشاري ولو بطريقة غير رسمية كون البرلمان مشكل من الأحزاب. يتجه المجلس الشعبي الوطني نحو ذوي الخبرة من الأكاديميين والباحثين عن طريق لجنة الشؤون الخارجية وممثلي المنظمات غير الحكومية قبل المصادقة على الاتفاقيات الدولية.

إن البحث عن أهمية الدور الذي تؤديه الوحدات غير المؤسساتية كأحد محطات صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري تعكس الرغبة في معرفة حقيقة هذه الوحدات، والتساؤل ما إذا كانت واجهة ديمقراطية النظام السياسي بعد 1989، أو إن كان وجودها فعلي وإن كان هذا الدور يخص كل ملفات السياسة الخارجية أو أنه مرتبط ببعض المجالات فقط. هذا الدور في صميم مقارنة الرئيس

¹ Dris-Ait Hamadouche, Louisa, Zoubir, Yahia: "Pouvoir et Opposition en Algérie: Vers une transformation prolongée ?", *L'Année du Maghreb*, Vol. 5, 2009, p. 111.

² على عكس من ذلك، كلما كان الرئيس متمسكاً بمصرية صلاحياته كلما ضيقت الوحدات المؤسساتية من مجال تعاملها مع الوحدات غير المؤسساتية. أنظر: Carcassonne, Guy: *Art. Cit.*, p. 68.

الفصل الثاني: حركية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

لمجاله المحفوظ، فالحديث هنا لا يقع حول تقاسم مجاله مع وحدات غير مؤسساتية تؤثر على القرار السياسي الخارجي الجزائري. إنما يبين وجود هذه الوحدات ضرورة الحصول على إجماع رسمي (بين الوحدات الدستورية والمؤسساتية) أثناء تصميمه وإجماع غير رسمي (غير مؤسساتي) له حتى يكون مصداقية في الفضاء الخارجي، والتي أصبحت حيوية بعد 1989 مع الأزمة السياسية والاقتصادية.¹

الفرع الثاني: واقع المجال الرئاسي المحفوظ

أنتجت فترة التعددية السياسية حصرية سلطات السياسة الخارجية لرئيس الجمهورية كما سبق وأن وضحناه في الجزء الأول من هذا المبحث. فزوال الحزب الواحد ألغى هجاء سلطوي مؤطر لكل تفاعلات صنع القرار السياسي الخارجي. إذ أصبحت كل التفاعلات تتم مباشرةً بين رئيس الجمهورية وباقي الوحدات، وخاضعة لسلطته التقديرية، وهو مخالف لما عُرف في النظام الرئاسي- الأمريكي من اقتسام للسلطات بين الكونغرس والرئيس في مجال السياسة الخارجية أين تخضع كل سلطة لقاعدة "الضبط والموازنة"² Check and balance، وفي النظام البريطاني المبني على أساس هيكل برلماني يتم فيه اتخاذ القرار من قبل الحكومة بصفة جماعية³. وللتعرف على باطن المجال الرئاسي المحفوظ في الجزائر وجب التفرقة بين مستويين:⁴

- **تصميم القرار** الذي يتم بطريقة جماعية وتخضع فيه مشاركة الوحدات المؤسساتية وغير المؤسساتية بصورة موسعة أو ضيقة لإرادة رئيس الجمهورية⁵؛
- **اتخاذ القرار** أي اختيار أسلوب التعامل مع المشكلة القرارية، وتقع مسؤولية هذه المرحلة على عاتق رئيس الجمهورية بصفة فردية طبقاً لما حدده الدستور.

وقد أكد عبد القادر طفار المستشار الدبلوماسي لرئيس الجمهورية أن مسار صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري منذ اعتلاء الرئيس الشاذلي بن جديد سدة الحكم كان يتخذ بطريقة جماعية إذ يتم فيه إشراك جل الوحدات المؤسساتية، خاصة منها وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الدفاع.⁶ وهو ما يعبر عن خيار شخصي أكثر منه ضرورة مرتبطة بالموقف القراري الأمر الذي جعل جماعية اتخاذ القرار تظهر في عمل رجال ثقة الرئيس "الحرس السياسي المقرب"، والذين كانوا يصقلون بصورة غير مباشرة القرار السياسي كون الرئيس الشاذلي بن جديد يتوصل معهم باستمرار بغرض الحصول على الرأي والنصيحة، قبل اتخاذ أي قرار خارجي.⁷

¹ مساندة الجبهة الإسلامية للإقناض لصادم حسين، وقيام مظاهرات شعبية في الجزائر دعماً للآخر وتأيداً لموقف الجبهة الإسلامية للإقناض. أنظر:

Seddon, David: "Responses to the Gulf Crises in the Maghreb", *Review of African Political Economy*, No. 50, 1991, p.p. 70-74.

² Sparkman, John: "Check and Balances in American Foreign Policy", *Indiana Law Journal*, Vol. 52, Is. 02, 1977, p.p. 434-447.

³ Williams, Paul: "Who's Making UK Foreign Policy", *International Affairs*, Vol. 80, No. 05, 2004, p.p. 911-929.

⁴ مقابلة مع وزير الشؤون الخارجية أحمد عطاق، بتاريخ: 02 أبريل 2013.

⁵ إن أسلوب الحكم الجماعي أسس له النظام الداخلي للحزب الحاكم حتى 1989، إلا أنه بعد هذا التاريخ كان خاضعاً لإرادة رئيس الجمهورية. ولان الرئيس الشاذلي بن جديد كان ميلاً للنقاش نجد أن هذا الأسلوب استمر حتى بعد تحضه على سلطات مطلقة في المجال.

⁶ مقابلة مع المستشار الدبلوماسي عبد القادر طفار، بتاريخ: 12 نوفمبر 2012.

⁷ مقابلة مع وزير الشؤون الخارجية أحمد عطاق، بتاريخ: 02 أبريل 2013.

إن ما تم تقديمه في هذا الفصل يمكننا من فهم حركة صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري كمحطات. أي كوحدة قرارية يجب أن يخضع القرار لموافقتها تماشياً مع الإجراءات المحددة دستورياً، وطبقاً لما تفرضه الممارسة من تفاعلات. أما الإجراءات فتعد تدابيراً شكلية منصوص عليها دستورياً وجب احترامها. ومرور القرار بمحطات صنعه يُنتج تفاعلاً مرتبطاً باختصاص كل محطة في المجال، ويمدى اهتمامها بالوضع الدولي المطروح. ويمكن تصنيف هاته المحطات على المعيار الدستوري والممارساتي وحسب الحالة القرار كآلي:

- **المحطات الاجبارية:** التي نصت لها الدساتير الجزائرية على اختصاصات محددة في مجال السياسة الخارجية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وتكونها جميع الوحدات الرسمية التي تم عرضها في الفصل الأول من الدراسة.
- **المحطات الاستشارية:** أي كل الوحدات التي يجب أن يمر بها القرار السياسي الخارجي دون أن يكون لرأيها قوة الحسم في اتخاذ القرارات الهامة و الحالات الأزموية. هذه المحطات أساسها الوحدات المؤسساتية لصنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية.
- **المحطات غير المؤسساتية:** هذه المحطات ليست اجبارية وليست استشارية، ولم تعدها الممارسة الجزائرية كالا بعد الانفتاح السياسي سنة 1989. إذ فرض على مشاركتها في قرارات السياسة الخارجية موافقة مسؤول الأول في البلاد.

ولأننا في هذا الفصل بصدد دراسة حركة صنع القرار في نمطين دستوريين مختلفين يمكن المقارنة بينهما على النحو الآتي:

- **من الناحية الدستورية:** أسس التحول المنظوماتي لسنة 1989 لهيئة السلطة التنفيذية بعدما كانت خاضعة لرقابة حزبية. فدستور 1989 لم يعوض التقارير السياسية والمعنوية التي كان على الرئيس تقديمها دورياً أمام مؤتمرات الحزب، ولا الشروحات التي يقدمها أمام دورات اللجنة المركزية، كما لم يستخلف عرض وزير الشؤون الخارجية لتقارير أمام الحزب بتدابير للمحاسبة والمراقبة في إطار تعددي. وبدل أن يكون مجالاً لتسهيل الرقابة الشعبية على عمل الرئيس، كان فرصة لتكريس سيطرة الرئيس كؤسسة دستورية
- **من الناحية الممارساتية:** تعد أحد مفارقات الانتقال الدستوري في الجزائر (من نظام عرف أنه مغلق إلى آخر مفتوح) أنه بدل التكريس لفتح وتوسع مجال المشاركة المؤسساتية وغير المؤسساتية في صنع القرار السياسي الخارج، تم حصر صنع القرار في المؤسسة الرئاسية. إذ تم الانتقال من مجال محفوظ حزبي / مؤسساتي إلى مجال محفوظ رئاسي/فردى في ظل غياب سلطات مضادة لسلطات الرئيس. وأن مع المجال الحزبي المحفوظ أصبحت مشاركة الوحدات غير المؤسساتية رهينة الإرادة الرئاسية بعدما كانت مكونات عضوية في الحزب.
- **من الناحية الجوهرية:** وعند المقارنة بين مرحلتى الأحادية الحزبية والتعددية السياسية وبين التحول الذي شوهد في روسيا بعد زوال الاتحاد السوفياتي، نجد أنه لم تكن هناك تغييرات هامة بالنسبة لمضمون قرار السياسة الخارجية الجزائرية. فتعريف المصلحة الوطنية الجزائرية وان تم بشكل مغايراً مع التحول المنظوماتي، إلا أن توجهات السياسة الخارجية بقيت ثابتة إلى حد بعيد. وهذا راجع إلى مراكز اهتمام الرئيس الشاذلي بن جديد التي جعلت من الجزائر تتراجع تدريجياً عن أسلوبها الثوري وتبني أسلوب براغماتي مهد لانتقالها من دولة تغييرية ترفض النظام الدولي القائم إلى دولة محافظة تعمل على الاندماج فيه وإصلاحه بأسلوب غير ثوري وغير أيديولوجي .

الفصل الثالث:

أدوات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: أدوات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية: بين التنظير والدسترة

المبحث الثاني: الأدوات الهيكلية لصنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثالث: الأدوات المرحلية لصنع السياسة الخارجية الجزائرية

يقصد بأدوات صنع القرار السياسي الخارجي كل الوسائل التي تمكن من سير عملية صنع القرار على أكمل وجه وتساعد على بلوغ أهداف الدولة المرجوة منه. وفي هذا المستوى تعد طبيعة النظام السياسي، تركز الدولة في سلم الدول، قوتها الفعلية، وامتداد مصالحها إقليمياً ودولياً من المحددات الأساسية للأدوات التي يُلجأ إليها. فالقوى العظمى تعتمد لا محالة على وسائل تقليدية متمثلة في: الجهاز الدبلوماسي، الجهاز الحكومي، الأدوات التقليدية الخاصة (*ad hoc*) والدبلوماسية الموازية. كما تعتمد على وسائل غير تقليدية استحدثتها لمواجهة تطور العلاقات الدولية، تعقد مجالاتها، وزيادة الترابية الشاملة خاصة وأنها تسعى للحفاظ على مكانتها الدولية وحماية مصالحها الممتدة دولياً.

نذكر أن الجزائر صنفت في ثمانينات القرن العشرين ضمن القوى المتوسطة، إلا أن امتداد مصالحها إقليمياً والرونق الدولي الذي تحصلت عليه بفضل إرثها التاريخي مكنها من التحصل على سياسة خارجية لا تعكس تماماً نموها وتطورها.¹ بالتالي، نعمل في هذا الفصل على تبين أثر مستوى القوة، التطور الداخلي، طبيعة النظام السياسي والقضايا التي تهتم بها الجزائر على نوعية الأدوات التي لجأ إليها صانع القرار بين 1979 و1992 لتصميم قرارات السياسة الخارجية الجزائرية. كما نلتمس توضيح أثر التحول المنظوماتي الداخلي على طبيعة الأدوات المستعملة. وهذا يمر عبر دراستنا لأدوات صنع القرار نظرياً ودستورياً، الهياكل التي اعتمد عليها صانع القرار الجزائري بين نمطين دستورياً مختلفين، وتشريح أدوات صنع القرار من خلال المراحل التي يمر بها المسار القراري والتي غالباً ما تعبر عن ضرورة إيجاد توافق حول القرار سواء في مرحلة الأحادية الحزبية أو مرحلة التعددية السياسية.

المبحث الأول: أدوات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية: بين التنظير والدمسرة

أول سؤال يطرح نفسه عند دراسة أدوات صنع القرار السياسي الخارجي على وجه عام هو: هل نظريات العلاقات الدولية ومدرسة تحليل السياسة الخارجية اتفقتا حول أدوات صنع القرار أو أن الاختلاف بينهما انتقل إلى هذا المستوى؟ والاجابة على هذا السؤال لا تحتاج إلى تنقيب، فالصراع المنهجي بينهما يخص أولية الوكالة (Agency) ممثلة في مؤسسات الدولة على الوكلاء (Agents) القائمين على مؤسسات الدولة.² وهو الصراع الذي ظهر حتى بين نماذج ونظريات مدرسة تحليل السياسة الخارجية واللاقي لم تتفقا حول الأدوات الفعلية لصنع القرار (أنظر الملحق رقم 02).

نحاول في هذا المبحث التعرف على أدوات صنع القرار من الناحية النظرية ومن الناحية القانونية/الدستورية، حتى يتضح خط سيرنا في الحالة الجزائرية اعتماداً على التوجهات النظرية التي تنطبق على ما قنن في الجزائر. وعليه، نسعى إلى تبين أدوات صنع

¹ ارجع للفصل الأول، المبحث الثاني.

² تعرف الوكالة (Agency) بالجهاز الإداري المشرف على صنع القرار السياسي الخارجي سواء كان وزارة الشؤون الخارجية بمفردها أو وزارة الخارجية بالتنسيق مع القطاعات الوزارية الأخرى. أما الوكلاء (Agent) فهم العاملين فيها. وقد أكد والتر كارلنيس Walter Carlnaes أن القرار السياسي الخارجي منتوج الوكالة التي تصنعه وذهن الوكلاء الذين يصممونه. أنظر:

Carlnaes, Walter : "The Agency-Structure Problem in Foreign Policy Analysis", Vol. 36, No. 3, September, 1992, p.p. 245-270.

قرار السياسة الخارجية من ناحية طبيعة الملف المطروح، مستوى القرار الذي وجب التعامل معه، والأدوات الشخصية لصنع القرار على اعتبار أن الأخير هو من صنع البشر وأنهم مثلما يؤثرون عليه بساكنهم الشخصية، يؤثرون عليه لا محال بعلاقتهم الشخصية وشبكة معارفهم التي لا تندرج دائماً في الإطار القانوني.

المطلب الأول: أدوات صنع القرار حسب طبيعة النظام السياسي

بما أن أدوات صنع القرار السياسي الخارجي مثلها مثل البيئة وحركة صنع القرار تمثل جزءاً من المنظومة القرارية، فإنها تخضع للنظام السياسي القائم من حيث استمراريته وتغيره. فالدستور حتى وإن لم يحدد الأدوات التي يلجأ إليه القائد الأعلى للبلاد، فإنه عين الوحدات الرسمية التي يبر بها القرار السياسي الخارجي والتي تتضمن أدوات خاصة بها لصنع القرار في كل مستوى من مستويات تطوره. ودراسة أدوات صنع القرار وفقاً لمنطق النظام السياسي القائم يبرز لنا العديد من الاختلافات فيما بينها. فالأنظمة المغلقة/أحادية الحزب تختلف من حيث المكونات الهيكلية للنظام السياسي وطبيعة العمل عما هو موجود في الأنظمة التعددية المفتوحة. ولأن الجزائر بنيوياً مرت في فترة الدراسة عبر مرحلتها الأحادية الحزبية والتعددية السياسية فإننا نحاول معرفة مدى تطابقها مع باقي النماذج التي شابهتها في نفس الفترة.

الفرع الأول: أدوات صنع القرار السياسي في الأنظمة المغلقة

تميزت فترة الحرب الباردة بانقسام العالم هيكلياً، مثلما كان منقسماً أيديولوجياً وقطبياً. إذ صنفت الدول في تلك الفترة استناداً لمعايير الطبيعة المغلقة أو المفتوحة لنظامها السياسي.¹ إلا أن هذا التصنيف لم يكن حتمي وجامد، حيث ظهرت العديد من الاختلافات بين الأنظمة المغلقة فيما بينها وبين الأنظمة المفتوحة هي الأخرى. ذلك أن طبيعة النظام السياسي السوفياتي تختلف عن ما هو قائم في النظام السياسي اليوغوسلافي، والذي يختلف بدوره عن النظام السياسي الصيني. إذ أكد لويد جنسن (Lloyd Jensen) أن الغياب التام للتجانس بين الأنظمة المغلقة راجع إلى تأثيرها بشخصية القائد السياسي ومدى ميوله إلى العمل داخل الأطر المؤسساتية الدستورية أو تفضيله إلى السيطرة التامة على صنع القرار ولجؤه إلى أدوات شخصية لتصميم القرار.²

فالنظام السياسي الجزائري رغم كونه مغلقاً³ إلا أن هذا لم يمنع من وجود تعدد مؤسساتي جعل القرار خاضعاً لأكبر قاعدة نقاش وتشاور. ففي الجزائر، وحتى سنة 1988 كان القرار السياسي الخارجي يتخذ داخل أطر الحزب كما وضحه في إطار الحركة الأحادية لصنع القرار الجزائري. كما أن خصوصية هذا النظام جعلت من أدوات صنع القرار تتعدد وتختلف بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة. هذا الوضع كان مغايراً تماماً لما يمارس في الأنظمة المغلقة وأحادية الحزب، ففي الاتحاد السوفياتي كانت أدوات صنع القرار

¹ Hurrell, Andrew : "Political Regime and Foreign Policy : An Introduction", in: Saaiva, José Flavio Sombra: *Foreign Policy and Political Regime*, Instituto Brasileiro de Relações Internacionais, Brazil, 2003, p.p. 29-64.

² جنسن، لويد: *تفسير السياسة الخارجية*، ترجمة: مفتي، محمد؛ السيد سليم، محمد، نشر عمادة شؤون المكتبات/جامعة الملك سعود، الرياض، 1989، ص.ص 15-21.

³ Leca, Jean, Vatin, Jean-Claude : *Art, Cit*, p. 22-23.

السياسي الخارجي مرتبطة بالحزب الحاكم ولا تخرج عن أطره.

الفرع الثاني: أدوات صنع القرار السياسي في الأنظمة التعددية

يؤثر البناء المؤسسي وغير المؤسسي الأنظمة التعددية، أو ما يعرف بالأنظمة الديمقراطية، على أدوات صنع القرار السياسي الخارجي. ذلك أن هذه الأنظمة تمنح فرص أكبر للوحدات غير المؤسساتية والتي تكون أدواتها الخاصة بالموازاة مع أدوات السلطة الرسمية على خلاف الأنظمة الأحادية/المغلقة. فالوحدات غير المؤسساتية في الأنظمة التعددية المتطورة تساهم في تصميم القرار من خلال الترويج له داخليا وخارجياً أو بتبني مواقف معادية له غالباً ما تنبأ بفشله، خاصة إذا كان القرار يحتاج إلى إجماع حوله. هذا الطرح يخص القرارات الاقتصادية والتي لها أثر مباشر على الفضاء الداخلي، على عكس القرارات الأمنية والسياسية التي يقل فيها مساهمة الأدوات غير المؤسساتية.

إن الجزائر بعد 1989 عرفت تجربة سياسية تعددية لا ترقى لمستوى الديمقراطية المتطورة. فالديمقراطيات الراسخة تقدم بناؤها المؤسسي إلى درجة وجود أدوات غير مؤسساتية ودبلوماسية عامة وأخرى برلمانية تشارك في أحد مراحل صنع القرار السياسي الخارجي. من هذا فإن التجربة السياسية الجزائرية ابتداءً من التسعينات عرفت لجوء صانع القرار الجزائري إلى الأدوات غير المؤسساتية للاستشارة والشرح حول الملفات القرارية المطروحة. من أبرز أمثلة على هذا هو ملف حرب الخليج الثانية إذ وجد صانع القرار الجزائري أمام معضلة الموقف الداخلي (الشعبي والحزبي) المساند للعراق والضغوطات الخارجية للمشاركة في التدخل. بالتالي تحصل القرار على أوسع قاعدة نقاش رسمي وغير رسمي.¹

المطلب الثاني: أدوات صنع القرار حسب قوة الدولة وأهمية الملف القراري

يجب التذكير أن كل دولة تتعامل مع فضاءها الخارجي انطلاقاً من قوتها وتطورها، بالتالي كل دولة تصنع السياسة الخارجية التي تتناسب مع قوتها وامتداد مصالحها. وعلى اعتبار أن قرارات السياسة الخارجية بالنسبة لكل القضايا الإقليمية والدولية المطروحة لا تحمل نفس المضمون، فإن طبيعة الأدوات تختلف من ملف سياسي خارجي إلى آخر. فمضمون القرار الخارجي ليس دائماً سياسي، أو سياسي/أممي بل أكثر من ذلك فرضت العولمة في جيلها الثاني² أن تكون أغلب القرارات ذات مضمون اقتصادي أو شبه اقتصادي.³

¹ Leca, Jean, Vatin, Jean-Louis : *Art. Cit.*, p.p. 23-24.

² تاريخياً حدد الباحثون فترات تطور وركود للعولمة، إذ اعتبروا أن الحريين العالميتين تسببتا في وقف مسار العولمة الأول وأن الجيل الثاني للعولمة لم يبتدأ إلا مع نهاية الحرب الباردة أين أصبح العامل الاقتصادي أساس التفاعلات بين الدول. في حين حدد البعض الآخر من الباحثين أن الجيل الثاني للعولمة ابتداءً مع الثورة الإيرانية وغزو أفغانستان من قبل الاتحاد السوفييتي سنة 1979. أنظر:

Flandreau, Marc : "Le début de l'histoire : globalisation financière et relations internationales", *Politique Etrangère*, vol. 03, n° 04, 2000.

³ يعرف دافيد هيلد David Held العولمة على أنها توسيع، وعميق وتعجيل الترابطية الشاملة (الاعتماد المتبادل) بين الدول. وقد أكد أن في صلب هذه الديناميكية يحتل الاقتصاد أهم المراكز لأنه من جهة مرتبط بالصلحة العمومية الذي يتأثر بكل العلاقات الاقتصادية للدولة، ومن جهة أخرى يظهر تطوره بصورة جلية وتظهر آثار العولمة عليه بوضوح أكبر من آثارها على الجوانب السياسية والأمنية.

Held, David : "The transformation of Political Community: Rethinking Democracy in the context of Globalization", in: Dahl, Robert, Shapiro, Ian, Cheibub, José Antonio: *The Democracy Sourcebook*, The MIT press, London, 2003, p.p. 516-525.

وعليه وجب دراسة اختلاف الأدوات المستعملة لصنع القرار السياسي الخارجي حسب قوة الدولة، واختلافها على المستوى الهيكلي وغير المؤسساتي من ملف سياسي خارجي إلى آخر.

الفرع الأول: الأدوات المستعملة حسب قوة الدولة:

اختلفت نظريات العلاقات الدولية ومدرسة تحليل السياسة الخارجية حول العلاقة السببية بين قوة الدولة والأدوات التي تستعملها لتصميم قراراتها الخارجية. ولكن على وجه عام تم إثبات أن هناك علاقة طردية بين زيادة قوة الدولة والأدوات التي تلجأ إليها، ذلك أن مستوى قوة الدولة ينعكس حتماً على امتداد مصالحها الوطنية وطبيعة الأهداف التي تحددها لسياستها الخارجية ومنه تؤثر على الأدوات المستعملة لصنع قرارها السياسي الخارجي.

ففي الدول العظمى يقوم حول الملفات السياسي والاقتصادية (عادة ما تسييس هذه الملفات لحساسيتها) صراع بين مختلف الأجهزة الإدارية التي تساهم في صنع القرار السياسي الخارجي. إذ تقع هناك الموازنة بين مصلحة الوكالة والمصلحة الوطنية، وغالباً ما يشغل البيروقراطيون خدمةً لمصالح الجهاز الذي يعملون فيه، وتجاوزاً حتى للمصلحة الوطنية¹ في بعض الأحيان بالنسبة للدول التي تتعد أدواتها الهيكلية للتخصيص للملفات الأمنية. كما تقوم كل وكالة بالتفاوض ومساومة الوكالات الأخرى حول ما تطمح لتحقيقه في الفضاء الخارجي كما وضعه غراهم أليسون (Graham Allison) في نموذجي المسار البيروقراطي والمساومات الحكومية.²

أما بالنسبة للملفات الأمنية يكون للقوى الكبرى العديد من الأدوات لتصميم قرارها السياسي الخارجي وهذا راجع إلى امتداد مصالحها الأمنية دولياً وتعدد مجالاتها ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتم اللجوء إلى العديد من الأدوات مثل مجلس الأمن القومي الذي يقوم بجمع المعلومات وتحليلها بالموازاة مع ما تقوم به كاتبة الدولة للدفاع وكتابة الدولة للخارجية، ويتم التنسيق بين الوكالات المختلفة للتوصل إلى صيغة القرار.³ في حين أن الدول متوسطة القوة والضعيفة لا تملك من المصالح ما يمتد إلى أبعد من فضاءها الإقليمي وحدودها، بالتالي تتماشى أدواتها الهيكلية مع مصالحها ومع مستوى تطورها المؤسساتي الداخلي.⁴

إن علاقة قوة الدولة بأدوات صنع القرار السياسي الخارجي مرتبطة بتعدد واتساع مصالح الدولة التي يرافقها تعقد الملفات الدولية المطروحة أمام صانع القرار. وبما أن الجزائر صنفت من قبل الباحثين ضمن القوى المتوسطة فإن هذا انعكس على تطور هيكلها الداخلية تماشياً مع القضايا التي وجب التعامل معها في الفضاء الخارجي. وغم تراجع قوة الجزائر ونسبة الشرعية الداخلية التي يحظى بها صانع القرار في نهاية الثمانينات⁵ فإن أدوات صنع القرار لم تتراجع. بل بالعكس ازدادت هذه الأدوات تطوراً نظراً لتعاملها مع الضغوطات

¹ أبرز مثال حول الصراع البيروقراطي هو حرب الخليج الثالثة سنة 2003، إذ أن غزو العراق تم بناءً على تحليل قدمها الجهاز البيروقراطي.

² Allison, Graham, Zelikow, Philip D.: *Art. Cit.*

³ Wittkof, Eugene, Jones, Christopher M., Kegley Jr, Charles W.: *Op. Cit.*, p. 75.

⁴ De Mesquita, Bruno: *Art. Cit.*, p. 03.

⁵ ارجع للفصل الأول المبحث الثاني.

الفرع الثاني: الأدوات المستعملة حسب أهمية الملف القراري

تختلف أدوات صنع القرار السياسي الخارجي حسب أهمية الملف القراري المطروح. فإذا كانت وزارة الشؤون الخارجية تحزر الأدوات الضرورية للتعامل مع القرارات الروتينية، فإن الملفات الهامة والأزمية تتطلب أدوات أخرى للتعامل معها.

بالنسبة للقرارات الهامة التي تمتد زمنياً، تلجأ الدول عامة إلى توسيع أدوات الاستشارة حول القرار. ويمكن التفاعل بين كل الوحدات الدستورية (رئيس الجمهورية، البرلمان، الحكومة، والمجلس الدستوري) والوحدات المؤسساتية (وزارة الشؤون الخارجية، وزارة الدفاع، والوزارات المعنية). إذ تسمح مجالاً واسعاً لتحضير الملف المطروح، والتوصل إلى أمثل صيغة للتعامل معه. فإن أدوات صنع القرار المؤسساتية وغير المؤسساتية تساهم في مختلف مراحل صنع القرار السياسي الخارجي بشكل متفاوت للتحضير للملفات السياسية الخارجية؛ وتبلغ القرار بعد اختيار الرئيس للصيغة المثلى للتعامل معه؛ شرح القرار للرأي العام الوطني والأجنبي (خاصة أن قرارات السياسة الخارجية تمس مصالح الدول الأخرى)؛ وأخيراً اقناع الآخرين بالقرار المتخذ والترويج له. ففي مثل هذه الملفات تتسع أدوات صنع القرار لتشمل ما هو دستوري، مؤسسي وغير مؤسسي، وتشارك وحدات السياسة الخارجية.

سبق وأن وضعنا في الفصل الثاني معنى القرارات الأزمية وكيف تمت معالجتها في إطار الدستور الجزائري. ولعل الحركة الخاصة في هذا المستوى من اتخاذ القرار صاحبها أدوات خاصة بها (أنظر الجدول رقم 02). فالقرارات الأزمية تضيق من نطاق التفاعل الرسمي، المؤسسي وغير المؤسسي، إذ تفرض اللجوء إلى الأدوات الرسمية والضرورية لصنع القرار دون غيرها. كما تفترض تعامل مباشر لرئيس الجمهورية معها وتضييقه لنطاق الاستشارة المؤسساتية.

المطلب الثالث: الأدوات الشخصية لصنع القرار السياسي الخارجي

في سنة 2009، قام باحثون إيطاليون بتقديم دراسة حول دور علاقات الصداقة في السياسة الخارجية للدول بعنوان: (With friends like these: Foreign Policy as personal relationship) والتي حاولوا فيها دراسة أثر العلاقات الشخصية للرئيس سيلفيو برليسكوني (Silvio Berlusconi) على السياسة الخارجية الإيطالية مقارنة مع الممارسة السياسية في دول أخرى.² وقد توصلوا إلى أن هذه العلاقات الشخصية تعد دعائم الصورة التي تحملها السياسة الخارجية في الفضاء الدولي، والتي قد تكون سلبية مثلما قد تكون إيجابية. في هذا الاتجاه نحاول دراسة العلاقة السببية بين العلاقات الشخصية للرئيس وأدوات صنع القرار السياسي الخارجي على مستويين هما: الحرس المقرب من الرئيس، وشبكات الصداقة مع الخارج.

¹ Ollivier, Marc: "L'économie algérienne vingt ans après 1966 : l'indépendance nationale en question", *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol. 24, 1987, p.p. 419-423.

³ Giacomello, Giampiero, Ferrari, Federica, Amadori, Alessandro: "With Friends Like These: Foreign Policy as personal relationship", *Contemporary Politics*, Vol.15, No.2, June 2009, p.p. 250-259.

الفرع الأول: الحرس المقرب من الرئيس¹

تقصد بالحرس المقرب من رئيس الجمهورية كل الأشخاص القريبين منه بغض النظر عن مجالاتهم المهنية وموقعهم في الهرم السياسي للدولة. فقد يكون هؤلاء الأشخاص أكاديميين، أطباء، أو فنانيين، مثلما قد يحتلون مناصباً هامة في الدولة² تخول لهم التأثير في القرار بشكل مزدوج رغم أن الدساتير دولياً لم تضع إمكانية تأثير العلاقات الانسانية على القرارات السياسية.³ كما حدد الباحثون أسلوبان لتأثير الحرس المقرب من رئيس الجمهورية على القرار السياسي الخارجي، هما:

➤ إما إثارة النقاش حول موضوع مع الرئيس يتحول إلى مركز اهتمام له؛

➤ أو من خلال اتجاه الرئيس لهم لاستشارتهم حول القضايا التي تشغله؛

وبالرجوع إلى أبحاث المدرسة السيكلوجية لتحليل السياسة الخارجية، فإن اختيار رئيس الجمهورية لأعضاء مكتبه ووزراء القطاعات الهامة في الدولة خاضع إلى علاقات الثقة التي تجمعهم وإياهم. كما أن لجوءه في السياسة الخارجية إلى وسطاء وممثلين خواص ضمن المسار الدبلوماسي الثاني⁴ (Track II Diplomacy) خاضع لمدى وثوقه فيهم خاصة في القضايا الحساسة. ولعل أشهر القضايا التي تم فيها اللجوء إلى هذا المسار هي أزمة الصواريخ الكوبية سنة 1961. أما في الجزائر فالحرس المقرب من رئيس الجمهورية كان موجود فعلاً في فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد.⁵ وعلى خلاف الممارسة السياسية دولياً فالمقربون من الرئيس الشاذلي بن جديد كانوا في نفس الوقت يحتلون أعلى المراتب في الجهاز الحزبي، التنفيذي والاداري حتى سنة 1988.⁶

الفرع الثاني: شبكات الصداقة مع الخارج

أكد ألكسندر جورج (Alexander George) في دراسته حول الشخصيات السياسية أن تصوراتهم وإدراكاتهم تمثل أساس تعريف الدول لبعضها وللآخرين في إطار منظومة العلاقات الدولية، ذلك أن علاقات الدول هي في الواقع علاقات الشخصيات السياسية المؤثرة فيها.⁷ في المقابل وضع كريستوفر هيل (Christopher Hill) أن طبيعة الفضاء الدولي تتحدد عبر القرارات السياسية

¹ لجونا حتى في الدراسة النظرية إلى مصطلح الرئيس دون غيرها راجع إلى طبيعة الطابع الرئاسي للنظام السياسي الجزائري سواء خلال الأحادية الحزبية أو بعد تبني التعددية السياسية. إلا أن هذا الطرح النظري مثلما يصلح على رئيس الجمهورية يصلح في النظام البرلماني على الوزير الأول، ويصلح في النظام الملكي على حاشية الملك وعلاقاته الشخصية.

² Vey, Tristan: "La garde rapprochée de Sarkozy en pleine reconversion", *Le Figaro*, 24 juillet 2012, <http://www.lefigaro.fr/politique/2012/07/24/01002-20120724ARTFIG00533-la-garde-rapprochée-de-sarkozy-en-pleine-reconversion.php>, Consulté le : 02 avril 2013.

³ في حقيقة تعاملت الدساتير مع رئيس الجمهورية لا ك شخص له سلطات ذاتية ونفسية تؤثر على اختياراته وتوجهاته، إنما ك مؤسسة دستورية تتعامل معه بصيغة حرفية وتحترم المسؤولية المصاحبة للجهاز السلطوي مما كانت طبيعته (تنفيذية، تشريعية أو قضائية) وهو الجانب الذي حظي بالعديد من الاهتمام من قبل مدرسة تحليل السياسة الخارجية عامة، والمقاربة السيكلوجية فيها خاصة.

⁴ يعتبر المسار الدبلوماسي الثاني أحد مكونات الدبلوماسية الموازية (Informal Diplomacy) أين يلجأ رئيس الجمهورية لقنوات غير رسمية لتبليغ أو تنفيذ القرار المتخذ.

⁵ مقابلة مع وزير الشؤون الخارجية أحمد عطف، بتاريخ: 02 أبريل 2012.

⁶ بعد نشوب الأزمة السياسية وانسداد الوضع الداخلي تم تغيير الحكومة في 09 نوفمبر 1988 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 88-235. ومنه ابتعد جل المقربين من الرئيس الشاذلي بن جديد عن الهرم السياسي.

⁷ George, Alexander: "The Operational Code: A Neglected Approach to the Study of Political Leaders and Decision-Making", *International Studies Quarterly*, Vol. 13, No. 02, 1969, p. 190.

الخارجية كسارات تسعى إلى بلوغ أهداف، هذه الأخيرة بدورها قد تستند إلى ممثلي الدولة الرسميين كما قد تلجأ إلى ممثلين غير رسميين.¹

وعليه، اعتنى العديد من الباحثين بإثبات أن حتى العلاقات الجيدة بين الدول والمرسوخة عبر التاريخ قد تمر بفترات توتر ولا استقرار بسبب تعايش سياسيين ليس لهم نفس الروابط الجيدة² فنوعية العلاقات التي يصونها الأفراد بين بعضهم تمثل أساس العلاقات البينية للدول. لهذا عملوا على دراسة "الصدقة" كمتغير مستقل مؤثر على طبيعة العلاقات الدولية وعلى توجهات السياسة الخارجية للدول³. وقد نتج على مثل هذه الدراسات الاستنتاجات التالية:⁴

- في حالة الأزمات الدولية الثنائية تعتمد الدول على شبكات الصدقة التي نسجها السياسيون والدبلوماسيون على مر السنين ضمن زيارات غير رسمية يتم فيها الاطلاع على النوايا ويحاول الوسطاء إيجاد صيغ توافقيه إرضاء لأصدقائهم؛
- في حالة الأزمات الاقتصادية والمالية يلجأ رئيس الجمهورية إلى أصدقاءه في الدول الأقل تضرراً من الأزمة، أو يعتمد على أصدقاء رجال ثقته لتسهيل القروض في الخارج؛
- في حالات الوساطة يكون لعلاقات الصدقة تأثير على مجرى الوساطة وتطورها، وغالباً ما تتجه الأطراف المتنازعة إلى طرف آخر لديه علاقات حسنة مع كل الخصوم وليس له مصلحة في النزاع القائم.

نلاحظ أن الحالات الثلاث تنطبق على الجزائر في فترة الدراسة، إذ أن العلاقات التي ربطت السياسيون والدبلوماسيون الجزائريين أثناء ثورة التحرير مع نظرائهم في أوروبا، إفريقيا والعالم الثالث عامةً والتي تم الحفاظ عليها حتى بعد الاستقلال سمحت للجزائر من الحصول على علاقات مميزة في الكثير من القضايا حتى 1989. فبالنسبة للخلاف الجزائري الفرنسي حول سعر الغاز مثلت العلاقات الوطيدة كلود شيسون Claude Cheysson، وزير العلاقات الخارجية الفرنسي بين 1981 و1984، مع المسؤولين الجزائريين محفزاً لإيجاد حل مُرضٍ للجزائر.⁵

¹ Hill, Christopher: *Op. Cit.*, p. 110.

² أبرز مثال ظهر إلى الوجود حديثاً هو توتر العلاقات الفرنسية-الألمانية بعد انتخاب الرئيس فرانسوا هولاند François Hollande لاختلاف توجهاته مع المستشار الألمانية أنغلا ميركل Angela Merkel من جهة، ومن جهة أخرى عدم قدرته على مضاهاة العلاقات الصدقة التي كانت تربطها مع الرئيس نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy. أنظر: Saint-Paul, Patrick: "Entre Merkel et Hollande, les désaccords de fond", *Le Figaro*, 07 mai 2012, <http://www.lefigaro.fr/conjoncture/2012/05/07/20002-20120507ARTFIG00697-entre-merkel-et-hollande-des-desaccords-de-fond.php>, consulté le : 02 avril 2013.

³ بعد اعتلاء الرئيس الشاذلي بن جديد سدة الحكم قام بتغيير العديد من توجهات السياسة الخارجية وأولاها كان تجميد الشراكة في جبهة الصمود والتصدي التي أسست رفضاً لاتفاقية كامب دايفيد سنة 1978، وابتداءً من سنة 1984 باشر بلقاءات سرية مع مصر لإعادة ربط العلاقات الدبلوماسية معها. هذه السياسية نالت رفض دول الجبهة (سوريا، العراق، ليبيا وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) ومنه عرفت علاقات الجزائر معها فتور علاوة على تدهور علاقات الرئيس الشاذلي بن جديد مع رؤساءها.

⁴ Giacomello, Giampiero, Ferrari, Federica, Amadori, Alessandro: *Art. Cit.*, p. 251.

⁵ كلود شيسون هو من بين أصدقاء الجزائر، وقد عمل بعد 1964 مع بلعيد عبد السلام وزير الطاقة لإدارة قطاع الطاقة. وقد عمل في حل الخلاف بين مؤسسة SONEGAS ومؤسسة GAZ de FRANCE عبر منح الجزائر زيادة في سعر الغاز. أنظر:

Audibert, Jean : bert, Jean : *Je n'ai jamais cessé d'apprendre l'Afrique*, édition Karthala, Paris, 2006, p.p. 185-204.

Kocher-Marboeuf, Eric : *Le Praticien et le Général : Jean-Marcel Jeanneney et Charles De Gaulle 1958-1969*, volume 01, CHEFF (MINEFI), Paris, 2003, p.p. 543-604.

المبحث الثاني: الأدوات الهيكلية لصنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

يقصد بالأدوات الهيكلية لصنع القرار السياسي الخارجي الجزائري تلك الهياكل التي حُددت في دستوري 1976 و1989 لتصميم القرار والتعامل بشكل أمثل مع الفضاء الدولي وكذلك الهياكل المؤسساتية التي وجدت خصيصاً لمساعدة رئيس الجمهورية في تصميم قرارات السياسة الخارجية الجزائر، تضاف إليها الهياكل غير المؤسساتية التي فرضها الانفتاح السياسي في الجزائر سنة 1989. فتملأ لمنظومة صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري بنية وحركية خاصة بها، لها كذلك أدوات خاصة بها انفردت بها وأخرى تشارك كل الدول فيها. والملاحظ أن صنع القرار في الأنظمة أحادية يختلف عما هو متعارف عليه في الأنظمة التعددية من حيث البنية والحركة، إلا أن الدول تعمل على توحيد هياكلها وممارستها الدبلوماسية في الفضاء الدولي تماشياً مع ما حددته اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961 سارية المفعول منذ سنة 1964¹ هذا ما يجعل اهتمامنا بالغاً بدراسة مدى التحول الذي مس الأدوات الهيكلية لصنع القرار الجزائري.

المطلب الأول: أدوات صنع القرار الخاصة بالحزب الحاكم حتى سنة 1989

بما أن الميثاق الوطني لسنتي 1976 و1986 والدستور الجزائري لسنة 1976 أعطوا شرعية دستورية للحزب الحاكم -جبهة التحرير الوطني- في قيادة السياسة العامة للبلاد، فمن الطبيعي أن تكون في فترة الأحادية أدوات حزبية مخصصة لصنع القرار السياسي الخارجي الجزائري، وأدوات مرتبطة بالجهاز التنفيذي مخصصة لتنفيذ القرار المتخذ على مستوى أجهزة الحزب. إلا أن الممارسة مرة أخرى لم تعكس نص الدستور، إذ نلاحظ أن أجهزة الحزب هي أدوات وجدت لإعطاء غلاف أيديولوجي للقرارات المتخذة على مستوى الجهاز التنفيذي الذي يشرف عليه رئيس الجمهورية، وأن الأدوات الشخصية المرتبطة بالحزب هي الأخرى وجدت لتبليغ القرار، شرحة أو تنفيذه.²

الفرع الأول: الأدوات البنوية للحزب الحاكم

يمكن تصنيف أدوات حزب جبهة التحرير الوطني لصنع القرار السياسي الخارجي الجزائري منذ سنة 1979 وحتى سنة 1989 إلى ثلاث أصناف، تتحدد في:

- **لوائح مؤتمرات الحزب:** تصدر كل 4 سنوات بعد اجتماع أعضاء مؤتمر الحزب، وتصدر عن كل مؤتمر لائحة تضع التوجهات الرئيسية للسياسة الخارجية الجزائرية. ففي المؤتمر الرابع للحزب سنة 1979، وبعد انتخاب الرئيس الشاذلي بن جديد أميناً عاماً له، قام المؤتمر بتعريف المصلحة الوطنية الجزائرية في إطار ما حدده الميثاق الوطني وتحديد الاستراتيجية الدفاع الوطني

¹ Organisations des Nations Unis : Recueil des Traités, Vol. 500, Convention de Vienne sur les Relations Diplomatiques 1961, p. 95.

² أنظر الفصل الثاني-المبحث الثاني.

على المستوى الداخلي وعلى المستوى الإقليمي؛¹

- **لوائح اللجنة المركزية:** كانت تعالج بين كل مؤتمرين للحزب القضايا الدولية الكبرى وتعرب عن موقف الجزائر منها، إذ تصدر عن هذه الدورات لوائح حول السياسة العامة للبلاد تهتم في باب منها بالسياسة الخارجية الجزائرية. ففي دورتها التاسع عشرة في 31 ديسمبر 1987 اهتمت بتشديد "صرح المغرب العربي"، أكدت على ضرورة مواصلة التنسيق والتشاور مع دول الجوار، رفضت القمع الصهيوني للشعب الفلسطيني وأن إيجاد حل دولي أمر ملح، كما درست ملف الحرب العراقية الإيرانية ورأت وجوب حله بطرق سلمية يمثل ثم التأكيد على الالتزامات الإقليمية والدولية للجزائر في الدورة العشرين للجنة؛²
- **بيانات المكتب السياسي:** والتي تصدر بعد الاستماع إلى تقرير لوزير الشؤون الخارجية حول النشاط الإقليمي والدولي للجزائر المطروحة خلال كل اجتماع. أين يقوم أعضاء المكتب السياسي بمناقشة المسائل الدولية المطروحة وتحديد موقف، نشاط أو مبادرة بشأنها. ومن بين هذه القضايا نجد تطور الأوضاع المغاربية، العربية، الإفريقية والدولية على حدٍ سواء.³
- فمن الناحية العملية يقوم الحزب عبر هذه اللوائح والبيانات، التي تصدر في الاعلام العمومي، بتبليغ القرار السياسي الخارجي الجزائري.⁴ وأكثر من كونه يقوم بتصميم وإيقاف القرار السياسي الخارجي فهو عبر هذه اللوائح والبيانات يؤكد على التزامه في الحفاظ على الثورة الاشتراكية والمكتسبات الأيديولوجية الجزائرية السابقة. أي يعطي غلظاً للنشاط الدبلوماسي والخارجي الجزائري.

الفرع الثاني: الأدوات الشخصية في الحزب

إن حزب جبهة التحرير الوطني (FLN) في الفترة الممتدة من 1979 إلى 1989 كان قائماً على الشخصيات السياسية فيه. وأهم هذه الشخصيات التي لها دور خاص في الحزب، خارج الأدوار التنفيذية التي يقوم بها أعضاء الحزب كرئيس الجمهورية ووزير الشؤون الخارجية، تنقسم إلى قسمين هما:

¹ Hubert, Michel et autres : "Documents Algérie, 1979", *Art. Cit.*, p. 914.

² جبهة التحرير الوطني: مقررات اللجنة المركزية - الدورة التاسعة عشر، اللجنة المركزية، الأمانة العامة، الجزائر، قطاع الاعلام والثقافة والتوزيع، 1988، ص.ص 23-25. "Extraits de la résolution de politique générale adoptée par la 20^e session du Comité central du Parti du F.L.N, 22 juin 1988", *Revue Algérienne des Relations Internationales*, No. 11, Troisième Trimestre 1988, p.p. 131-132.

³ حتى لا نأخذ مثالا عن بيان واحد صادر عن المكتب السياسي للحزب، نفضل توضيح أهم القضايا التي تعرض إليها، مع العلم أن اجتماعات المكتب السياسي كانت تتم كل 15 يوم بشكل مستقر. ملف الصحراء الغربية، بناء المغرب العربي الكبير، الحرب العراقية الإيرانية، التنمية في إفريقيا، العنصرية في ناميبيا، تطور المسار التحريري في إفريقيا، مسار الوحدة الإفريقية، أزمة الطاقة، توحيد الفصائل الفلسطينية... إلخ. أنظر:

"Réunion du Bureau Politique, 02 février 1986", *Revue Algérienne des Relations Internationales*, No. 02, Deuxième Trimètre, 1986, p.p. 199-200.

Réunion du Bureau Politique, 18 février 1986, *Ibid.*

"Déclaration Politique", *Revue Algérienne des Relations Internationales*, No. 03, Troisième Trimestre, 1986, p.p. 149-150.

"Communiqué du Bureau Politique du Comité Central du Parti du Front de Libération Nationale, 24 novembre 1987", *Revue Algérienne des Relations Internationales*, n° 09, premier trimètre, 1988, p.p.167-169.

"Communiqué du Bureau Politique du Parti du FLN, 04 avril 1988", *Revue Algérienne des Relations Internationales*, n° 11, troisième trimestre, 1988, p.p. 119-121.

⁴ المبحث الثالث من هذا الفصل.

■ الأدوات المرتبطة بشخص المسؤول عن الأمانة الدائمة للجنة المركزية: ألا وهو محمد الشريف مساعدي الذي كان ينظم مهرجانات شعبية كثيراً ما يستعملها لتمرير الرسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية الجزائرية¹، خاصة بالنسبة لقضية الصحراء الغربية. كما كان رئيس الجمهورية كثيراً ما يستند إلى آراءه ونصائحه قبل الحسم في الملفات المطروحة أمامه حول القضايا الإقليمية والدولية². وقد لجأ إليه الرئيس الشاذلي بن جديد كقناة تواصل مع دول الجوار خاصة منها ليبيا والمغرب اعتماداً على شبكة علاقاته في الدولتين³، كما حولت له ملفات سياسية خارجية بالغة الحساسية كان هو المسؤول عن إدارتها من بينها ترأس الوفد الجزائري في المفاوضات التحضيرية لبعث اتحاد المغرب العربي، والمفاوضات حول الوحدة الجزائرية الليبية⁴.

■ الأدوات المرتبطة بالمسؤولين عن لجنة العلاقات الخارجية للحزب: كما سبق توضيحه في إطار البنية الحزبية لصنع القرار السياسي الخارجي الجزائري⁵، فإن لجنة العلاقات الخارجية للحزب كانت مكلفة بإدارة العلاقات مع حركات التحرير في العالم والأحزاب "الصديقة والشقيقة" في إفريقيا، أوروبا الغربية، وأمريكا اللاتينية⁶ التي تم دعمها مادياً وسياسياً للوصول إلى سدة الحكم والتي مثلت شبكات الصداقة والامتنان للجزائر على مساعداتها. وقد كوّنت هذه الشبكات قنوات تواصل للجزائر مع بلدان مثل: يوغوسلافيا، بلغاريا، إسبانيا، البرتغال، فرنسا، البرازيل، جنوب أفريقيا ... إلخ. خاصة وأن الشخصيات التي ترأست هذه اللجنة حائزة على وزن سياسي، وعلاقات متأصلة مع السياسيين اليساريين عبر العالم. هاته الشخصيات هي: جلول ملايكة في السبعينات وحتى بداية الثمانينات⁷، سيلمان هوفمان (1980-1984)⁸ وعبد الرازق بوحارة (1984-1988)⁹.

الفرع الثالث: المنظمات الجماهيرية

تعتبر المنظمات الجماهيرية أدوات حزبية هامة إذ تعمل على التعبئة العامة كما تستعمل في إطار "حملات الشرح والتوعية" التي كانت تقوم على أساس تنظيم مهرجانات شعبية لشرح ملفات السياسة الخارجية بنفس القدر التي كانت تستعمل فيه بالنسبة لملفات السياسة الداخلية. وقد وُظفت هذه المنظمات بشكل نشط بين 1979 و1989 في المجال الخارجي، إذ كان لها ممثلات في كل

¹ Rouzeik, Fawzi : "Chroniques intérieures : Algérie : la préparation du VIe congrès du FLN et l'évolution du système politique", *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Vol. 26, 1989, pp. 549-575.

² مقابلة مع وزير الشؤون الخارجية أحمد عطف، بتاريخ: 02 أبريل 2013.

³ مقابلة مع وزير الاعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة عبد العزيز رحابي، بتاريخ: 28 نوفمبر 2012.

⁴ مقابلة مع وزير الشؤون الخارجية أحمد عطف، بتاريخ: 27 مارس 2012.

⁵ - ارجع للفصل الأول المبحث الثالث.

⁶ Grimaud, Nicoles : "La diplomatie sous Chadli ou la politique du possible", *Art. Cit.*, p.p. 424-425.

⁷ Zoubir, Chamesddine : "Tel un phare l'Algérie a montré la voie à toute l'Afrique", *Revue Eldjazair News*, No. 31, octobre 2010, p. 31-34.

⁸ Hubert, Michel, et autres : "Documents Algérie, 1979", *Art. Cit.*, p. 904.

⁹ Michel Hubert : "Chronique Algérie : l'Emergence d'un ZAIM ?", *Art. Cit.*, p. 825.

الفصل الثالث: أدوات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

المستويات (القسم، المحافظة، البلدية، والولاية) لتبليغ القرار ورصد أكبر قاعدة إجماع ممكنة له.¹ ومن بين الملفات التي وظفت فيها المنظمات الجماهيرية نجد: الاتحاد المغاربي "اتحاد الشعوب المغاربية"، أزمة الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية.²

المطلب الثاني: الأدوات الدولية لصنع القرار في دستوري 1976-1989

إن جمع أدوات صنع القرار الرسمية مع بعضها كأدوات دولية وعدم التفرقة بينها في المرحلة الأحادية والمرحلة التعددية هو في صميم طرحنا في الفصل الثاني لازدواجية توجهات القرار السياسي الخارجي بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة واختلاف هذه الحركة في الجزائر عن ما هو قائم في الاتحاد السوفياتي كأبرز نموذج عن نظام أحادي الحزب. في هذا الإطار نلاحظ أن أجهزة الحزب وموارده لم تكن كافية للتعبير عن توجهات السياسة الخارجية الفعلية وتمثيل الجزائر في الخارج، على عكس الهياكل الدولية. في هذا الإطار يمكن الحديث عن تكامل بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة كأدوات لصنع القرار السياسي الخارجي الجزائري.

الفرع الأول: الأدوات التنفيذية لصنع القرار

تتكون أدوات الجهاز التنفيذي في فترة الأحادية الحزبية من أدوات الجهاز الحكومي وأدوات الجهاز الإداري على حد سواء. والاقتصار في هذه المرحلة على هاتين الأداتين لا يعني أن البرلمان الجزائري لم يكن له دور في بعض قرارات السياسة الخارجية، إلا أن عدم تطور الدبلوماسية البرلمانية وأداء البرلمان لدور خاضع لحدود متنوعة ومتعددة يقودان إلى التركيز على الجهاز التنفيذي دون سواه. ويمكن حصر أدوات هذا الجهاز في العناصر التالية:

○ **أدوات الجهاز الحكومي:** فرضت فترة الثمانينات على الجزائر ضرورة التعامل مع قضايا حيوية محتواها اقتصادي. ذلك أن الجزائر في سنة 1986 شهدت أزمة طاقة وتراجع سعر الدولار بشكل يؤثر على اقتصادها. هذا الوضع جعل من قرارات السياسة الخارجية تهتم بالخروج الأزمة الاقتصادية؛ وتأخذ شكل اتفاقيات تعاون ثنائي أو متعددة الأطراف.³ بالتالي أصبح أدوات الجهاز الحكومي بالغة الأهمية لأنها المسؤولة بتصميم القرارات الاقتصادية الخارجية ودراسة الاتفاقيات التي تبرمها الجزائر وتوفير القدرات اللازمة لتنفيذ القرار السياسي الخارجي. هذه الأدوات تتجسد فيما يلي:

■ يقوم رئيس الحكومة بتوضيح قرارات السياسة الخارجية أثناء طرحه للميزانية السنوية التي تحتاجها الحكومة. كما يتضمن الجهاز الحكومي الأجهزة الضرورية المسؤولة عن توفير القدرات اللازمة وتعبئتها من أجل تنفيذ القرار السياسي الخارجي الجزائري.

¹ مقابلة مع وزير الاعلام والاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة عبد العزيز رحابي، بتاريخ: 28 نوفمبر 2012.

² مقابلة مع وزير الشؤون الخارجية أحمد عطاف، بتاريخ: 27 مارس 2013.

³ Simmons, Beth A., Elkins, Zachary : "The Globalization of liberalization: Policy Diffusion in the International Political Economy", American Political Science Review, Vol.98, No. 01, February, 2004, p.p. 171-189.

الفصل الثالث: أدوات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

- أجهزة الوزارات التقنية التي تقوم بجمع المعلومات لإدارة الملفات الاقتصادية أو ذات الطابع الاقتصادي الخارجية. إذ إن كل وزارة تتضمن إدارة مختصة بالعلاقات مع الخارج التي تقوم بالتنسيق مع الوزارات النظيرة في الخارج وإذا تطلب الأمر تقوم وزارة الشؤون الخارجية بالأشراف على العمل.
- بالنسبة للاتفاقيات الدولية تقوم الحكومة بالتحضير لها عبر القطاعات الوزارية التي تضمها، عندما يكون القرار اقتصادي أو شبه اقتصادي. إذ تعمل على جمع المعلومات حول الاتفاقية تحليلها، وضع الخيارات واختيار البديل الأمثل؛ ثم التفاوض حول الاتفاقية للتوصل إلى صيغة مرضية لجميع أطرافها. هذا التفاوض يكون من جهة إداري بيني ومن جهة أخرى يكون خارجي.¹
- أدوات الجهاز الإداري: تنقسم إلى أدوات وزارة الشؤون الخارجية والتي يقصد بها الجهاز الدبلوماسي، وأدوات وزارة الدفاع بالنسبة للملفات الأمنية ويمكن توضيحها على النحو الآتي:
 - الجهاز الدبلوماسي: نعني بها هياكل وزارة الشؤون الخارجية، الإدارة المركزية، السفرات، الممثلات في المنظمات الدولية، القنصليات، والقنصليات العامة وكل الوسائل الانسانية التي تعتمد عليها.² حيث يعبر الجهاز الدبلوماسي عن وحدة العمل التي تظهر على مستوى الهياكل وتصنيف الطاقم الدبلوماسي والقنصلي. تمارس الهياكل الدبلوماسية بشكل يومياً وتستعمل خاصة لجمع المعلومات وتحليلها. في حين هياكل وزارة الشؤون الخارجية كانت مسؤولة على دراسة الملفات السياسية واتخاذ القرار بشأنها إذا لم تتطلب تدخلاً مباشراً من رئيس الجمهورية.³ ونجد أن مجلس المدراء، الذي أسس له وزير الخارجية محمد الصديق بن يحيى، والذي كان يجتمع كل يوم ويتأسس على أسلوب العمل الجماعي وهو من اضطلع بهذه المهم.
 - بالنسبة لأجهزة وزارة الدفاع: نجد أن الأجهزة المسؤولة عن جمع المعلومات، تحليلها، فيما يخص الملفات الأمنية، هي الأجهزة الاستخبارات والأمن الداخلي والخارجي. كما تقوم أجهزة وزارة الدفاع بدراسة الملفات من خلال طرح الخيارات واختيار البديل الأمثل وتقديم توصيتها لرئيس الجمهورية.⁴ كذلك وزارة الدفاع تعمل إما من خلال التنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية عند طلب رئيس الجمهورية استناداً لمنطق أسلوب العمل الجماعي أو بشكل منفرد.
- الأجهزة شبه-دبلوماسية: (Para-diplomatie) تعرف على أنها كيانات تحت وطنية، يتم اللجوء إليها على مستوى التعاون اقليمي و/أو التعاون الاداري بين دولتين متاخمتين لتطويع أواصر الدبلوماسية دون اللجوء إلى القنوات التقليدية. ظهرت في الجزائر في

¹ Putnam, Robert : *Art. Cit.*, p.p. 435-436.

² بعض الدول تلجأ إلى جانب القنصليات العامة والقنصليات إلى قنصليات فخرية Consulat Honoraire تعتمد فيها على غير الدبلوماسيين ذوي جنسية البلد الملتقي أو مقعبي فيه. والملاحظ أن الجزائر لم تعتمد على مثل هاته الهياكل.

³ Hermann, Margaret G., Preston, Thomas: "Presidents, Advisers, and Foreign Policy: The Effect of Leadership Style on Executive Arrangements", *Political Psychology*, Vol. 15, No. 01, 1994, p. 78.

⁴ ارجع للفصل الأول المبحث الثالث.

الفصل الثالث: أدوات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

الثانينات والتسعينات، واتخذت شكل التعاون الحدودي بين الوحدات الإقليمية الجزائرية، المالية النيجيرية، والتعاون مع تونس في إطار اتفاقية الأخوة والوفاق لسنة 1984. إذ يتم في إطارها تنظيم لقاءات بين الوحدات الإقليمية المتاخمة لبعضها من أجل توطيد العلاقات والتحصل على امتيازات اقتصادية وتجارية مشتركة.

○ **الأدوات التقليدية الخاصة: (ad hoc)** هي كل ما تعتمد عليه رئيس الجمهورية لتنفيذ مهمة دبلوماسية محددة. وتنقسم هذه الوسائل إلى:

➤ **المبعوثين الخواص:** مهمتهم محددة من حيث المضمون والوقت، قد يقع الاختيار الرئاسي على أحد المسؤولين في هرم الدولة كما قد يختار رجل ثقة له خارج هذا الهرم.

➤ **الممثلين الخواص:** الذين يحملون رسالة من رئيس الجمهورية ويعني هذا أن الرئيس أقم نفسه شخصياً في الملف المطروح. أما على مستوى الاختلاف مع المبعوث الخاص، فالأخير تنتهي مهمته مع تبليغ الرسالة في حين أن الأول تدوم مهمته حتى الوصول إلى الهدف الذي أرسل من أجله.

الفرع الثاني: الأدوات البرلمانية لصنع القرار

يحيل موضوع الأدوات البرلمانية لصنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية بعد التحول المنظوماتي الذي عرفته البلاد إلى بعدين أحدهما بنوي والآخر دبلوماسي تقدمها كما يلي:

■ **بنويًا:** تعد لجنة العلاقات الخارجية أداة المجلس الشعبي الوطني لدراسة ملفات السياسة الخارجية الجزائرية سواء خلال دراسة الاتفاقيات الدولية التي تحتاج مصادقته عليها أو دراسة ميزانية وزارة الشؤون الخارجية.¹ في هذا الإطار تتكون اللجنة من مجموعة من النواب يقوم كل واحد بتحضير الدراسة عبر تحليل الملفات المتحصل عليها من وزارة الشؤون الخارجية، وهو ما يخص المرحلتين الأحادية والتعددية. إلا أن مرحلة التعددية السياسية أصبحت تسمح لتعدد الآراء أكثر حول ملفات السياسة الخارجية فليس كل النواب لهم نفس توجهات صانع القرار وليسوا كلهم متفقين معه حول أسلوب تسيير بعض القضايا التي لهم إطلاع عليها.

■ **دبلوماسياً:** بالرغم من أن الدبلوماسية مفهوم مرتبط بالسلطة التنفيذية، إلا أن تطور وسائل الاعلام والاتصال وانتقال قرارات السياسة الخارجية من المجالات السياسية الأمنية البحتة إلى المجالات الاقتصادية جعلت من الاهتمام الشعبي بها يزيد شيئاً فشيئاً ويصبح أكثر تنظيماً في إطار البرلمان. ولعل الانفتاح السياسي سنة 1989 سمح بظهور هذا النوع من الدبلوماسية ولكن ضمن قاعدة "عدم التصرف في الخارج بوجه شخصي، وتمثيل المواقف الجزائرية الرسمية"². إذ أصبح للبرلمان

¹ مقابلة مع وزير الشؤون الخارجية أحمد عطف، بتاريخ: 02 أبريل 2013.

² مقابلة مع وزير الشؤون الخارجية أحمد عطف، بتاريخ: 02 أبريل 2013.

مقابلة مع وزير الاعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة عبد العزيز رحابي، بتاريخ: 28 نوفمبر 2012.

الجزائري نشاطات في الأمم المتحدة وفي المنظمات الإفريقية، وربط علاقات مع الاتحاد البيئي للبرلمانات العربية¹ (UIPA).

مما لا شك فيه أن دور الجهاز التنفيذي في صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري في الفترة الأحادية هام جداً خاصة أن لديه أدوات تحضير القرارات، إلا أنه في نفس الوقت لا يظهر إلا بشكل ضئيل مقابل الدور الحزبي الذي تحصل على مكانة دستورية أعطته فعالية الأداء. في الوقت نفسه، وكما وضخناه من حيث حركية صنع القرار في هذه الفترة، الأدوات الحزبية قليلة لم تكن موضوعة خدمة لأداء السياسة الخارجية الجزائرية، إنما لإعطاء شرعية للعمل السياسي وكغطاء للتغيير في توجهات السياسة الخارجية التي كان الحزب يعطيها إطار الاستمرارية. هذه الثنائية التي مثلتها أدوات صنع القرار السياسي الخارجي بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة (الجهاز التنفيذي) عبرت عن خصوصية صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري حتى 1989، والتي بقيت قائمة في العشر سنوات الأولى من حكم الرئيس الشاذلي بن جديد.

المطلب الثالث: الأدوات الرقابية والاستشارية لصنع القرار

تحتاج بعض الدول التي تعتبر أن القانون الدولي يسمو على القانون الوطني وفي حالة ما إذا تعارض القانونيين يجب تغيير القانون الوطني إلى أدوات رقابية تضمن أن جميع قرارات السياسة الخارجية التي تأخذ صورة التزام دولي لا تخالف القانون الوطني قبل المصادقة عليها. ومن جهة أخرى، بما أن الأدوات المستحدثة لصنع قرارات السياسة الخارجية الجزائرية عرفت تغييراً مؤسسياً، فقد ظهر مع فتح الفضاء السياسي والاقتصادي أدوات استشارية انقسمت إلى ما هو رسمي: أي المؤسسات الدستورية ذات الطابع الاستشاري والتي لم تفعل من قبل، وما هو غير رسمي وغير مؤسسي أي الوحدات السياسية والإعلامية غير المؤسساتية التي أصبح لها دور آخر في مجال صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري. وسندرس هذه الأدوات عن طريق توضيح دور المجلس الدستوري والمجلس الأعلى للأمن كأدوات رسمية، ودور الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام كأدوات غير رسمية.

الفرع الأول: الأدوات الرقابية والاستشارية الرسمية

إن الأدوات الرقابية والاستشارية الرسمية تتمثل في الهياكل الدستورية التي وضعت لهذا الغرض وهي كل من المجلس الدستوري والمجلس الأعلى للأمن، إلا أن طبيعة الرقابة والاستشارة والملفات المدروسة من قبل الأداة تجعلها مختلفان تماماً من حيث الدور والأداء²، ويمكن أن نلخصها في:

➤ **المجلس الدستوري:** إن التوجه الأحادي للجزائر (monisme) في مجال القانون الدولي جعل المجلس الدستوري من الأدوات الأساسية للرقابة الدستورية. إذ تعتبر الجزائر أن الالتزامات الدولية تعلق على التشريعات الوطنية، وإذا ما تم تبني التزامات

¹ يقوم رئيس البرلمان في اجتماعات الاتحاد البيئي للبرلمانات العربية برئاسة البعثة الجزائرية ويعبر عن المواقف الجزائرية الرسمية. مقابلة مع المستشار الدبلوماسي لرئيس الجمهورية عبد القادر طفار، تاريخ: 19 نوفمبر 2012.

² Mameri, Khelfa : *Op. Cit.* 111

الفصل الثالث: أدوات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

مخالفة للتشريع الوطني يجب تغيير الأخير¹، أو الانضمام للاتفاقيات وإبرام المعاهدات مع التحفظ على ما يخالف التشريع الوطني.² ويتم اللجوء إليه عند دراسة الاتفاقيات الدولية التي تنظم إليها الجزائر والمعاهدات التي تعقدها، حيث يستعمل من قبل الجهاز التشريعي لمعرفة تطابق هذه الاتفاقيات مع نص الدستور. كما قد تلجأ إليه السلطة التنفيذية لنفس الغرض، إلا أنه لم يتم اللجوء إلى هذا الجهاز من قبل السلطتين للأسباب التي أدرجناها سابقاً.³ ما جعله أداة غير مفعلة من قبل الوحدات القرارية المسؤولة عن الاتفاقيات والمعاهدات التي ترتبط الجزائر بها.

➤ **المجلس الأعلى للأمن:** خلافاً على المجلس الدستوري الذي تلجأ إليه السلطان التنفيذية والتشريعية متى تعلق الأمر بالاتفاقيات الدولية للتأكد من دستورها، فإن المجلس الأعلى للأمن وضع خصيصاً لخدمة رئيس الجمهورية وتقديم الرأي حول الوضع الأمني والاستقرار والسلامة الإقليمية للجزائر. إلا أن مكانة هذا المجلس مقارنة بما هو قائم في الدول الأخرى تجعله كأداة استشارية بدائي وذو دور ثانوي كونه خاضع لإرادة رئيس الجمهورية.⁴ فبالرغم من تكونه من أعلى القادة السياسيين والعسكريين، إلا أن هذا لم يجعل طبيعته مهمتها مقيدة ولم يجعل نشاطه مستندم كما عُرف في نموذج مجلس الأمن القومي (NSC) في الولايات المتحدة الأمريكية ونموذج مجلس الدفاع والأمن الوطني (CDSN) في فرنسا.⁵ وقد كانت أكثر فترات عمل ونشاط هذه الأداة بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد من أجل إيجاد حل للفراغ الدستوري الذي أحدث.

الفرع الثاني: الأدوات الاستشارية غير الرسمية

الملاحظ بالنسبة للوحدات غير المؤسساتية هو أنها لا تملك الأدوات اللازمة لمراقبة النشاط الجزائري في الفضاء الخارجي. ومع أنها تحاول جعل هذه الرقابة في الاهتمام بالقضايا الإقليمية الهامة ومن خلال معارضة القرار التي لا تراها مناسبة، إلا أن هذا يمكنها من إيصال مواقفها إلى رئيس الجمهورية وجمازه التنفيذي لا أكثر. في حين أنها تعتبر أدوات استشارية فعالة لمعرفة الموقف المجتمعي من القضايا التي تمم الجزائر، إذ تنقسم الأدوات الاستشارية غير المؤسساتية في الفترة الممتدة من 1989 إلى 1991 إلى قسمين هما:

■ **أدوات الأحزاب السياسية:** أكد وزير الإعلام والاتصال عبد العزيز رحابي أن تجربة الأحزاب السياسية الجزائرية في مجال

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1989، المادة 123.

² في مقابل التوجه الأحادي الجزائري نجد توجه ثنائي (dualisme) تتبناه جل الدول الغربية، إذ تسلم بسمو نص التشريع الدولي والاتفاقيات والمعاهدات التي تلتزم فيها الدولة على التشريع الوطني، الذي يغير تلقائياً. هذه الدول لا تحتاج إلى رقابة المجلس الدستوري على التزاماتها في الفضاء الخارجي. بالتالي يعد المجلس الدستوري أداة بالغة الأهمية في مسار صنع القرار السياسي الخارجي الذي يأخذ كعضون اتفاقية أو معاهدة دولية. أنظر:

Chentouf, Tayeb : *L'Algérie face à la mondialisation*, Conseil pour le développement et la recherche en sciences sociales en Afrique, Sénégal, 2008, p.p. 245-246.

³ *Ibid.*, p. 112.

⁴ من أبرز النماذج في العالم نجد مجلس الأمن القومي National Security Council في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يحتل مكانة هامة في مسار صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي سواء من حيث التركيبة المشكلة له أو من حيث تنظيمه وعمله. أنظر:

Krasner, Stephen : *Defending the National Interest: Raw Materials Instruments and U.S. Foreign Policy*, Princeton University Press, New Jersey, 1978, p.p. 329-352.

⁵ إن المقارنة بين النماذج الغربية للأمن القومي والتجربة الجزائرية في هذا البناء تدل أن الرغبة السياسية جعلت في الجزائر دور هذا الجهاز ثانوي ومقيد دائماً برئيس الجمهورية سواء تعلق الأمر باجتماع المجلس (بمبادرة من الرئيس) أو القرارات الصادرة عنه (غير ملزمة لرئيس الجمهورية نظرياً).

الفصل الثالث: أدوات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

السياسة الخارجية فنية للغاية وأنها بعد 1989 حتى وإن اهتمت بالقضايا الدولية تبقى دراستها للملفات ونسبة اطلاعها عليها سطحية لا ترقى إلى مستوى الضغط على صانع القرار.¹ هذا الموقف يتأكد بالنسبة للمرحلة المدروسة لسببين أولهما أن الأحزاب السياسية في تلك الفترة كانت مهتمة بالحصول على موالين وثانيتها أنها كانت منشغلة بالأزمة السياسية الاقتصادية التي مرت بها الجزائر. لهذا نلاحظ أن اهتمام الأحزاب السياسية كان لأغراض التعبئة الجماهيرية أكثر منه التأثير على مجرى القرار، إلا أن الانقسام السياسي الداخلي جعل السلطة السياسية تهتم بالأجاء الوطني حول القرار. وعليه، فإن السلطة التنفيذية كانت تلجأ للأحزاب السياسية للتعبئة حول القرار ونجد أن ممثلي الأحزاب الرسمية في الخارج غالباً ما يساندون المواقف والتوجهات الرسمية على المستوى الإقليمي والدولي.

■ **الأدوات الإعلامية:** يجب التنويه أن الرئيس الشاذلي بن جديد ومنذ اعتلاءه سدة الحكم صمم نظام إعلامي جد قوي في الداخل كما ربط علاقات مميزة مع الاعلام الخارجي وهو ما سمح له بتحسين صورة الجزائر وتحويلها من دولة ثورية إلى دولة معتدلة بالنسبة للدول الغربية، وهذا يظهر منذ البداية في المقابلات الصحفية التي قدمها للصحف والمجلات المتخصصة العربية والأجنبية وخاصة منها الفرنسية. وقد تم استعمال وسائل الدعاية والاعلام في أربعة توجهات هي:

- تبليغ القرار السياسي الخارجي؛
- شرح القرار السياسي الخارجي؛
- جس النبض السياسي الخارجي؛
- تحسين صورة القرار السياسي الخارجي؛

واللجوء إلى وسائل الاعلام بهذا الشكل يكون في الداخل وفي الخارج وسيتم توضيحه عبر دراسة الأدوات في ارتباطها بمسار صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري.

إن الملاحظ من خلال دراسة الأدوات الاستشارية الرسمية وغير الرسمية لصنع القرار السياسي الخارجي الجزائري هو أنها ابتداءً من 1989 ورغم فتح المجال السياسي لوحدة غير مؤسساتية، فقد بقي المجال خاضعاً للسلطة التنفيذية ممثلة في رغبة رئيس الجمهورية في التوجه اللجوء إلى هذه الأدوات القرارية.

الفرع الثالث: الأدوات الاستشارية الشخصية:

هي الأدوات مرتبطة برئيس الجمهورية، وقد كان الرئيس الشاذلي بن جديد كثيراً ما يعتمد على حرسه المقرب²، والذي أسمى الحرس السياسي المقرب أنه مكون من شخصيات سياسية تحتل مناصب هامة في هرم الحزب/ الدولة ومن ثم هرم الدولة فقط. وقد

¹ مقابلة مع وزير الاعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة عبد العزيز رحابي، بتاريخ: 28 نوفمبر 2012.

² مقابلة مع وزير الشؤون الخارجية أحمد عطاف، بتاريخ: 02 أبريل 2013.

الفصل الثالث: أدوات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

كان الرئيس يلجأ إليهم للاستشارة والرأي قبل اتخاذ القرار، كما قد يعتمد عليهم لتبليغ قرار أو موقف، ولحل أزمة أو إرجاع العلاقات مثلما حدث مع المغرب في الثمانينات.

كما سبق ذكره، كان هناك العديد من العاملين على توجيه وتأطير القرار السياسي الخارجي الجزائري،¹ وهم من يعتبرهم هيلسمان (Hilsman) الدائرة الثانية لصنع قرارات السياسة الخارجية.² هؤلاء المساهمين يمكن تقسيمهم إلى:

- رجلي ثقة الرئيس: مولود حمروش، العربي بلخير ذوي الرؤى الإصلاحية، سمحا بإقرار تغيير داخلي أثر على نمط صنع القرار وتوجهات السياسة الخارجية، واللذان لا يظهران عند اتخاذ القرار، لأن وجودهم مرتبط بشخص الرئيس؛
 - محمد الشريف مساعدة المسؤول الأول عن جهاز الحزب الحاكم حتى سنة 1989، والذي ساهم في تكوين العديد من قرارات السياسة الخارجية الجزائرية وساهم في التحضير للعديد من الملفات المطروحة؛
 - شخص أحمد طالب إبراهيمي لأنه رجل ثقة الرئيس الذي قاد وزارة الشؤون الخارجية طيلة ستة سنوات ونصف، وكان يُعول عليه في جميع الملفات الدولية التي لا تحتاج إلى تدخل مباشر من رئيس الجمهورية حتى سنة 1988.
 - الأمين العام لوزارة الدفاع ثم وزير الدفاع: مصطفى بلوصيف ثم خالد نزار والوزير الأول إبراهيمي اللذين ساهموا في العديد من ملفات السياسة الخارجية الجزائرية عبر إبداء الرأي أو المساهمة في تصميم القرار؛
- يجب التنويه أن الأدوات الاستشارية الشخصية لرئيس الجمهورية تنقسم إلى: أدوات استشارية رسمية تضم مولود حمروش والعربي بلخير وجميع مستشاري الرئيس (وعلى رأسهم المستشار الدبلوماسي في مجال السياسة الخارجية) اللذين وجدوا في مكتب الرئيس لتقديم الرأي والاستشارة له ومساعدته على القيام بمهامه الرئاسية؛ وأدوات شخصية/استشارية غير رسمية تضم محمد الشريف مساعدة، أحمد طالب إبراهيمي، مصطفى بلوصيف ومن بعده خالد نزار وبراهيمي الذين يتواجدون في مناصب سياسية هامة وفي نفس الوقت يحظون بثقة الرئيس، ومنه يتجه نحو استشارتهم في القضايا الدولية الهامة التي تتطلب حسمه فيها.

إن دراسة أدوات صنع القرار السياسي الخارجي في إطارها الهيكلي تكشف ازدواجية الأدوات بين أجهزة الحزب الجهاز التنفيذي. فالحزب الحاكم تضمن أدوات خاصة بالعلاقات مع منظمات التحرير والأحزاب التقدمية وأدوات لتبليغ القرار ونشره والحفاظ على الدعم الجماهيري له. في حين أن الجهاز التنفيذي كان يمثل أداة الدولة لإدارة العلاقات الرسمية للجزائر مع الخارج، إلى جانب الأدوات

¹ Junqua, Daniel : "Délicat recentrage du non alignement à Alger", *Art. Cit.*, p. 18.

Hubert, Michel : "Chronique Algérie : L'Emergence d'un Zaïm ?", *Art. Cit.*, p.

Rouzeik, Fawzi : "Chronique algérienne", *Art. Cit.*, p.

Grimaud, Nicole: "La Diplomatie sous Chadli ou la Politique du possible", *Art. Cit.*, p.p. 403-404.

مقابلة مع وزير الشؤون الخارجية أحمد عطاق، بتاريخ: 02 أبريل 2013.

مقابلة مع وزير الاعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة عبد العزيز رحابي، بتاريخ: 28 نوفمبر 2012.

مقابلة مع المستشار الدبلوماسي لرئيس الجمهورية عبد القادر طفار، بتاريخ: 19 نوفمبر 2012.

² Wittkof, Eugene, Jones, Christopher M., Kegley Jr, Charles W.: *Op. Cit.*, p. 50.

البرلمانية التي يفرض العمل بها أثناء المعاهدات والاتفاقيات السياسية. تضاف إلى هذه الازدواجية الأدوات الاستشارية الشخصية والخاصة برئيس الجمهورية.

في المقابل، لم يمس التحول الدستوري الجزائري على الصعيد الهيكلي إلا المجالات التي كانت تستعمل فيها أدوات الحزب لإدارة بعض جوانب العلاقات الخارجية والتي لم تعوض بعد 1989. لهذا نجد أن أدوات الجهاز الحكومي، أدوات الجهاز الإداري، والأدوات البرلمانية بقيت ثابتة، في حين أن الأدوات الاستشارية شهدت ظهور أدوات غير مؤسسية يتم اللجوء إليها عند الحاجة.

المبحث الثالث: الأدوات المرحلية لصنع القرار السياسي الخارجي الجزائري

يقصد بالأدوات المرحلية لصنع القرار الأدوات التي تستعمل عبر مراحل صنع القرار السياسي الخارجي. فتحديد المشكلة أو الموقف بالنسبة لصنع القرار يحيلنا إلى دراسة إدراك القائد لهذا الموقف¹، فالإدراك "بناء الواقع الذي ينصع فيه القرار السياسي الخارجي، والذي يتأسس على المعلومات المجمعمة" فحسب روبرت جرفيس (Robert Jervis) "العالم جد معقد ومعلوماتنا حوله محدودة إلى درجة أن على الأفراد تطوير نظرية إدراكية². بهذا يكون تحديد المشكلة القرارية جزائرياً مبني على أساسين، هما:

- جمع المعلومات: الذي يستند على معلومات مجمعة من قبل مختلف الأجهزة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية مثلما يستند على معلومات تقوم بتجميعها إدارة الاستخبارات والأمن وإدارة المعلومات والأمن الخارجي التابعين لوزارة الدفاع الوطني. وهذه العملية تطرح مشكلة صحة أو خطأ المعلومات المتحصل عليها والتي يقع على عاتق هذه الأجهزة التدقيق فيها؛
- تحليل المعلومات: كما سبق توضيحه³ القراءة الجزائرية للمواقف الدولية تتم انطلاقاً من تعريفها للذات وتعريفها للآخر والذي يركز على معطيات مرتبطة بمنظومة العلاقات الدولية وأخرى داخلية، على غرار مواقف وإدراكات صانع القرار الرسمي "رئيس الجمهورية"⁴. وعن تحليل المعلومات يترتب طرح سؤال ما الإجراء الذي نتخذه في مواجهة هذه المعلومات؟ وهو سؤال يحيلنا إلى وضع البدائل؛
- وضع البدائل: إن الإجابة على سؤال كيف نواجه الوضع المطروح تتطلب إحصاء الخيارات المتاحة والتبعات المترتبة عن كل خيار، أي معالجة كل بديل بقاعدة "أكبر منفعة وأقل تكلفة"، تم ترتيبها؛

¹ Herrmann, Richard : "The Power of Perception in Foreign-Policy Decision Making: Do View of Soviet Union Determine the Policy Choices of American Leaders?", *American Journal of Political Science*, Vol. 30, No. 4 Nov 1986, pp. 842.

² Renshon, Jonathan, Renshon, Stanley: *Art. Cit.*, p 511.

³ ارجع الى الفصل الأول المبحث الأول.

⁴ تطرح الأبحاث حول دول متغير الإدراك في العلاقات الدولية العديد من الأسئلة، والتي من أهمها: كيف تتشكل اعتقادات صانعي القرار حول القضايا السياسية وصور الوحدات الدولية الأخرى؟ وكيف يستدل صانعي القرار بالمعلومات حول الفضاء الدولي، خاصة تلك التي تتعارض مع مواقفهم وتصوراتهم؟ فإدراك صانع القرار هو بمثابة العدسة التي ينظر عبرها عند العمل والتي قد تفلطه مثلما تعكس له صورة صحيحة عن الموقف. أنظر:

Jervis, Robert: *Perception and Misperception in International Politics*, Princeton University Press, New Jersey, p. 3, p. 14.

الفصل الثالث: أدوات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

■ اختيار البديل الأمثل: هذه العملية خاضعة من جهة إلى الخيار الذي يقدمه الجهاز الإداري الذي تعين عليه تصميم القرار في إطار توصية، ومن جهة أخرى البديل الأخير الذي يمثل صيغة القرار ويقع عليه اختيار الجهاز المحول بذلك (وزارة الشؤون الخارجية، القطاع الوزاري المعني، أو رئيس الجمهورية).

إن التعامل مع أي مشكل سياسي خارجي يطرح العديد من الخيارات الممكنة كما حدده غراهام آيسون في نموذج الفاعل العقلاني، إذ وجبت التفرقة بين البدائل الممكنة (*possible decisions*) والبدائل المستحبة (*Desirable decisions*)¹ والتي تحدد انطلاقاً من المعيار القيمي، التنشئي والمعرفي لصانع القرار.

في هذه العملية يتم تقييم كل بديل بالاعتماد على: تحديد المنافع والخسائر المنتظرة منه، تشخيص التبعات والتداعيات الممكنة، تقييم احتمال تحقق كل بديل، تقييم الخسائر المرتقبة من جراء التبعات التي تم تشخيصها. ويقوم صانع القرار بترتيب البدائل في مسار يسمى: التصرف الأمثل (*Optimal Behavior*) والذي يتولد عنه الخيار الأمثل (*Optimal Choice*) من أجل الوصول إلى النتيجة المثلى (*Optimal Outcome*).

هذا الطرح يخص صانع القرار الجزائري أيضاً لأنه يحاول تحقيق أكبر منفعة بأقل تكلفة، وأنه في تحديده لهذه المعادلة لا يتأثر ببعده الشخصي في المستويات الدنيا من صنع القرار (قرارات روتينية لها أدواتها الخاصة كما رأينا) وإنما يتأثر بها في المستويات العليا للعملية القرارية التي تصبح فيها عملية الموازنة بين ما هو ممكن من بدائل وما هو مرغوب خاضعة لميول صانع القرار -رئيس الجمهورية-، ودراسة الأدوات المستعملة في مسار صنع القرار السياسي الخارجي يعتمد على هذه القاعدة. إذ نحاول في هذا المبحث التعرف على الأدوات الجزائرية المستعملة لتحضير القرار السياسي الخارجي، أدوات التبليغ والشرح -ذلك أن القرار صمم ليوجه إلى الخارج وهو ما يحتاج أدوات خاصة به-، وأخيراً ندرس الأدوات المستعملة للإقناع والترويج الداخلي والخارجي بالقرار المتخذ والتي نفترض أنها عرفت أكبر قدر من التغيير بعد التحول المنظوماتي الداخلي.

المطلب الأول: أدوات التحضير

يعرف التحضير على أنه فعل أو نشاط يسبق التحصل على شيء مادي ملموس، وجد النشاط للتحصل عليه.² وتحضير القرار السياسي الخارجي تعتبر أولى مراحل تصميمه. إذ تعبر عملية صنع وتصميم القرار السياسي الخارجي عن نمط التفاعل الحادث بين الأجهزة والمؤسسات الجزائرية العاملة في ميدان السياسة الخارجية، في إطار تحديد الأهداف الرئيسة المبتغاة في الفضاء الدولي آتية كانت

¹ Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*, Fifth Edition, Revised, Alfred A. Knopf, New York, 1978, pp. 4-15

² Définition « préparation », *Larousse français*, <http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/pr%C3%A9paration/63605>, consulté le 08 février 2013

أو مستمرة وتوظيف الوسائل المتاحة لتلك الغاية.¹ يمكن وفقاً لهذا الطرح تصنيف القرارات انطلاقاً من أربع معايير (أنظر الجدول رقم 01)، هي: الحاجة والوقت المتاح؛ الدافع إلى اتخاذ القرار؛ طبيعة ومضمون القرار؛ الأثر المترتب عن القرار،² كما يمكن تصنيفها حسب طبيعة الملف. فتحضير الملف السياسي ويختلف عن تحضير الملف الأمني، مثلما يختلف عن الملف الاقتصادي. وفي نفس السياق يختلف تحضير الملفات طبقاً للمستوى الذي يوضع فيه القرار السياسي الخارجي كما يبيانه في المبحث الأول من هذا الفصل.

الفرع الأول: التحضير للقرارات الروتينية

جل مواقف ونشاطات السياسة الخارجية الجزائرية روتينية يحضر ويتخذ على مستويين:

- في وزارة الشؤون الخارجية يومياً تتخذ القرارات الروتينية في مجلس المدراء يحضر القرار على مستوى المديرية الفرعية ويقدم للمدير الذي يطرحه في المجلس ويتم التشاور حوله قبل اتخاذ القرار بشأنه، وينعقد هذا المجلس برئاسة الأمين العام للوزارة وفي حالات استثنائية يترأسه وزير الشؤون الخارجية.
- في الخارج، وبالنسبة للممثلات يقوم الدبلوماسي بتحضير الملف مع أعوانه والتصويت يومياً دون الرجوع إلى وزارة الشؤون الخارجية إلا في الحالات الاستثنائية. أما بالنسبة للسفارات والقنصليات فتقوم بإدارة ملفات المغتربين والتأشيرات وغيرها بشكل يومي وروتيني، غالباً ما لا يحتاج إلى الرجوع إلى الوزارة الأم.

الفرع الثاني: التحضير للقرارات الهامة

تحتاج القرارات الهامة لفترات زمنية طويلة للتحضير، وغالب ما تمر عليها سنوات دون إيجاد حل نهائي لها، على غرار ملف الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية اللذان لازال قائمان إلى اليوم. ويأخذ التحضير للقرارات الهامة في الجزائر وفي الفترة المدروسة شكلان يمكن تلخيصهما في:

- **شكل المراسلات الرسمية:** بمعنى أن وزير الشؤون الخارجية يوجه رسالة لرئيس الجمهورية يتناول فيها الملف المطروح ويقترح خيار قد يكون القرار الأمثل بالنسبة للوضع القائم. يرد على المراسلة مدير الديوان باسم رئيس الجمهورية إما عبر الموافقة على اقتراح وزير الشؤون الخارجية مع أمر التنفيذ، أو طلب تعديل صيغة التوصية المقدمة وطلب تنفيذها.
- **شكل المحادثة:** في لقاء أسبوعي بين رئيس الجمهورية ووزير الشؤون الخارجية يتم فتح ملفات السياسة الخارجية، المناقشة حولها ويتخذ القرار بشأنها في تلك الجلسة. وقد تأخذ المحادثة اتجاهان لا يخرجان عن نظريات اتجاه صنع القرار السياسي الخارجي لمدرسة تحليل السياسة الخارجية (FPA). وفي الجزائر نجد أن الاتجاهات يمكن حصرها في الجدول التالي:

¹ السيد سليم، محمد: مرجع سابق، ص. 307.

² Sldjanski, Dusan : *Art. Cit.*, p. 254.

مسار صنع القرار السياسي الخارجي التحتي فوقي		مسار صنع القرار السياسي الخارجي الفوقي تحتي	
1	وزارة الشؤون الخارجية تشرف على تحضير القرار من خلال إدارتها المركزية	1	رئيس الجمهورية يتخذ قرار سياسي خارجي إما: عن قناعة شخصية ياجاء من ديوانه
2	وزارة الشؤون الخارجية تنسق مع الوزارة التحضير للقرار مع وزارة الدفاع والقطاعات الوزارية المعنية	2	على أساس اقتراح من شخصية وطنية خارج الدائرة الدبلوماسية الرسمية بعد حديث مع قائد أجنبي
3	وزارة الشؤون الخارجية تقوم بجمع المعلومات بمفردها أو بالتنسيق مع القطاعات الأخرى	2	رئيس الجمهورية يعلم وزير الشؤون الخارجية بقراره في جلسة خاصة (أغلب الأحيان)
4	وزارة الشؤون الخارجية تقوم بإحصاء الخيارات وانتقاء الخيار الأمثل وتبريره		يكون موقف الوزير: قبول القرار واتخاذ التدابير اللازمة من أجل تنفيذه، أو يبدي ملاحظات بشأنه خلال الجلسة، أو يرسل الرئيس كتابياً وزير الخارجية
5	ترفع وزارة الشؤون الخارجية الملف إلى رئاسة الجمهورية عبر مدير ديوان الرئيس	3	يمكن لرئيس الجمهورية أن:
6	المستشار الدبلوماسي لرئيس الجمهورية يدرس الملف ويبيد رأيه فيه		يصر على قراره في الشكل الذي صدر عنه، وفي هذه الحالة ما على وزارة الشؤون الخارجية إلا التنفيذ. ² أو أن يأخذ بعين الاعتبار ملاحظات وزير الشؤون الخارجية لتعديل القرار دون التراجع عنه.
7	ملف وزارة الشؤون الخارجية مرفقاً برأي المستشار الدبلوماسي يعرضان على رئيس الجمهورية ليتخذ قراراً بشأنه		

○ مسار فوقي-تحتي: يملكه رئيس الجمهورية ويقوم الوزير بالتنفيذ، ظهر في ستة قرارات في فترة حكم الرئيس الشاذلي

بن جديد هي: تقديم خطة لحل مشكلة الصحراء الغربية سنة 1984؛ فتح الحدود مع المغرب، تبادل الأسرى وإعادة

¹ هذا الجدول يبين أن مسار صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري يتخذ اتجاهين: اتجاه فوقي تحتي وآخر تحتي فوقي وأن في الحالتين مراحل صنع القرار بين التصميم، اتخاذ والتنفيذ تختلف.

² التنفيذ في هذه الصورة يطرح مشكل رفض المنفذ للقرار ومطالبة في تنفيذه، وهو ما قامت بتفسيره نظرية الوكيل الأساسي Principle Agent Theory، واعتبرت أن الوكيل (العون الدبلوماسي، مدير المكتب، وزير الخارجية في حالتنا) عادة ما يأخذ وقتاً طويلاً للتنفيذ لأنه غير مقتنع بالصيغة التي آخذ فيها القرار أو القرار ذاته. أنظر:

Kassim, Hussein, Menon, Anand: "The principle-agent approach and the study of the European Union: promise unfulfilled?", *Journal of European Public Policy*, Vol. 10, No. 01, February, 2003, p.p. 121-125.

الفصل الثالث: أدوات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

العلاقات الدبلوماسية، غلق ممثلية الحركة الانفصالية الاسبانية (ETA) في الجزائر سنة 1987؛ عقد القمة الثلاثية مع الملك فهد والملك حسن الثاني سنة 1988؛ مشروع الوحدة مع ليبيا سنة 1988.¹

○ مسار تحتي-فوقي: يخص كل الملفات المتبقية، يقوم وزير الشؤون الخارجية بطرح انشغال الساعة بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية ويمر بالقنوات المعتادة: جمع المعلومات وتحليلها، تصميم القرار السياسي الخارجي وصولاً إلى اتخاذ القرار. وتنقسم القرارات هنا من حيث أهميتها إلى قرارات تحتاج إقرار رئيس الجمهورية وأخرى تتخذ على مستوى وزارة الشؤون الخارجية ويقوم الرئيس بالاطلاع عليها بعد نهاية المسار القراري.

الفرع الثالث: التحضير عبر الملفات

كذلك يسمى هذا النوع ب"التحضير عن بعد" لأنه لا يتم بشكل مباشر بين رئيس الجمهورية وطاقته بل يتم عبر دراسة ملفات السياسة الخارجية على حسب طبيعتها، إذ تقوم بها وزارة الشؤون الخارجية وباقي الوزارات المختصة إذا استدعى الأمر ذلك إلى جانب التقارير التي يقدمها المستشار الدبلوماسي. كما يتم التحضير في الجزائر وفق الصيغة التالية:

● **تحضير الملفات ذات الطابع السياسي:** تقوم به وزارة الشؤون الخارجية بشكل حصري عبر جمع المعلومات، تحليلها، وتقديم دراسة حولها إلى ديوان رئاسة الجمهورية تتضمن توصية بأمثل خيار يجب إقراره. إذ تقوم وزارة الشؤون الخارجية بالعمل وفق ما حدده غراهم أليسون في نموذج الفاعل العقلاني. ويسعى صانع القرار الجزائري في هذه الملفات لتطبيق معيار أكبر منفعة/ أقل تكلفة للتوصل إلى الخيار الأمثل بالنسبة للمصلحة الوطنية والأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها واكتساب النتيجة المثلى في إطار ما يسمى السلوك العقلاني.² تصنف ضمن هذه الملفات 99% من القرارات التي تمر على وزارة الشؤون الخارجية والتي تتخذ باسم الجزائر بشكل يومي.

● **تحضير الملفات ذات الطابع الأمني:** في هذا الحالة تقدم كل من وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الدفاع صيغتها للمواجهة الملف المطروح. ويطلب رئيس الجمهورية من الوزارتين إما التحضير بشكل انفرادي للحصول على مقاربات مختلفة للملف، أو التحضير بشكل جماعي. كما سبق توضيحه يمر طلب الرئيس إما برغبته في عمل الوزارتين كفريق يتقاسم المسؤوليات ويقوم ببناء إجماع مؤسساتي بيني حول الخيارات المطروحة مع تسهيل التأكد من صحة المعلومات المتحصل عليها من قبل الوزارتين وصولاً إلى الخيار الأمثل والمبني على التعاون. أو على العكس من ذلك، يطلب العمل الانفرادي لتفادي المشاكل المترتبة عن

¹ أبريل 2013. 02 مقابلة مع وزير الشؤون الخارجية أحمد عطاق، بتاريخ:

² في هذا النوع من الملفات يظهر دور الجهاز البيروقراطي، أي وزارة الشؤون الخارجية، جلياً. فهو المسؤول عن جمع المعلومات وتحليلها الأمر الذي يؤثر لا محالة على طبيعة القرار السياسي الخارجي، وهو ما عمل غراهم أليسون على تبيينه في نموذج المسار البيروقراطي.

التنسيق حول الملفات أو ما يعرف بالتفكير الجماعي.¹

- **تحضير الملفات ذات الطابع الاقتصادي:** بالنسبة لهذا النوع والذي يتطلب خلال تحضيره التنسيق والتشاور المؤسساتي، فإنه غالب ما يأخذ صيغتين:²

○ التحضير للملفات الاقتصادية: أي التعامل الثنائي في مجال معين أو العلاقات الاقتصادية مع دولة أو مجموعة من الدول مثل: حالة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، تقوم وزارة الشؤون الخارجية بالتنسيق مع الوزارة المعنية وتقدمان معاً صيغة توافقية للملف المدروس.

○ التحضير للملفات بطلب من الرئيس: غالباً ما يتم هذا عند التحضير إلى زيارات رئاسية رسمية مع بلدان للجزائر علاقات تعاونية معها. ويتم التنسيق بين مختلف الوزارات والتشاور وفقاً نموذج المسار البيروقراطي، إذ تقدم كل وزارة مجموعة من الاقتراحات وتدرس على مستوى مجلس الحكومة ليختار الاقتراح الأكثر أولوية بالنسبة للمصالح الجزائرية. وهو ما حدث عند التحضير لزيارة للرئيس الشاذلي بن جديد للاتحاد السوفياتي، فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية.

نستخلص من هذا الطرح أن تحضير ملفات السياسة الخارجية الجزائرية على مستوى الجهاز الإداري تتم في وزارة الشؤون الخارجية وتأخذ العديد من الأشكال بالنسبة للملفات السياسية. في نفس الاتجاه، تتعدد الوزارات المشاركة في القرار فلم تعد هناك حصرية وزارة الشؤون الخارجية إلى جانب وزارة الدفاع لإدارة الملفات مع الخارج، وهذا راجع أساساً لتنامي المضمون الاقتصادي للعلاقات الدولية الأمر الذي جعل التنسيق بين مختلف الوزارات ضروري.

المطلب الثاني: أدوات تبليغ وشرح القرار السياسي الخارجي الجزائري

إن اعتبار مرحلة التبليغ والشرح هي التالية لمرحلة التحضير راجع إلى دراستنا لمرحلة اتخاذ القرار مسبقاً³ وإقراراً أن اتخاذ القرار دستورياً وممارساتياً هو اختصاص حصري لرئيس الجمهورية في النظام الجزائري سواء تعلق الأمر بمرحلة الأحادية الحزبية أو التعددية السياسية وهي أدوات شرح للقرار رسمية وأخرى غير رسمية.

الفرع الأول: أدوات التبليغ والشرح الرسمية:

يعتمد تبليغ وشرح القرار السياسي الخارجي الجزائري على ما هو رسمي وما هو غير رسمي وتتكون هذه الأدوات من:

¹ للتذكير: أسلوب التفكير الجماعي هو نظرية ضمن المدرسة السيكلوجية جاءت لتبين مخاطر العمل الجماعي واعتباره من أسوأ أساليب العمل في المجال الخارجي. مخاطر العمل الجماعي كان يدركها الرئيس الشاذلي بن جديد دون معرفته بوجود النظرية، وكان في الحالات الهامة يأمر وزارتي الشؤون الخارجية والدفاع بالعمل بشكل منفرد.

² مقابلة مع وزير الشؤون الخارجية أحمد عطايف بتاريخ: 02 أبريل 2013.

³ أنظر الفصل الثاني والمبحث الأول والمبحث الثالث.

الفصل الثالث: أدوات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

خطابات رئيس الجمهورية، خطابات وزير الشؤون الخارجية، بيانات الرئاسة، بيانات الحكومة، وبيانات وزارة الشؤون الخارجية بالإضافة إلى بيانات المكتب السياسي للحزب حتى سنة 1989 التي تصدر بشكل دوري. وتصدر البيانات عن الوحدات الرسمية أو الوحدات المؤسساتية وعلى رأسها وزارة الشؤون الخارجية حسب أهمية القرار المطروح على الشكل التالي:

- بيانات المكتب السياسي للحزب: التي صدرت إلى غاية نهاية سنة 1988 وتناولت في كل مرة مواضيع خاصة بالاهتمامات الإقليمية والدولية للجزائر؛
- بيانات وزارة الشؤون الخارجية: تصدر خلال الأزمات والحالات الروتينية والهامة التي تشغل بها الجزائر، مثل: قصف تونس من قبل إسرائيل سنة 1985،¹ أحداث جنوب اليمن سنة 1985، الحرب العراقية-الإيرانية ابتداءً من سنة 1980، والعمليات العسكرية في التشاد،² خطف الطائرة الكويتية (الجزيرية) سنة 1988،³ والعديد من القضايا التي كانت تطرأ يومياً وتتعامل معها وزارة الشؤون الخارجية عبر بيانات إخبارية؛
- بيانات الحكومة: عندما تزداد أهمية الموقف أو خطورته تصدر بيانات عن الحكومة حوله، مثل: وحدة وجدة بين ليبيا والمغرب سنة 1984، الأزمة الطاقوية الدولية سنة 1986؛
- بيانات رئاسة الجمهورية: تصدر في القضايا التي تعد بالغة الأهمية والحوية بالنسبة للجزائر وتحتاج إلى إعطاء قوة للخطاب للدولي ومصداقية أكبر؛
- خطب رئيس الجمهورية: في زيارته للخارج أو أثناء مشاركته في المحافل الدولية التي تهم الجزائر. كما يقوم سنوياً بمخاطبة الأمة وعرض الانجازات التي قام بها جهازه في الفترة المنقضية⁴ وحتى الخاصة بالسياسة الخارجية مثل: ترسيم الحدود، التعاون والتضامن بين الدول الإفريقية والعربية، تطور بناء المغرب العربي.⁵ ومقابلاته مع وسائل الاعلام المحلية والدولية.

الفرع الثاني: أدوات التبليغ والشرح غير الرسمية

إن البحث في مجال أدوات التبليغ والشرح غير التقليدية يميل إلى الأطراف التي يهتم رئيس الجمهورية بإبلاغها بطرق غير

¹ Revue Algérienne des Relations Internationales, n° 01, premier trimestre, 1986, p.p. 149-163.

² Revue Algérienne des Relations Internationales, n° 02, deuxième trimestre, 1986, p.p. 177-206.

³ Revue Algérienne des Relations Internationales, n° 11, troisième trimestre, 1988, p.p. 119-135

⁴ حتى خلال خطاباته في مناسبات رسمية داخلية، أو أثناء اجتماعه مع الولاية أو اجتماعاته للتحضير لمناسبات وطنية كان الرئيس الشاذلي بن جديد يغتم الفرصة للحديث عن مواقف وقرارات الجزائر بخصوص قضايا إقليمية ودولية. فأتى تعيين اللجان الولائية للتحضير للمؤتمر السادس للحزب ندد الرئيس بالوسائل المستعملة من قبل إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وقام بشرح الموقف الجزائري من القضية الفلسطينية. أنظر:

Revue Algérienne des Relations Internationales, n° 10, deuxième trimestre, 1988, p.p. 153.

⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: خطب الرئيس الشاذلي بن جديد 15 جاني-31 ديسمبر 1981، نفس المرجع، ص ص- 211-230.

- المسار الدبلوماسي الثاني: (Track II Diplomacy) أين يلجأ رئيس الجمهورية إلى وسطاء بصفة غير رسمية للتعرف على الآراء في الدولة الأخرى، لتمرير لرسالة خاصة، أو لتقديم اقتراحات حول خلاف معين²؛
- المسار الدبلوماسي الثالث: (Track III Diplomacy) وهو مسار تنفيذ القرار السياسي الخارجي عندما تقوم شخصيات سياسية أو عامة بالوساطة الإرادية بين دولتين أو أكثر في حالة خلاف ودون علم مسؤولي الدولة وموافقتها³؛

الملاحظ هنا أن هذان المساران أنهما يستعملان من جهة للتحضير للقرار ومن جهة أخرى لتنفيذه. وقد لجأ الرئيس الشاذلي بن جديد، حسب بعض الممارسين، إلى المسار الدبلوماسي الثاني بعد 1986 للتحصل على قروض من بعض الدول للخروج من الأزمة الاقتصادية الداخلية، كما أن المسار الدبلوماسي الثالث تم تفعيله لنفس الغرض.

المطلب الثالث: أدوات الإقناع والترويج للقرار السياسي الخارجي الجزائري:

إن نشر القرار السياسي الخارجي الجزائري يعد من أهم محطات المسار القراري، فالقرار يصمم ويتخذ ليوجه نحو الفضاء الخارجي. إلا أن علاقات الدول مع بعضها البعض أساسها قبول القرارات والمواقف وهو ما يجعل حصول القرار على الدعاية اللازمة والترويج له من أهم المحطات القرارية. في هذه المحطة تستعمل أدوات الإقناع والترويج للقرار، والتنقيب حول هذه الأدوات يجعلنا نجد مستويين لها. المستوى الأول من الإقناع والترويج مقترن بالفضاء الداخلي التي يجب أن يكتسب فيه القرار أكبر قدر من الاجماع. أما المستوى الثاني متصل بالفضاء الخارجي الذي يحاول فيه إيجاد تأييد وقبول للقرار خاصة عند الدول الصديقة والشركاء. في هذا الواقع، يجب التذكير أن الجزائر ليست بالدولة القوية التي لديها من الوسائل ما يسهل عليها نشر وكسب التأييد لقراراتها داخلياً ودولياً، فالمنظومة الدبلوماسية الجزائرية لم تكن تتضمن إدارة دبلوماسية عامة (Public Diplomacy) للعمل على الجبهتين الداخلية والخارجية مثل الدول التي تسلحت بها بغرض التأثير عبر القوة الناعمة.⁴ فالدبلوماسية العامة تعد من بين أهم الأدوات الحديثة للإقناع والترويج لقرارات السياسة الخارجية والدفاع عن المصالح الوطنية، إذ توصل الدولة بالرأي العام الدولي.

الفرع الأول: أدوات الإقناع والترويج الداخلي

تنقسم أدوات الإقناع والترويج الداخلي للقرار في دور الاعلام العام بالنسبة للفترة الأحادية، يضاف إليه الاعلام الخاص بعد

¹ المسار الدبلوماسي الثاني والمسار الدبلوماسي الثالث سميًا كذلك نسبة إلى المسار الدبلوماسي الأول أو ما يعرف عموماً بالقنوات الدبلوماسية الرسمية التي تم دراستها مسبقاً.

² Daye, Dalia Dassa: "Rethinking Track II Diplomacy: The Middle East and South Asia", *Clingendael Diplomacy Papers*, No. 3, June 2005, p.p. 05-07

³ Kraft, Herman Joseph S.: "Track three diplomacy and human rights in Southeast Asia: the Asia Pacific Coalition for East Timor", *Global Networks*, Vol. 02, No. 01, January 2002, p. 49.

⁴ "Voilà Pourquoi la diplomatie algérienne patine", *Le soir d'Algérie*, Jeudi 17 janvier 2013, <http://www.lesoirdalgerie.com/articles/2013/01/17/article.php?sid=144105&cid=2>, consulté le : 03. 02. 2013.

سنة 1989، بالإضافة إلى التقرب من الأحزاب السياسية، وتتلخص هذه الأدوات في:

- وسائل الاعلام: عبر اجتماعات تقوم بها وزارة الشؤون الخارجية مع أكثر الاعلاميين تأثيراً وطنياً، إذ يطلب من الاعلامي كتابة مقال حول الملف أو القرار المطروح للترويج له وإقناع الرأي العام الداخلي أو يتم تحضير المقالات على مستوى وزارة الشؤون الخارجية ويطلب من الاعلامي أن تشر باسمه وبدون إمضاء. وقد تم اللجوء إلى هذه الممارسة في السياسة الخارجية الجزائرية بين 1979 و1989 بشكل مكثف.
- الأحزاب السياسية: بعد 1989 أصبحت وزارة الشؤون الخارجية تلجأ إلى الأحزاب المؤثرة للحصول على اجماع حول القرار من خلال تبني خطاب تعبوي حوله.¹ وقد لجأ إلى الأحزاب السياسية في الجزائر حول موقف الجزائر في حرب الخليج الثانية، كما تم اللجوء لهم حول مشكل الطوارق في مالي، وقضية الصحراء الغربية، وتأمين الدور الجزائري في تحرير الرهائن الأمريكيين في إيران، وكذا المساهمة في حل الحرب الأهلية في لبنان.

الفرع الثاني: أدوات الاقناع والترويج الخارجي:

في فترة 1979-1992 انقسمت أدوات الاقناع والترويج نحو الخارج إلى أدوات خاصة بالحزب الحاكم في فترة الأحادية الحزبية تم التطرق إليها في المبحث الثاني من هذا الفصل، وأخرى مرتبطة برئيس الجمهورية بالإضافة إلى أدوات مرتبطة بالإعلام المكتوب، وهي كالآتي:

➤ لعل الرئيس الشاذلي بن جديد أكثر الرؤساء الجزائريين حتى 1992 اهتماماً بصورته الخارجية وبالصورة التي تحملها الجزائر في الفضاء الدولي. وبالرغم من عدم اكتساب الجزائر في تلك الفترة إلى أدوات الدبلوماسية العامة التي تسمح بالترويج لقرارات السياسة الخارجية الجزائرية على غرار العديد من دول العالم التي اعتمدت على مثل هذه الوسائل. فإن الرئيس الشاذلي بن جديد كان كثير الانفتاح على وسائل الاعلام الخارجية والتي في أغلبها كانت عربية وفرنسية. إذ انه في ظرف الثلاث سنوات قام بسبع مقابلات صحفية والعديد من اللقاءات مع الاعلام الرسمي والخاص الفرنسي.²

➤ أدوات الاقناع والترويج الأخرى متعلقة بالصحافة الأجنبية تتم عن طريق شراء تقارير صحفية في مجلات ذات شهرة ورواج محلياً إقليمياً، وقد اتجهت الجزائر في تلك الفترة نحو مجلات مثل: الشاب الافريقي (Jeune Afrique)، العالم الدبلوماسي (Le monde diplomatique)، المستقبل، الثورة، الفايننشال تايمز (The Financial Times)، والحارس

¹ مقابلة مع المستشار الدبلوماسي لرئيس الجمهورية عبد القادر طفار، بتاريخ: 12 نوفمبر 2012.

² - سنة 1979: مقابلات مع جريدة العالم الفرنسية Le monde، مقابلة مع التلفزة الفرنسية الثالثة France 3؛ سنة 1980: مقابلات مع مجلة الاقتصادي العربي، مقابلات مع مجلة المستقبل؛ سنة 1981: مقابلة مع صحيفة الثورة، مقابلة مع المجلة الفرنسية للعلاقات الدولية. أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: خطب الرئيس الشاذلي بن جديد 15 جانفي - 31 ديسمبر 1980، وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر، 1981، ص. 39، 53، 59، 61، 153.

الفصل الثالث: أدوات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

(The Guardian). ومن خلال هذه الحملات الإعلامية المكتوبة غالباً ما يسعى صانع القرار الجزائري إلى تحسين صورة

الجزائر في ملف هام جداً في خضم السياسة الخارجية أو حول قضية ترتبط بالجزائر بها.

➤ تستعمل إلى جانب هذه الأدوات "شبكات الصداقة في الخارج"، خاصة تلك التي خاطها كل من جلول ملايكة، سليمان هوفمان وعبد الرازق بوحارة في إطار الحزب الحاكم مع مسؤولي الأحزاب التقدمية في الخارج أمثال: ماريو سواريس (Mario Soares) ونيلسون مانديلا (Nelson Mandela) وجاكوب زوما (Jacob Zuma) وغيرهم. بالإضافة إلى توجيه دعوات خاصة لإعلاميين دوليين وتحسيسهم لخلفيات القرار المتخذ وحملهم على المرافعة لصالحه في بلدانهم.

إن الممارسة الجزائرية في مجال الاقناع والترويج للقرار السياسي الخارجي منذ 1979 وحتى بعد التحول المنظوماتي الداخلي كانت خاضعة لإرادة رئيس الجمهورية، إذا أن التواصل بين وزارة الشؤون الخارجية والوحدات غير المؤسساتية يتم إما بطلب من رئيس الجمهورية أو بعد طلب الاذن منه.

من خلال ما سبق طرحه من مضمون في هذا الفصل يمكن التوصل إلى خلاصة نوجزها فيما يلي:

- من الواضح أن الخلاف المنهجي بين نظريات العلاقات الدولية ومدرسة تحليل السياسة الخارجية لم يتغاض عن أدوات صنع القرار السياسي الخارجي. فأتناء اعتبار الأولى أن القوى الكبرى وحدها من تملك أدواتاً لصنع القرار تجدر دراستها، تعتبر الثانية أن كل الدول تملك أدواتاً لصنع القرار السياسي الخارجي تتماشى مع قوتها وأهمية قراراتها. إلا أن الجزائر مثلت الاستثناء لهذه القاعدة إذ تحصلت على سياسة خارجية نشطة ودبلوماسية راجحة رغم تصنيفها ضمن القوى المتوسطة. إذ نلاحظ أنها طورت الأدوات الرسمية لصنع القرار خدمة لسياستها الخارجية المتطورة، في حين أن الأدوات غير الرسمية لصنع القرار بقيت بدائية وتعكس القوة الفعلية للجزائر.
- إن التطور الدستوري الذي عرفته الجزائر بعد 1989 أثرت على الأدوات الهيكلية لصنع القرار الجزائري. فبالإضافة إلى زوال الحزب الحاكم من البناء السياسي الجزائري شوهد تطور في دور الحكومة في مجال التحضير للقرار. كما أن هذا التحول أثر على الأدوات المستعملة مرحلياً، إذ أضيف إلى الأدوات الرسمية والمؤسسية والشخصية، أدوات غير مؤسسية يتم الاعتماد عليها أتي توجب ذلك. ولعل دور هذه الأدوات بقي حبيس الثقافة السياسية السلطوية السائدة في الجزائر، والتي تجعلنا نتوصل إلى أن أدوات تصميم واتخاذ القرار السياسي الخارجي في مجملها سواء قمنا بدراستها في إطار الهياكل أو كمرحلة تنقسم إلى أربعة أنواع تقوم بحصرها فيما يلي:
 - **أدوات سيادية:** والتي تعني أن القرار يسلك مسارين، إما أن يكون فوقي-تحتي أي أن يطلب رئيس الجمهورية من وزير الشؤون الخارجية تكوين لجان أو التقرب من أشخاص أو وحدات رسمية أو غير رسمية لتصميم القرار. أو أن يكون تحت-فوقي في غالب الأحيان أي أن يقترح وزير الخارجية الالتجاء إلى أدوات لصنع القرار وينتظر موافقة رئيس الجمهورية.
 - **أدوات تفاوضية:** والتي تنقسم إلى التفاوض المؤسسي البيني الذي عرف في الجزائر خلال الأحادية الحزبية واستمر بعد سنة 1989، والتفاوض المؤسسي وغير المؤسسي التي عرف بعد الانفتاح السياسي سنة 1989. إلا أن التفاوض في الحالتين ليس حتمي بل خاضع إلى طبيعة الملف الخارجي المطروح ورغبة رئيس الجمهورية في طرح المشكلة القرارية أمام عدد كبير من الوحدات المؤسسية وغير المؤسسية أو ترك صنعه لمجموعة ضيقة من الوحدات والأفراد.
 - **أدوات استشارية:** في الجزائر، وعلى خلاف ما هو قائم في الدول الكبرى، فإن ادوات الاستشارة تقتصر على دوائر ثقة الرئيس والمقرين منه. ذلك أن الرئيس الشاذلي بن جديد كثيراً ما كان يلجأ لاستشارة حرسه السياسي المقرب والاعتماد عليه في تحضير ونشر القرار السياسي الخارجي الجزائري.
 - **أدوات الإقناعية:** يحتاج القرار إلى إقناع الآخرين حول مضمونه ويأخذ شكلين هما: الإقناع الداخلي بمعنى التحصل على قاعدة إجماع وقبول مجتمعية من أجل دعم القرار وإعطاءه قوة ومصداقية في الخارج؛ والإقناع الخارجي لأنه مرتبط بالفضاء الدولي ويحتاج القرار بالنسبة للقوى المتوسطة والضعيفة إلى قبول في الفضاء الخارجي حتى يتسنى تنفيذ القرار.

الخاتمة

كل نمط لصنع القرار السياسي هو انعكاس للفضاء الداخلي الذي يصمم فيه ويوجه إليه؛ وما نمط صنع القرار السياسي الخارجي إلا صورة عن الفضاء الداخلي الذي يصمم فيه والفضاء الخارجي الذي يوجه صوبه. وهذه الدراسة هي محاولة للتعرف على نمط صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري من حيث بنيته، حركتيه وأدواته. وبما أن من الموضوع متعدد الأبعاد فقد تم ترجيح مقارنة مركبة مما هو نظري، دستوري وممارساتي.

فن حيث البنية. مكنتنا دراسة مستويات صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري، طبقاً لمقاربة النظريات الكلاسيكية للعلاقات الدولية ومدرسة تحليل السياسة الخارجية، من التوصل إلى أن السياسة الخارجية الجزائرية منتوج متعدد المستويات. إذ أن الهوية والغيرية بالنسبة للجزائر يكشفان نظرة أنتجتها عوامل هوية وداخلية، منظوماتية، وشخصية (سيكولوجية). هذه النظرة للذات كدولة عانت من الاستعمار؛ عالم ثالثة؛ غير منحازة؛ قوة إقليمية بقيت ثابتة. ولم يتحوّل فيها سوى صفتي الثورية والاشتراكية بالإضافة إلى النظرة للآخر كانعكاس لتبني التعددية السياسية واقتصاد السوق بعد 1989.

وعليه، فإن الاعتماد على الاطار المذهبي للنظريات التقليدية للعلاقات الدولية، نظرية التغيير في السياسة الخارجية، نظرية مستويي التحليل، نظرية الدور، نموذج الدوائر القرارية والمدخل السيكولوجي لتحليل السياسة الخارجية يجدون مستقراً لهم في النمط الجزائري لصنع القرار السياسي الخارجي. وتساهم هذه الأطر في إزالة الغموض عن الكثير من جوانب الموضوع، ذلك أن تأثير القرار الجزائري بالفضاء الخارجي يسجل في خانة نظرية مستويي التحليل، وتحول السياسة الخارجية الجزائرية من حيث المضمون والاتجاه والدور مكنت نظرية التغيير في السياسة الخارجية ونظرية الدور من فهمه، أما أثر العلاقات الانسانية والدوافع الشخصية لصنع القرار أو الامتناع عنه فإنه لا تخرج عن نموذج الدوائر القرارية والمدخل السيكولوجي.

كما يسمح تشريح وحدات صنع القرار باكتشاف تعدد مؤسسي داخلي ساهمت فيه، في حقبة الأحادية الحزبية، الوحدات الرسمية والوحدات المؤسساتية. وقد مكّن فتح المجال السياسي أمام الوحدات غير المؤسساتية من تواجدها حتى في مسار صنع القرار السياسي الخارجي، رغم الضبابية وعدم البوح للذات يميزانه. واستعراض بنية صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري في فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد لا تمكن من التدقيق والتنقيب حول النمط القراري الجزائري، إذ أن المقارنة بين دستوري 1979 و1989 تحيل إلى أن تغير المنظومة السياسية والاقتصادية أنتج أربعة نقاط هي:

- خروج مسار تصميم وتوجيه وإيقاف القرار السياسي الخارجي الجزائري من أطر الحزب الحاكم -جبهة التحرير الوطني- وانتقاله إلى رئيس الجمهورية كمؤسسة رسمية؛

• توضيح أعمق لصلاحيات المؤسسة التشريعية من خلال تعريف الاتفاقيات الدولية التي تستوجب إقرارها. وحصر فضاء مساهمتها، و مشاركة باقي الوحدات الرسمية، في المسار القرار؛

• فتح مسار صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري أمام مشاركة وحدات غير مؤسساتية في حدود ما يسمح به الدستور وتواجدها في فضاءات رسمية (مثل التمثيل السياسي التعددي في البرلمان الذي بقي غائباً في الجزائر حتى 1995)

أما من حيث الحركة، فدراسة التفاعلات الحادثة داخل نمط صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري تدل أن البنية التي أسس لها كل من الدستور الأحادي والتعددي لا تجد دائماً انعكاساً لها في الواقع. فإذا كان الدستور أشار فقط إلى الوحدات الرسمية لصنع القرار، فإن الممارسة قدمت ديناميكية صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري كمراحل ومحطات تتمثل في:

• **المحطات الاجبارية:** يخضع لها القرار حسب مستوى أهميته ولم ينص عليها الدستور. فرئيس الجمهورية مؤسسة صانعة للقرار الجزائري دستورياً إلا أن تصميمه لقرارات السياسة الخارجية يعد استثناءً مقابل قاعدة تصميم القرار من طرف وزارة الشؤون الخارجية وباقي الوزارات المعنية ليتم طرحه على الرئيس لاحقاً.

• **المحطات الاستشارية:** تنقسم إلى قسمان: فبالنسبة للقرارات الروتينية والقرارات التي لا تمثل مركز اهتماماً لرئيس الجمهورية يعتبر الأخير محطة وجب إفادتها بالمواقف والنشاطات الجزائرية الإقليمية والدولية لا أكثر. أما بالنسبة للقرارات ذات الصلة بالمصلحة الحيوية أو مصلحة البقاء فإن وزارة الخارجية وباقي الوحدات المؤسساتية يتحولون إلى محطات استشارية ليس لها قوة الحسم في القرار.

• **المحطات غير المؤسساتية:** هي محطات استحدثت مع الانفتاح السياسي سنة 1989، كان الهدف من وجودها هو الحصول على بناء سياسي متعددة، إلا أن هذا التعدد أثر على صنع القرار السياسي الخارجي في ضرورة مروره على الوحدات غير المؤسساتية للحصول على إجماع.

في هذه الحركة نلاحظ أن للمصلحة الوطنية مكانة بالغة الأهمية فهي محرك صنع القرار السياسي الخارجي والمحدد الرئيسي للوحدات المصممة للقرار والمحطات التي يمر بها. وإلى جانب المصلحة الوطنية نجد أن اهتمامات رئيس الجمهورية، ميوله وتوجهاته السياسية تعد المرجع الآخر لمسار صنع القرار السياسي الخارجي. ولعل الدساتير عبر تجنبها التعامل مع الرئيس كشخص عملت على استبعاد دوافعه الشخصية والمزاجية من محددات السياسة الخارجية، لهذا دول الديمقراطيات المتطورة خلقت ميكانيزمات مضادة لسلطاته ومحددة لهيئته على صنع قرار السياسة الخارجية.

في المقابل، كانت أحد مفارقات التحول الدستوري في الجزائر الانتقال من المجال الحزبي المحفوظ إلى المجال الرئاسي المحفوظ.

لأنه كرس لهيمنة رئاسية دستورية وفعالية على مجال صنع القرار السياسي الخارجي في ظل وجود رقابة برلمانية جزئية ورقابة قضائية محدودة. فبعد المقارنة بين مرحلتى الأحادية الحزبية والتعددية السياسة وبين التحول الذي شوهد في دول أخرى نجد أن أكبر التغيرات كانت ذات طبيعة دستورية، ولم تفض إلى فتح مجال صنع القرار السياسي الخارجي لمشاركة وحدات غير مؤسساتية بقدر ما زادت من السيطرة الرئاسية على مجال في ظل غياب الرقابة وحق النقاش والاستفسار اللذان وجدا في منظومة الحزب الواحد.

أما من حيث الأدوات، فللسياسة الخارجية الجزائرية أدواتاً تتوافق من جهة مع مستوى قوتها ومن جهة أخرى مع أهمية قراراتها. ولعل الاستثناء في ثمانينات القرن الماضي كان أهمية القرارات التي اتخذت في السياسة الخارجية الجزائرية وعبرت عن نشاط ورنق دوليين.

إن التطور الدستوري في الجزائر كان له هنا أيضاً أثر واضح يظهر في الأدوات الهيكلية لصنع القرار الجزائري. فبالإضافة إلى اضمحلال أدوات الحزب الحاكم البنيوية، الشخصية، والجمهيرية، تم بعدها استحداث أدوات غير مؤسساتية كانت مشاركتها في صنع قرار السياسة الخارجية خاضعة للمجال الرئاسي المحفوظ، وخاضعة للثقافة الاقصادية التي بقيت مسيطرة على الممارسة السياسية خاصة في المجال الدولي. ويمكن تقسيم أدوات صنع القرار بهذا الشكل إلى ما يلي:

○ أدوات خاضعة لسلطة الرئيس تستعمل بأمر منه؛

○ أدوات تابعة لسلطة الرئيس تستعمل بإذن من الرئيس؛

هذه الأدوات تمثل صلب مسار صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري الذي يتباين من الحالات الروتينية إلى الحالات الهامة. كما يختلف اتجاهه بين المسار الفوق-تحتي والمسار التحتي فوقي الذي يعبر في كثير من الأحيان عن السلطة التقديرية لرئيس الجمهورية كخيارات إعادة التوازن في العلاقات مع الشرق والغرب على حد سواء أو إعادة العلاقات مع المغرب وفتح الحدود والتعجيل في بناء الوحدة المغاربي. ويعبر في أحيان أخرى عن ما تفرضه ظروف القرار في حد ذاته كمسار المفاوضات حول سعر الغاز وإدارة أزمة الطاقة الدولية والموقف الجزائري من حرب الخليج الثانية، وغيرها من القرارات التي تحتاج إلى أبحاث أخرى للتعلم فيها

وبناءً على ما تم طرحه، عرف صنع قرار السياسة الخارجية في الجزائر منذ 1954 وإلى يومنا هذا العديد من التحولات التي أثرت على سير العملية القرارية، ومضمون القرار ذاته. إذ شهد النموذج الجزائري لصنع القرار خمس أنماط هي: النمط الثوري، الأيديولوجي، النضالي، البراغماتي، والواقعي. مثل فيها النمط البراغماتي مرحلة التمهيد لأكبر التحولات، ففيها قام المسؤولون بالتحضير والتنظيم للانتقال من نظام سياسي أحادي إلى نظام سياسي تعددي؛ ومن مجال حزبي/مؤسسي/مغلق محفوظ إلى مجال رئاسي/فردى/شبه مفتوح؛ ومن نمط صنع قرار أيديولوجي إلى نمط صنع قرار براغماتي. ومن خلال هذه الدراسة، يمكن فعلاً التأكد من أن فترة حكم

الرئيس الشاذلي بن جديد هي حقبة التغيرات الكبرى التي عرفتها الجزائر في شتى المجالات؛ ولا يزيد صنع القرار السياسي الخارجي عن كونه أحد المجالات التي تغيرت في هذه الفترة.

هذا، وأن المُطلع على مثل هذه التطورات يتساءل: لماذا حدث قطيعة فقط في فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد؟ والاجابة عند كثيرٍ من الباحثين كانت أنه أرد التميز عبر مقارنة اصلاحية للسياسة الجزائرية في الداخل والخارج، عن ما كان عليه منهج الرئيس هواري بومدين منذ منتصف الستينات. إلا أن الاحتكام إلى نظريات مدرسة تحليل السياسة الخارجية ونماذجها التطبيقية تجيز تقديم مقارنة أخرى للتحويلات التي مست نمط صنع القرار السياسي الخارجي. فالرئيس الشاذلي بن جديد ذو شخصية إصلاحية، ورجل إيجابي ميالٌ نحو إيجاد الحلول، الأمر الذي جعل من قرارات السياسة الخارجية في فترة حكمه تتأثر بمراكز اهتمامه خاصة وأنه بقي المسؤول الوحيد عن الجهاز السياسي والجهاز التنفيذي طيلة عشر سنوات، وأن التحول الدستوري سنة 1989 قام بتعزيز سلطات الجهاز التنفيذي ومنه موقع رئيس الجمهورية.

كما أن مسار صنع القرار لم يكن خاضعاً فقط للمحددات النفسية والروابط الشخصية التي تجمع بين المسؤولين والحكام، بل كذلك إلى الفضاء الدولي الذي تنشط فيه الجزائر بحكم أنها قوى متوسطة تتأثر لا محالة بمتطلبات هذا الفضاء وضغوطه. وقد تأثرت الجزائر بالفضاءات الإقليمية التي تنتمي إليها بحكم إدراكها لذاتها كقوة إقليمية وتبينها لأدوار تتماشى مع هذا الموقع الإقليمي. كما كان للمميزات الفضاء الداخلي الهيكلية والسياسية انعكاس برازٌ عليها، إذ أن مجرد الانتقال من هيكل سياسي إلى آخر ومن توجه أيديولوجي إلى آخر تم تحول توجهات وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية ومنه نمط صنع القرار الذي يوطرها. فالتحول الدستوري سنة 1989، عبّر في السياسة الخارجية عن ميلاد التوجه الواقعي بكل ما له من خصائص وما يحمل من متطلبات.

في الأخير، يمكن القول أننا لم نطمح في هذا البحث إلى التنظير لصنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية، أو إيجاد نموذج صالح للتطبيق في كل المراحل التي مر بها و/أو سوف يمر بها نمط صنع القرار في الجزائر. إنما نشدنا وصف وتحليل (متى أمكن ذلك) مسار صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري استناداً إلى مقارنة ثلاثية تفادياً للنظرة الجزئية والمنقصة للموضوع، وإيضاح هذا المسار عبر مختلف المراحل التي يمر بها (تحضير القرار؛ اتخاذه؛ تنفيذه؛ شرحه، تبليغه، والاقناع والترويج له). فالهدف من الدراسة كان نزع الغموض عن فضاء مجهول في الجزائر والبحث الباحثين على الخوض فيه، منطلقين من القليل الذي قدم في هذه المذكرة.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: قائمة الأسئلة المطروحة على أعضاء العيئة

الملحق رقم 02: مقارنة بين نظريات العلاقات الدولية والنظريات النقدية ومدرسة تحليل

السياسة الخارجية

الملحق رقم 01: قائمة الأسئلة المطروحة على أعضاء العينة

<p>رابعاً: صنع القرار السياسي الخارجي في ظل التعددية السياسية:</p> <p>1- فيما تمثلت محطات صنع القرار السياسي الخارجي بعد 1989؟</p> <p>2- ما هو دور الجهاز الحكومي في حركة صنع القرار السياسي الخارجي؟</p> <p>3- ما هو مكان الجهاز الإداري في صنع القرار السياسي الخارجي؟</p> <p>4- ما هو طبيعة التفاعل بين الأجهزة المؤسساتية وغير المؤسساتية في صنع القرار السياسي الخارجي؟</p> <p>5- ما هو ظاهر وباطن "المجال الرئاسي المحفوظ"؟</p> <p>خامساً: أدوات صنع القرار السياسي الخارجي:</p> <p>1- ما هي الأدوات الحزبية لصنع القرار السياسي الخارجي؟</p> <p>2- ما هي الأدوات الأخرى لصنع القرار في عهد الحزب الواحد؟</p> <p>3- ما هي أدوات صنع القرار في ظل التعددية السياسية؟</p> <p>4- كيف يتم التحضير للقرار السياسي الخارجي؟</p> <p>5- ما هي أدوات تبليغ وشرح القرار السياسي الخارجي؟</p> <p>6- ما هي أدوات الإقناع بالقرار السياسي الخارجي والترويج له؟</p>	<p>أولاً: النظرة للذات والنظرة للآخر:</p> <p>- ما معنى هذا بالنسبة للجزائر؟</p> <p>- ما هي القضايا الهامة التي اعتنت بها الجزائر بين 1979 و1992؟</p> <p>ثانياً: المصلحة الوطنية بالنسبة للجزائر:</p> <p>1- ما معناها؟</p> <p>2- ما هو الثابت وما هو المتغير فيها؟</p> <p>3- ما هو مضمون المصلحة الوطنية خلال فترة الحزب الواحد؟</p> <p>4- ما هو مضمون المصلحة الوطنية بعد الحزب الواحد؟</p> <p>5- هل تصنف الجزائر المصلحة الوطنية؟ وكيف تصنفها؟</p> <p>ثالثاً: صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الحزب الواحد:</p> <p>1- ما هي صلاحيات الحزب الواحد في مجال السياسة الخارجية؟ وكيف كان يمارسها؟</p> <p>2- ما هي محطات صنع القرار السياسي الخارجي داخل الحزب؟</p> <p>3- ما هي محطات صنع القرار السياسي الخارجي في تعامله مع محيطه المؤسساتي وغير المؤسساتي؟</p> <p>4- ما معنى "المجال الحزبي المحفوظ"؟ هل هي حقيقة أم أن الواقع لا يؤكد لها؟</p>
---	---

الملحق رقم 02: مقارنة بين نظريات العلاقات الدولية والنظريات النقدية ومدرسة تحليل السياسة الخارجية

مدرسة تحليل السياسة الخارجية	النظريات النقدية		نظريات العلاقات الدولية		المميزات
	التبعية	الماركسية	الليبرالية	الواقعية	
مستوى منظومة العلاقات الدولية؛ مستوى الدولة؛ مستوى الفرد؛	منظومة العلاقات الدولية				مستوى التحليل
الفرد؛ البروقراطية؛ الحركة الجماعية؛	المركز والمحيط	الطبقات؛ البروليتارية	الدولة والفواعل الدولية الجديدة	الدولة: فاعل عقلاني موحد	وحدة التحليل
الفضاء الداخلي	الفضاء الخارجي				فضاء صنع القرار
عوامل داخلية وخارجية	العوامل الخارجية				عوامل صنع القرار
البنية السياسية والعاملين فيها	سلطة المركز بالتعاون مع سلطة المحيط	السلطة الحاكمة ورجال الأعمال	الأجهزة الدولية وما فوق الدولية	كل أجهزة الدولة	أدوات صنع القرار
السياسة الداخلية؛ المساومة الحكومية؛ العوامل السيكولوجية؛	مركز/محيط سيطرة/تبعية	اللاتكافؤ؛ الإمبريالية؛ الاستعمار الجديد	الترابطية الشاملة؛ المؤسسات الدولية؛ قوة الجبر	التنافس، الصراع من أجل البقاء، الابتكاح على الذات، ...	المفاهيم البحث
سنايدر؛ غراهم أليسون؛ شارل هريمان؛ فاليري هيدسون؛ ...	راول بريش؛ سمير أمين؛ أندريه غندر فرانك؛ جيوفاني أريغي؛ ...	كارل ماركس؛ هربرت ماركوس؛ أنطونيو غرامشي؛ تيودور أدورنو؛	روبرت كوهان؛ جوزيف ناي؛ روبرت أكسلرود؛	هانس مورغانتو؛ جورج كينان؛ كينث والتز؛ ...	أبرز الباحثين

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة في النظرة للذات والنظرة للغير بين 1979 و1992	34
02	محاولة تصنيف أنماط صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري	57
03	مقارنة بين المصلحة الوطنية الجزائرية عبر النمط الأحادي والنمط التعددي	59
04	محاولة تشخيص مسار القرار السياسي الخارجي الجزائري	105

قائمة المراجع

أولاً: النصوص الرسمية:

أ. الدساتير، المواثيق والمراسيم:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1963.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1976.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1989.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية (الميثاق الوطني)، العدد 61، السنة 13،30 يوليو 1976.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 37، 08 ماي 1977.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية، عدد 15، 10 أبريل 1979.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية (الميثاق الوطني)، العدد 07، السنة 23، 16 فبراير 1986.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: مرسوم رئاسي رقم 74-77، 23 أبريل 1977.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: مرسوم رئاسي، رقم 88-235، 09 نوفمبر 1988.

ب. الخطابات والبيانات:

1. اللغة العربية:

10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: خطاب الرئيس هواري بومدين بمناسبة افتتاح مؤتمر القمة الرابع للبلدان غير المنحازة، الجزائر، مديرية الاعلام برئاسة الجمهورية، سبتمبر 1973.
11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: خطب الرئيس الشاذلي بن جديد 15 جانفي - 30 ديسمبر 1980، وزارة الإعلام، الجزائر، 1981.
12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: خطب الرئيس الشاذلي بن جديد 15 جانفي - 31 ديسمبر 1981، الجزء الثالث، وزارة الإعلام، الجزائر، 1982.
13. جبهة التحرير الوطني: خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية الأمين العام للحزب، حول وضع الأمة، اللجنة المركزية، الجزائر، 15 ديسمبر 1987.

14. جبهة التحرير الوطني: مقررات اللجنة المركزية – الدورة التاسعة عشر، اللجنة المركزية، الأمانة الدائمة، الجزائر، قطاع الاعلام والثقافة والتوزيع، 1988.

2. اللغة الفرنسية:

15. "Communiqué du Bureau Politique", session extraordinaire du 1^e Octobre 1985, Revue Algérienne des Relations Internationales, n° 1, premier trimestre, 1986.
16. "Communiqué du Bureau Politique", réunion du 5 Novembre 1985, Revue Algérienne des Relations Internationales, n° 1, Premier Trimestre, 1986.
17. "Réunion du Bureau Politique", 02 février 1986, Revue Algérienne des Relations Internationales, n° 02, Deuxième Trimètre, 1986.
18. "Réunion du Bureau Politique", 18 février 1986, Revue Algérienne des Relations Internationales, No. 02, deuxième trimètre, 1986.
19. "Déclaration Politique", Revue Algérienne des Relations Internationales, n° 03, troisième trimestre, 1986.
20. "Communiqué du Bureau Politique du Comité Central du Parti du Front de Libération Nationale", 24 novembre 1987, Revue Algérienne des Relations Internationales, n°. 09, premier trimètre, 1988.
21. "Communiqué du Bureau Politique du Comité Central du Parti du Front de Libération Nationale", 24 novembre 1987, Revue Algérienne des Relations Internationales, n°. 09, premier trimètre, 1988.
22. "Communiqué du Bureau Politique du Parti du FLN", 04 avril 1988, Revue Algérienne des Relations Internationales, n°. 11, troisième trimestre, 1988.
23. "Déclaration du Porte-Parole du Ministère des Affaires Etrangères à la suite de la tension engendrée en méditerranée par les menaces U.S. d'attaquer la Libye", 14 avril 1986, Revue Algérienne des Relations Internationales, n° 03, Troisième trimestre, 1986.
24. "Intervention de Ahmed Taleb Ibrahim, Membre du Bureau Politique, Ministre des Affaires Etrangères, devant la 12^e réunion ministérielle du Groupe des 77", Revue Algérienne des Relations Internationales, n° 12, quatrième trimestre, 1988.

25. "Déclaration du Porte-Parole du Ministère des Affaires Etrangères à la suite de la tension engendrée en méditerranée par les menaces U.S. d'attaquer la Libye", 14 avril 1986, Revue Algérienne des Relations Internationales, n° 03, troisième trimestre, 1986.
26. "Intervention de Ahmed Taleb Ibrahim, Membre du Bureau Politique, Ministre des Affaires Etrangères, devant la 12^e réunion ministérielle du Groupe des 77", Revue Algérienne des Relations Internationales, No. 12, Quatrième trimestre, 1988.
27. "Extraits de la résolution de politique générale adoptée par la 20^e session du Comité central du Parti du F.L.N, 22 juin 1988", Revue Algérienne des Relations Internationales, n° 11, troisième trimestre 1988.
28. "Allocution de Lakhdar Brahimi, Ministre des Affaires Etrangères", durant la 47^e session de l'Assemblée Générale, le 28 septembre 1992, Revue Algérienne des Relations Internationales, n° 23, troisième trimestre, 1992.
29. "Interview du Président Abdelaziz Bouteflika, Forum de Crans Montana, 27 Juin 1999", Algérie Watch, <http://www.algeria-watch.org/farticle/concorde/concorde2.htm>, Consulté le : 06/01/2013.

1. اللغة الانجليزية

30. "Toasts at the State Dinner for President Chadli Bendjedid of Algeria, April 17, 1985", in: <http://www.reagan.utexas.edu/archives/speeches/1985/41785e.htm>, accessed: January 16th, 2013.

ثالثاً: المقابلات:

31. مقابلة مع المستشار الدبلوماسي لرئيس الجمهورية عبد القادر طفار، بتاريخ 12 نوفمبر 2012.
32. مقابلة مع المستشار الدبلوماسي لرئيس الجمهورية عبد القادر طفار، بتاريخ 19 نوفمبر 2012.
33. مقابلة مع وزير الاعلام والاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة عبد العزيز رحابي، بتاريخ: 28 نوفمبر 2012.
34. مقابلة مع صديق للرئيس الشاذلي بن جديد، شبلي بشير، بتاريخ: 12 فيفري 2013.
35. مقابلة مع وزير الشؤون الخارجية أحمد عطاف، بتاريخ: 27 مارس 2013.
36. مقابلة مع وزير الشؤون الخارجية أحمد عطاف، بتاريخ: 02 أبريل 2013.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

أ. اللغة الفرنسية:

37. Bouthilette, Jean François: Une étude des conceptions de l'Opinion Publique chez les chroniqueurs politiques et éditorialistes québécois, Maitrise en Sciences Politiques, Université du Québec, Canada, 2010

ب. اللغة الانجليزية:

38. Bougherira, Mohamed-Redha : Algerian, Foreign Policy 1979-1992 : Continuity and / or change, Doctorate of Philosophy, European Studies Research Institute, University of Salford, United Kingdom, 1999.
39. Kesseiri, Radia: Ideologised Foreign Policy and the Pragmatic Rational: The case of Algeria under Houari Boumedienne, PhD of Philosophy, Arabic and Middle Eastern Studies, University of Leeds, United Kingdom, November 2005.
40. OROSZ, Melenia G: Idiosyncrasies in Foreign Policy, Ph.D, International Relations and European Studies, University Babes Bolyai, Roumania, 2012.

رابعاً: الكتب:

أ. اللغة العربية:

41. السيد سليم، محمد: تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.
42. الرياشي سليمان وآخرون: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الطبعة الثانية معدلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999
43. بلحاج، صالح: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
44. بهجت القرني: "السياسة الخارجية الجزائرية من الثورية إلى الانكفاء على الذات"، في: عليّ الدين هلاّلي، بهجت القرني: السياسة الخارجية للدول العربية، ترجمة: جابر سعيد عوض، الطبعة الثانية، مركز البحوث والدراسات الدولية، القاهرة، 2002.
45. ديدان، مولود: مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار بلقيس، الجزائر، 2009.
46. عجة، الجيلالي: قانون المؤسسات العمومية من اشتراكية التسيير إلى الخوصصة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

47. جونسون، لويد: تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: مفتي، محمد، السيد سليم، محمد، نشر عمادة شؤون المكتبات/جامعة الملك سعود، الرياض، 1989.

48. مسراتي، سلمية: نظام الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر، على ضوء دستور 1996 واجتهادات المجلس الدستوري الجزائري (1989-2010)، دار هومة، الجزائر، 2012.

ب. اللغة الفرنسية:

49. Audibert, Jean : Je n'ai jamais cessé d'apprendre l'Afrique, édition Karthala, Paris, 2006

50. Bancel, Nicolas, et autres : RUPTURES POSTCOLONIALES. Les nouveaux visages de la société française, Ed La Découverte, Paris, 2010

51. Battistella, Dario: Théorie des Relations internationales, 2^e édition, les presses de sciences po, Paris, 2006

52. Benali, Si Youcef : Chronique des années de Presse, éditions El Bahia, Alger, 2010

53. Boubakir, Abdelaziz: Chadli Bendjedid, Mémoires, Tome I : Les contours d'une vie 1929-1979, traduit par: Mehenna Hamadouche, Casbah éditions, Alger, 2011.

54. Chauprade, Aymeric: Géopolitique constantes et changements, 3^e édition, ellipse, Paris, 2007

55. Chentouf, Tayeb : L'Algérie face à la mondialisation, Conseil pour le développement et la recherche en sciences sociales en Afrique, Sénégal, 2008

56. Chikh, Slimane: L'Algérie. Porte de l'Afrique, casbah éditions, Alger, 2000.

57. Collonges, Lucien : Autogestion, hier, aujourd'hui, demain, Syllepse, Paris, 2010

58. Dufour, Jean-Louis: Un Siècle de Crises Internationales – De Pékin (1900) au Caucase (2008), André Versaille, Paris, 2008

59. Fontaine, André: La guerre Froide, 1917-1991, *collections points d'histoire*, éditions le seuil, Paris, 2006

60. Grimaud, Nicole: La politique extérieure de l'Algérie, Paris, Karthala, 1984

61. Houdecek, François, Madec , Gabriel: Ruptures et fondation, 1803-1804, collection *La Correspondance*, la Fondation Napoléon, Editions Fayard, Paris, 2007

62. Kocher-Marboeuf, Eric : Le Praticien et le Général : Jean-Marcel Jeanneney et Charles De Gaulle 1958-1969,

volume 01, CHEFF (MINEFI), Paris, 2003.

63. Lacoste, Yves: La Géopolitique et le Géographe, Entretiens avec Pascal Lorot, éditions Choiseul, Paris, 2010.
64. Mameri, Khelfa: Réflexions sur la Constitution algérienne (du 22 novembre 1976), E.N.A.L./O.P.U., Alger, 1983.
65. Organisations des Nations Unis : Recueil des Traités, Vol. 500, Convention de Vienne sur les Relations Diplomatiques 1961.
66. Ploquin, Jean-Christophe : Irak : Le Moyen-Orient sous le Choc, L'Harmattan, Paris, 2003.
67. Ravenel , Bernard: Mitterrand, Le Nord contre le Sud ?, l'Harmattan, Paris, 1990.
68. Raymond Aron, Paix et Guerre entre la Nations, 3^e édition, Calmann-Lévy, Paris, 2004.
69. Sadi, Nacer-Eddine : La privatisation des entreprises publiques en Algérie, Objectifs, Modalités et Enjeux, L'Harmattan, Paris, 2005.
70. Shawartzenberg, Roger Gérard: Sociologie politique, 4^e édition, éditions Montchrestien, Paris, 1988.
71. Taleb-Ibrahimi, Ahmed : Mémoires d'un Algérien, Tome 02 : La passion de bâtir (1965-1978), Alger, Casbah éditions, 2008.
- ج. اللغة الانجليزية:
72. Allison, Graham: The essence of decision-Explaining the Cuban Missile Crises, Little Brown, Boston, 1971.
73. Brown, Chris, Ainley, Kristen : Understanding International Relations, Third edition, Palgrave MacMillan, New York, 2005.
74. Dahl, Robert, Shapiro, Ian, Cheibub, José Antonio: The Democracy Sourcebook, The MIT press, London, 2003.
75. Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, Fifth Edition, Revised, Alfred A. Knopf, New York, 1978.
76. Herbert Kelman: International Behavior, Rinehart and Wintson, New York, 1966.
77. Hill, Christopher: The Changing Politics of Foreign Policy, Palgrave Macmillan, New York, 2003.

78. Hinnebusch, Raymond, Ehteshami, Anoushiravan: The Foreign Policies of Middle East States, LYNNE REINNER publishers, USA, 2002.
79. Hudson, Valerie M.: Foreign Policy Analysis, Classic and Contemporary Theory, Rowman & Littlefield publishers, UK, 2007.
80. Krasner, Stephen : Defending the National Interest: Raw Materials Instruments and U.S. Foreign Policy, Princeton University Press, New Jersey, 1978.
81. Mintz, Alex, DeRouen, Karl: Understanding Foreign Policy Decision Making, Cambridge University Press, UK, 2010.
82. Rourke, John T. Boyer, Mark A.: International Politics on the world stage-Brief, 8/e, McGraw Hill, New York, 2009.
83. Saaiva, José Flavio Sombra: Foreign Policy and Political Regime, Instituto Brasileiro de Relações Internacionais, Brazil, 2003.
84. Smith, Steve, Hadfield, Amelia, Dunne, Timothy: Foreign policy: theories, actors, cases, Oxford University Press, Oxford, 2008.
85. Snyder, Richard C., Bruck, H. W., Sapin, Burton: Foreign Policy Decision Making, Revisited: Hudson, Valerie, Chollet, Derek H., Goldgeier, James M., Free Press of Glencoe (1962), Palgrave MacMillan, New York, 2002.
86. Tammen, Ronald L., & others: Power Transitions: Strategies for the 21st century, Chatham House Publishers, London, 2000.
87. Wittkof, Eugene, Jones, Christopher M., Kegley Jr, Charles W.: American Foreign policy Pattern and Process, 7th edition, Thomson Wadsworth, 2008.

88. Ait Chalal, Amine: « L'Algérie depuis 1962, retour sur une histoire contrastée », La revue internationale et stratégique, n° 46, 2002.
89. Balzac, Thierry : “Qu'est-ce que la sécurité nationale”, Revue Internationale et stratégique, No. 52, 2003.
90. Battistella, Dario : Transnationalisation des Relations Internationales et Rapport Public/Privé dans la définition de l'Intérêt National, Public/Privé, No. 1, 1995.
91. Bedjaoui, Mohammed: “Aspects Internationaux de la Constitution Algérienne”, Annuaire Français de droit International, Vol. 23/23, 1977.
92. Bouhou, Karim : “L'Algérie des réformes économiques : Un gout inachevé”, Politique étrangère, No. 2, 2009.
93. Bruno Etienne : “Chronique Diplomatique”, Annuaire de l'Afrique du Nord, Vol. 13, 1975.
94. Carcassonne, Guy : “Le premier Ministre et le domaine dit réservé”, Pouvoirs, N° 83, 1997.
95. Caro, Jean-Yves: “Structure de la puissance: pour une méthodologie quantitative”, Annuaire Français des Relations Internationales, n° 01, 2000.
96. Charpentier, Jean : “La reconnaissance du G.P.R.A”, Annuaire Français de Droit International, Vol 05, N°05, 1959.
97. Chikh, Slimane : “La Politique Africaine de l'Algérie”, Annuaire de l'Afrique du Nord, Vol. 17, 1979.
98. Cubertafond, Bernard: “L'Algérie du président Chadli”, Politique étrangère, N° 1, année 46, 1981.
99. Del Aguila Tejerina, Rafael: “ Politique, Droit et Raisons d'Etat”, Erytheis, N° 02, Novembre 2007.
100. Dris-Ait Hamadouche, Louisa, Zoubir, Yahia: “Pouvoir et Opposition en Algérie: Vers une transformation prolongée ?”, L'Année du Maghreb, Vol. 5, 2009.
101. Etienne, Bruno : “La place des matières premières dans la politique extérieure de l'Algérie”, Annuaire de l'Afrique du Nord, Vol. 13, 1975.
102. Flandreau, Marc : “Le début de l'histoire : globalisation financière et relations internationales”, Politique Etrangère, vol. 03, n° 04, 2000.

103. Flory, Maurice : “Algérie et Droit international”, Annuaire Français de Droit International, Vol 05, N° 05, 1959.
104. Grimaud: “La diplomatie sous Chadli ou la Politique du Possible”, Annuaire de l’Afrique du Nord, Vol. 30, 1993.
105. Harbi, Mohammed: « Culture et Démocratie en Algérie: Retour sur une histoire », Le Mouvement Social, Vol 02, N° 219/220, 2007.
106. Hubert, Michel, et autres : “Documents Algérie,1979”, Annuaire de l’Afrique du Nord, Vol. 18, 1980.
107. Hubert, Michel : “Chronique Algérie : L’Emergence d’un Zaïm ?”, Annuaire de l’Afrique du Nord, Vol. 23, 1986.
108. Hubert, Michel, Flory, Maurice : “*Documents Sahara occidental 1977*”, Annuaire de l’Afrique du Nord Vol. 16, 1978.
109. Kerckhove (de), Ferry: “La nature de l’analyse décisionnelle et sa place dans la théorie des relations internationales”, Etudes Internationales, vol. 03, n°4, 1972.
110. Khader, Bichara: “L’Arabie Saoudite et l’Algérie face à la crise pétrolière de 1986”, Annuaire de l’Afrique du Nord, Vol. 24, 1987.
111. Leca, Jean: “Parti et Etat en Algérie”, Annuaire de l’Afrique du Nord, Vol. 07, 1969.
112. Leca, Jean. Vatin, Jean-Claude: “Le système politique algérien (1976-1978). Idéologie, institutions et changement social”, Annuaire de l’Afrique du Nord, 1978.
113. Lorot, Pascale : “La Géoeconomie, nouvelle grammaire des rivalités internationales”, Politique Etrangère, Vol. 01, 2000.
114. Macloed, Alex, Masson, Isabelle, Morin, David, : “Identité nationale, sécurité et la théorie des relations internationales”, Etudes Internationales, Vol. 35, N° 1, 2004.
115. Ollivier, Marc: “L’économie algérienne vingt ans après 1966 : l’indépendance nationale en question”, Annuaire de l’Afrique du Nord, vol. 24, 1987.
116. OsterKamp, Rigmar: “L’Algérie entre le Plan et le Marché: Points de vue récents sur la politique économique de l’Algérie”, Revue canadienne des Études Africaines, Vol. 16, No. 01, 1982.

117. Paris, Henry: “Géostratégie et autres concepts stratégiques une opposition?”, Académie de Géostratégie, Vol. 7, N° 5, 2010.
118. Rouzeik Fawzi : “Chroniques intérieures : Algérie : la préparation du VIe congrès du FLN et l'évolution du système politique”, Annuaire de l'Afrique du Nord, Vol. 26, 1989.
119. Rouzeik, Fawzi : “Chronique Algérienne”, Annuaire de l'Afrique du Nord, Vol. 28, 1991.
120. Sldjanski, Dusan : “ Décisions closes et décisions ouvertes”, Revue Française de Science Politique, Vol.15, n° 02, 1965.

2. الجرائد:

121. Balta, Paul: “Les Aléas des Relations avec le Monde Arabe”, Le Monde Diplomatique, Novembre 1982.
122. Chabbi, Mohamed : “Un Rôle Militant au sein de l'OPEP”, Le monde Diplomatique, Novembre 1982
123. Rulleau, Claudine: “ Pionnier du Nouvel Ordre International”, Le monde Diplomatique, Paris, Novembre 1982.
124. Meddi, Adlène : “ Mandela, Zuma, Cabral ... mes amis, mes frères de combat!”, Interview de Djelloul Malaika, El Watan, 11/06/2010.
125. Junqua, Daniel: “Dans le Respect des Institutions Issues de la Révolution, le nécessaire réaménagement des choix de l'Algérie”, Le Monde Diplomatique, Aout 1981.
126. Junqua, Daniel: “La Redistribution des enjeux dans le conflit du Sahara Occidentale”, Le Monde Diplomatique, Juin 1981.
127. Junqua, Daniel: “Délicat Recentrage du Non-Alignement”, Le Monde Diplomatique, Juillet 1982.
128. Rahabi, Abdelaziz : “Réactions, Moi Chadli Président”, Algérie News, Quotidien National, 7 octobre 2012.
129. Zoubir, Chamesddine : “Tel un phare l'Algérie a montré la voie à toute l'Afrique”, Revue Eldjazair News, n° 31, octobre 2010.

ب. اللغة الانجليزية:

1. المجلات:

130. Carlnaes, Walter : “The Agency-Structure Problem in Foreign Policy Analysis”, Vol. 36, No. 3, September, 1992.

131. David, Steven R.: "Explaining Third World Alignment", World Politics, Vol. 43, No. 2, Jan., 1991.
132. Davidson, Jason W.: "The Roots of Revisionism: Fascist Italy, 1922-1939", Security Studies, Vol. 11, No. 04, 2002.
133. De Mesquita, Bruce, B.: "Domestic Politics and International Relations", International Studies Quarterly, No. 46, 2002.
134. Doeser, Fredrik : "Domestic Politics and Foreign Policy Change in Small States: The Fall of the Danish Footnote Policy", Cooperation and Conflict, Vol. 46, No. 2, 2011
135. Kassim, Hussein, Menon, Anand: "The principle-agent approach and the study of the European Union: promise unfulfilled?", Journal of European Public Policy, Vol. 10, No. 01, February, 2003
136. Fearon, James D.: "Domestic Politics, Foreign Policy, and Theories of International Relations", Annual Review of Political Science, Vol. 01, 1998, p. 298.
137. Galtung, Johan: "A Structural Theory for imperialism", Journal of Peace Research, Vol. 8, No. 2, 1971
138. Garrison, Jean A.: "Foreign policy Analysis in 20/20: A Symposium", International Studies Review, Vol. 05, 2003
139. George, Alexander: "The Operational Code: A Neglected Approach to the Study of Political Leaders and Decision-Making", International Studies Quarterly, Vol. 13, No. 02, 1969
140. Giacomello, Giampiero, Ferrari, Federica, Amadori, Alessandro: "With Friends Like These: Foreign Policy as personal relationship", Contemporary Politics, Vol.15, No.2, June 2009
141. Haremann, Charles: "Changing Course: When Governments Choose to Redirect Foreign Policy", International Studies Quarterly, Vol. 34, 1994
142. Hermann, Margaret G., Hermann, Charles F., "Who Makes Foreign Policy Decisions and How: An Empirical Inquiry", International Studies Quarterly, Vol. 33, No. 4, December 1989
143. Hudson, Valerie M.: "Foreign Policy Analysis: Actor Specific Theory and the ground of international Relations", Foreign Policy Analysis, Vol. 30, N. 01, January 2005.

144. Holsti, Olé: “National Role conceptions in the study of Foreign Policy”, International Studies Quarterly, Vol. 14, No. 03, 1970.
145. Knecht, T., Weatherford, M. S.: “Public Opinion and Foreign Policy: The Stages of Presidential Decision Making”, International Studies Quarterly, Vol. 50, 2006
146. Mgonja, Boniface E.S., Makombe, Iddi A.M.: Debating international relations and its relevance to the third world, African Journal of Political Science and International Relations, Vol 03, n° 01, Jan. 2009.
147. Naveh, Chanan: “The Role of Media in Foreign Policy Decision-Making: A Theoretical Framework”, Conflict & Communication, Vol. 01, No. 02, 2002
148. Nuechterlein, Donald : “National Interest and Foreign Policy : A conceptual Framework for analysis and decision-making”, British Journal of International Studies, Vol. 02, No. 03, 1976
149. Pham, J. Peter: “What is the National interest? Hans Morgenthau’s Realist Vision and American Foreign Policy”, American Foreign Policy Interests, Vol. 30, 2008
150. Putnam, Robert: “Diplomacy and domestic politics: The Logic of Two Level Games”, International Organization, Vol. 42, No. 03, Summer 1988,
151. Reilly, David : “Failed States : Internal and External Sources of Failure”, Journal of Conflict Studies, Vol. 28, 2008
152. Renshon, Jonathan, Renshon, Stanley: “The Theory and Practice of Foreign Policy Decision Making”, Political Psychology, Vol. 29, No. 4, 2008
153. Seddon, David : “Responses to the Gulf Crises in the Maghreb”, Review of African Political Economy, No. 50, 1991.
154. Sekhri, Sofiane: “Dependency approach: Chance of survival in the 21st century”, African Journal of Political Science and International Relations, Vol. 03, N° 05, May 2009.
155. Simmons, Beth A., Elkins, Zachary : “The Globalization of liberalization: Policy Diffusion in the International Political Economy”, American Political Science Review, Vol.98, No. 01, February, 2004.
156. Sparkman, John: “Check and Balances in American Foreign Policy”, Indiana Law Journal, Vol. 52, Is. 02,

1977.

157. Waltz, Kenneth N.: “The Emerging Structure of International Politics”, International Security, Vol. 18, No. 02, Autumn, 1993.

158. Williams, Paul : “Who’s Making UK Foreign Policy”, International Affairs, Vol. 80, No. 05, 2004

159. Zions, David M.: “Revisionism and Its Variants; Understanding State Reactions to Foreign Policy Failure”, Security Studies, Vol. 15, No. 04, 2006.

2. الجرائد:

160. Nye, Joseph S.: “Soft Power”, Foreign Policy, No. 80, autumn, 1990.

161. Hevesi, Dennis: “Michael Tabor, Black Panther Who Fled to Algeria, Dies at 63”, The New York Times, October 24, 2010.

سادساً: الموسوعات:

162. Robertson, David: The Routledge Dictionary of Politics, 3rd edition, Taylor & Francis, New York, 2004.

سابعاً: التقارير:

أ. اللغة الفرنسية:

163. Benchikh, Madjid : “L’organisation du système politique”, Comité Justice pour l’Algérie, dossier n° 13, 2012.

ب. اللغة الانجليزية:

164. Dassa, Dalia : “Rethinking Track II Diplomacy: The Middle East and South Asia”, Clingendael Diplomacy Papers, No. 3, June 2005.

165. Rice, Susan E., Patrick, Stewart : “Index of State Weakness in the Developing World”, Foreign Policy at Brookings & Brookings Global Economy and Development, The Brookings Institution, Washington DC, 2008.

166. Haass, Richard N.: “Think Tanks and U.S. Foreign Policy: A Policy-Maker’s Perspective”, U.S Foreign Policy Agenda, “The Role of Think Tanks”, Vol. 07, No 03, November 2002.

ثامناً: المحاضرات والملتقيات:

أ. اللغة العربية:

167. عطاف، أحمد: "الجزائر والعلاقات الدولية"، محاضرة في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بتاريخ: 02 فيفري 2011.

ب. اللغة الفرنسية:

168. Jean-Baptiste Duroselle, "L'ÉVALUATION DE LA PUISSANCE", Séminaire sur La moyenne puissance au XXème siècle : Recherche d'une définition, 1987, http://www.institut-strategie.fr/IHCC_1.htm, consulté le : 11 octobre 2012.

169. Guy Perville, L'Algérie moyenne puissance, Séminaire sur La moyenne puissance au XXème siècle : Recherche d'une définition, 1987, http://www.institut-strategie.fr/IHCC_1.htm, consulté le : 11 octobre 2012.

ج. اللغة الانجليزية:

170. Eidenfalk, Joakim: "Towards a New Model of Foreign Policy Change", Australasian Political Studies Association Conference, University of Newcastle, September 2006.

171. Lindeman, Kaori Nakajima: "What Makes a Revisionist State Revisionist? The Role of International Norms in State Identity Formation", the 43rd Annual International Studies Association Convention, New Orleans, March 2002.

172. Hoffmann, Stanley: "The Political Ethics of International Relations" Seventh Morgenthau Memorial Lecture on Ethics and Foreign Policy, Carnegie Council on Ethics and International Affairs, New York, 1988.

173. Roskin, Michael G.: "National Interest: From Abstraction To Strategy", Strategic Studies Institute, May 20, 1994.

تاسعاً: المصادر الالكترونية:

أ. اللغة العربية:

174. أحميدة، عياشي: "سنوات الشاذلي بن جديد 02: معركة التلخص من إرث بومدين .." الجزائر نيوز، 9 أكتوبر 2009، <http://www.djazairnews.info/bloknote/45625----2-----.html>, اطلع عليه 03 مارس 2013.

175. الهيكل التنظيمي لوزارة الدفاع الوطني. أنظر: http://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=ar. اطلع عليه: 07 سبتمبر 2012.

ب. اللغة الفرنسية:

176. Belhimer, Ammar : “ Il y a Trente ans, disparaissait Benyahia un homme d’exception”, *Le Soir d’Algérie*, 03 mai 2012, <http://www.lesoirdalgerie.com/articles/2012/05/03/article.php?sid=133667&cid=2>, consulté le : 14 Décembre 2012.
177. Benheddi, Zemri : “Le Maghreb et la Guerre du Golfe”, http://www.institut-strategie.fr/strat_5152_Benheddi.html, consulté le : 06 novembre 2012.
178. Définition : “Structure”, Larousse français, <http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/structure/74918>. Consulté le: 03/11/2012.
179. Définition : “Pluralisme”, Dictionnaire La Toupie, <http://www.toupie.org/Dictionnaire/Pluralisme.htm>, consulté le : 08 décembre 2012.
180. Définition : “processus”, Larousse français, <http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/processus/64066> consulté le 30-01-2012
181. Mernache, Amina : “La diplomatie algérienne, la nostalgie d’une gloire perdu”, Dynamiques Internationales, Revue électronique de relations internationales, N°07, octobre 2012, p.8 in : <https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/dynamiquesinternationales/DI7/Mernache-DI7.pdf>, consulté le : 21 décembre 2012.
182. Haddad, Said : “Entre volontarisme et alignement : quelques réflexions autour de la politique africaine de l’Algérie”, Dynamiques Internationales, Revue électronique de relations internationales, N°07, octobre 2012, in : <https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/dynamiquesinternationales/DI7/Mernache-DI7.pdf>, consulté le : 21 décembre 2012.
183. Graham T. Allison et Philip D. Zelikow, “L’essence de la décision. Le modèle de l’acteur rationnel”, Cultures & Conflits [En ligne], 36 | 2000, mis en ligne le 20 mars 2006, URL : <http://conflits.revues.org/579>, consulté le 16 janvier 2013.

184. Huyghe, F. B.: Qu'est-ce que l'idéologie, 4 septembre 2009, in : http://www.huyghe.fr/actu_705.htm, 06 janvier 2013.
185. Kourima, Abderrahim : « Les dynamiques internes et externes de la puissance : géopolitique de l'Algérie », <http://geopolitics.unblog.fr/2008/10/27/la-geopolitique-de-lalgerie-par-abderrahim-kourima/>, consulté le 02 decembre 2012.
186. Saint-Paul, Patrick: "Entre Merkel et Hollande, les désaccords de fond", Le Figaro, 07 mai 2012, <http://www.lefigaro.fr/conjoncture/2012/05/07/20002-20120507ARTFIG00697-entre-merkel-et-hollande-des-desaccords-de-fond.php>, consulté le : 02 avril 2013.
187. Vey, Tristan: "La garde rapprochée de Sarkozy en pleine reconversion", Le Figaro, 24 juillet 2012, <http://www.lefigaro.fr/politique /2012/07/24/01002-20120724ARTFIG0 0533-la-garde-rapprochee-de-sarkozy-en-pleine-reconversion.php>, Consulté le : 02 avril 2013.

ج. اللغة الانجليزية:

188. Burr, William: "The Algerian Nuclear Problem, 1991: Controversy over the Es Salam Nuclear Reactor" National Security Archive, George Washington University, September, 2007, <http://www.gwu.edu/~nsarchiv/nukevault/ebb228/>, accessed in February 20th, 2013.
189. Quandt, William B. : "Algeria : How pivotal is it? And why?", August 1997, <http://people.virginia.edu/~wbq8f/pivotal.html>, accessed in: Marsh 10th, 2012.

الفهرس

العنوان	الصفحة
الملخص	03
قائمة المختصرات	06
خطة الدراسة	07
مقدمة	09
الفصل الأول: بنية صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية	23
المبحث الأول: مستويات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية	24
المطلب الأول: قرار السياسة الخارجية منتوج منظوماتي	25
الفرع الأول: قرار السياسة الخارجية الجزائرية منتوج علاقات القوة	25
الفرع الثاني: قرار السياسة الخارجية الجزائرية منتوج علاقات التبعية	26
المطلب الثاني: قرار السياسة الخارجية منتوج هيكلية-سياسي	28
الفرع الأول: القرار السياسي الخارجي الجزائري منتوج هيكلية	29
الفرع الثاني: القرار السياسي الخارجي الجزائري منتوج سياسي	30
المطلب الثالث: قرار السياسة الخارجية منتوج فردي	31
الفرع الأول: صانع القرار الجزائري من منظور المقاربة العقلانية	32

- 32 الفرع الثاني: صانع القرار الجزائري من منظور المقاربة السيكلوجية.
- 34 المبحث الثاني: عوامل صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية.
- 34 المطلب الأول: العوامل الهويتية والداخلية في صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية
- 34 الفرع الأول: المسار التاريخي الجزائري.
- 35 الفرع الثاني: العوامل المذهبية.
- 38 الفرع الثالث: الخيارات الأيديولوجية.
- 38 الفرع الرابع: طبيعة المنظومة السياسية والاقتصادية.
- 39 الفرع الخامس: المعطيات الجيوسياسية.
- 40 المطلب الثاني: العوامل المنظوماتية في صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية
- 40 الفرع الأول: متطلبات الفضاء الدولي.
- 41 الفرع الثاني: عوامل القوة: بين سلم الدول والتطلع الإقليمي.
- 43 المطلب الثالث: البعد الانساني في صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية
- 44 الفرع الأول: شخصية الرئيس الشاذلي بن جديد-ملاحظات مبدئية.
- 45 الفرع الثاني: شخصية الرئيس الشاذلي بن جديد: تطبيقاً لسلم باربر.
- 46 المبحث الثالث: وحدات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية.
- 46 المطلب الأول: الوحدات الرسمية لصنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية

- 46 الفرع الأول: الحزب الحاكم حتى 1989.....
- 47 الفرع الثاني: رئيس الجمهورية والفواعل الخاصة به.....
- 48 أولا: الصلاحيات طبقا لدستوري 1976 و1989.....
- 48 ثانيا: الصلاحيات المستجدة في دستور 1989.....
- 49 ثالثا: الفواعل الخاصة برئيس الجمهورية.....
- 49 الفرع الثالث: الحكومة في دستوري 1976 و1989.....
- 50 الفرع الرابع: البرلمان الجزائري في دستوري 1976 و1989.....
- 50 الفرع الخامس: المجلس الدستوري في دستوري 1976 و1989.....
- 51 الفرع السادس: المجلس الأعلى للأمن في دستور 1989.....
- 51 المطلب الثاني: الوحدات المؤسساتية لصنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية.....
- 51 الفرع الأول: وزارة الشؤون الخارجية.....
- 52 الفرع الثاني: وزارة الدفاع.....
- 53 الفرع الثالث: القطاعات الوزارية الأخرى.....
- 53 المطلب الثالث: الوحدات غير المؤسساتية لصنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية.....
- 54 الفرع الأول: الأحادية الحزبية وخلق فضاء صنع القرار.....
- 54 الفرع الثاني: التعددية السياسية: فتح فضاء صنع القرار؟.....

56 خلاصة الفصل الأول
57 الفصل الثاني: حركة صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية
58 المبحث الأول: محرك صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية: المصلحة الوطنية
59 <u>المطلب الأول: التصور والمنطقات: من مصلحة الثورة إلى مصلحة الدولة- الأمة</u>
61 الفرع الأول: المصلحة الوطنية بين 1979 و1989: مصلحة الثورة الاشتراكية
61 الفرع الثاني المصلحة الوطنية بعد 1989: مصلحة الدولة الأمة
61 <u>المطلب الثاني: أهداف وخيارات السياسة الخارجية الجزائرية: المصلحة الوطنية مرجعاً</u>
63 الفرع الأول: الأهداف الثابتة في السياسة الخارجية الجزائرية
64 الفرع الثاني: الأهداف المستحدثة بعد 1989
64 الفرع الثالث: المصلحة الوطنية أساس الخيار السياسي الخارجي الجزائري
66 <u>المطلب الثالث: المصلحة الوطنية كمرجع لاتخاذ قرار السياسة الخارجية الجزائرية</u>
66 الفرع الأول: اتخاذ القرارات السياسية الخارجية الجزائرية الروتينية
67 الفرع الثاني: اتخاذ القرارات السياسية الخارجية الجزائرية الهامة
68 الفرع الثالث: اتخاذ القرارات السياسية الخارجية الجزائرية الأزموية
69 المبحث الثاني: ديناميكية صنع القرار في دستور 1976: المجال الحزبي المحفوظ
69 <u>المطلب الأول: حركة صنع القرار السياسي الخارجي داخل الحزب الحاكم</u>

- 71 الفرع الأول: التفاعل بين الحزب الحاكم ومحيطه الدستوري.....
- 72 الفرع الثاني: التفاعل بين الحزب والوحدات المؤسساتية.....
- 73 المطلب الثالث: ظاهر وواقع المجال الحزبي المحفوظ.....
- 73 الفرع الأول: مميزات المجال الحزبي المحفوظ.....
- 74 الفرع الثاني: الواقع الإداري للمجال الحزبي المحفوظ.....
- 75 الفرع الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية: بين مواقف الحزب وتوجهات الدولة.....
- 77 المبحث الثالث: حركة صنع القرار في دستور 1989: المجال الرئاسي المحفوظ.....
- 77 المطلب الأول: التفاعل بين المؤسسات الرسمية في مسار صنع القرار.....
- 77 الفرع الأول: رئيس الجمهورية: حصريّة الصلاحيات.....
- 78 الفرع الثاني: الرقابة البرلمانية الجزئية.....
- 80 الفرع الثالث: الرقابة القضائية المحدودة.....
- 81 المطلب الثاني: دور الجهاز التنفيذي في حركة صنع القرار السياسي الخارجي.....
- 81 الفرع الأول: الدور الحكومي: بين الفعلية والأهمية.....
- 83 الفرع الثاني: دور الجهاز الإداري.....
- 83 المطلب الثالث: حركة صنع القرار: مجال مفتوح/مجال محفوظ.....
- 84 الفرع الأول: واقع المجال المؤسساتي المفتوح.....

85 الفرع الثاني: واقع المجال الرئاسي المحفوظ
86 خلاصة الفصل الثاني
87 الفصل الثالث: أدوات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية
88 المبحث الأول: أدوات صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية: بين التنظير والدسترة
89 <u>المطلب الأول: أدوات صنع القرار حسب طبيعة النظام السياسي</u>
89 الفرع الأول: أدوات صنع القرار السياسي في الأنظمة المغلقة
90 الفرع الثاني: أدوات صنع القرار في الأنظمة التعددية
90 <u>المطلب الثاني: أدوات صنع القرار حسب قوة الدولة وأهمية الملف القراري</u>
91 الفرع الأول: أدوات صنع القرار حسب قوة الدولة
92 الفرع الثاني: أدوات صنع القرار حسب أهمية الملف القراري
92 <u>المطلب الثالث: الأدوات الشخصية لصنع القرار السياسي الخارجي</u>
93 الفرع الأول: الحرس المقرب من الرئيس
93 الفرع الثاني: شبكات الصداقة مع الخارج
95 المبحث الثاني: الأدوات الهيكلية لصنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية
95 <u>المطلب الأول: أدوات صنع القرار الخاصة بالحزب الحاكم حتى سنة 1989</u>
95 الفرع الأول: الأدوات البنوية للحزب الحاكم

96 الفرع الثاني: الأدوات الشخصية في الحزب
97 الفرع الثالث: المنظمات الجماهيرية
98 <u>المطلب الثاني: الأدوات الدولية لصنع القرار في دستوري 1976-1989</u>
98 الفرع الأول: الأدوات التنفيذية لصنع القرار
100 الفرع الثاني: الأدوات البرلمانية لصنع القرار
101 <u>المطلب الثالث: الأدوات الرقابية والاستشارية لصنع القرار</u>
101 الفرع الأول: الأدوات الرقابية والاستشارية الرسمية
102 الفرع الثاني: الأدوات الاستشارية غير الرسمية
103 الفرع الثالث: الأدوات الاستشارية الشخصية
105 <u>المبحث الثالث: الأدوات المرحلية لصنع القرار السياسي الخارجي الجزائري</u>
106 <u>المطلب الأول: أدوات التحضير</u>
107 الفرع الأول: التحضير للقرارات الروتينية
107 الفرع الثاني: التحضير للقرارات الهامة
109 الفرع الثالث: التحضير عبر الملفات
110 <u>المطلب الثاني: أدوات تبليغ وشرح القرار السياسي الخارجي الجزائري</u>
110 الفرع الأول: أدوات التبليغ والشرح الرسمية

111 الفرع الثاني: أدوات التبليغ والشرح غير الرسمية.
112 <u>المطلب الثالث: أدوات الإقناع والترويج للقرار السياسي الخارجي الجزائري</u>
112 الفرع الأول: أدوات الإقناع والترويج الداخلي
113 الفرع الثاني: أدوات الإقناع والترويج الخارجي
115 خلاصة الفصل الثالث
116 الخاتمة
121 قائمة الملاحق
124 قائمة الجداول
125 قائمة المراجع